في اصول لبنان الطائفي
خط اليمين الجماهيري

وضّاح شرارة

في أصول لبنان الطّائفي
خط اليمين الجماهيري

دار الطّليعة للطّباعة والنشر
بيروت

بيروت - ص.ب ١١١٨١٣

الطبعة الاولى
آذار (مارس) ١٩٧٥

إلى «ام اليمن»

-١-

مدخل

لم تنته الطائفية من اطلاق النزع الاخير . تعددت النـذر ، لكنها أجمعت منذ زمن ليس بالقريب جدا على ان ما لا محالة له واقع . فرأى بشاره الخوري ، رئيس الجمهوريـة الاستقلالـي الاول ، في «العلم» ما سوف يودي بالطائفية فـلا تستطيع لـه دفعـا :

«لم يعد العلم وقفا على طائفة دون أخرى وسيكون العـلم بعد اليوم غير خاضع للطائفية» (١) .

ولما كان العلم في أصل التفاوت بين الطوائف ، كما يـرى الشيخ الرئيس، ولاسيما في أصل التفاوت في السلطة ومراتبها، فلا شك أن القضاء على السبب سوف يؤدي الى القضاء عـلى النتيجـة .

«نحن فخورون أن تقدم لنا الطوائف المظلومة أبناءها أصحاب

---

١ ـ بشارة الخوري ـ مجموعة خطب ، ص ٢٩ .

الكفايات لنفتح لهم احضاننا ونشركهم في الحكم الذي لم يعد في لبنان وقفا على طائفة دون أخرى» (٢) .

لكن زحف المعرفة والعقل لم يطرد الطائفية التي سكنت الجسد اللبناني وحلت فيه حلول الجن في البيوت الملعونة . فاذا بها تبدو في أعقاب حرب ١٩٥٨ الاهلية ، «حاسة سادسة» لدى اللبناني ، على حد قول جوزف مفيزل . فالحكم رفع «الرواسب الطائفية والرجعية الى مرتبة الصفات العامة والتقاليد الثابتة ، ففرس في نفس المواطن أن يرى وطنه خلال طائفيته ، ودولته خلال نائبه الطائفي ، ووظيفته ومصالحه وحقوقه خلال حصة طائفية من «كوتا» الادارة والاعمال والشؤون العامة» (٣) .

لكن ما ان تباعدت أصداء ١٩٥٨ حتى استبد موت الطائفية من جديد بأشواق المثقفين فأضاف بعضهم الى «علم» الرئيس الاستقلالي ، «تقنية» جديدة رأوا فيها حتف المرض المزمن ونهايته :

«مما لا شك فيه أن استمرار نظام الحكم الطائفي في لبنان، لم يعد ممكناً عملياً ، فضلا عن ان استمراره أصبح معيباً بحق اللبنانيين . فسواد الدول الراقية ، في نهاية القرن العشرين هذا في تزاحم شديد سريع في ميادين العلم والتقنية» (٤) .

بعد أن كانت الطائفية جهلا وضلالا ينهزمان أمام عقل يواصل

---

٢ ـ المصدر نفسه .

٣ ـ جوزف مغيزل : **لبنان والقضية العربية** ، منشورات عويدات ـ بيروت ، ١٩٥٩ ـ ص ٦٩ .

٤ ـ ميشال غريب : **الطائفية والاقطاعية في لبنان** ـ بيروت ـ ١٩٦٤ (طبعة ثانية) ، ص ٨٥ .

بلا تردد تقدمه ، في فلسفة مبسطة للتاريخ تستعيد تشبيهاتها وصورها من اديولوجية النور الفرنسية ، اغتنى التشخيص ، فأضاف العجز الى الظلمة . فالطائفية «تخلف» عن تاريخ معاصر سمته الرئيسية «التقنية» ـ على هامش فترة شهدت استقصاء بعثة «ايرفد» وصعود الخبراء بينما كان محمد حسنين هيكل يفتح ملف «أزمة المثقفين» في مصر ، في أعقاب حركة التأميم والمؤتمر الذي صاغ «الميثاق» شرعة اعتراف بـ «الاشتراكية العلمية» .

الوظيفة ، العلم ، التقنية ... تموت الطائفية كما ماتت الامبراطوريات القديمة تحت سنابل الغزاة البرابرة ، وكما تمنى اندريه بريتون أن تموت اوروبا الرأسمالية في نهاية الحرب الاولى تحت سنابك القوزاق يوردون خيولهم بركة ساحة الكونكورد . وبرابرة الطائفية يأتون من أوروبا ، «ما بين نهرين» جديدة تصدر الوباء الذي يفتك بالانسان القديم لتجلوه موظفا بلا لون ، مثقفا نفض عنه رواسب الجبل ، فنيا بأهواء آلة حاسبة :

«انه لمن الواضح أن المجتمع لا يبلغ أعلى درجات العلمية والعلمانية ، ولا يحقق أفضل أنواع الديمقراطية الا عندما يقيم نظاما تربويا علميا ، يكفل لجميع أعضاء المجتمع الشروط الملائمة لبروز مواهبهم وتفتح طاقاتهم ونمو شخصياتهم نموا طبيعيا متكاملا . النظام التربوي العلمي هو المحور الثقافي والاقتصادي والاجتماعي الذي تدور حوله نظامات المجتمع العلمي العلماني وأجهزته ومؤسساته» (٥) .

من الجلي أن الفضيلة التي تمنح «النظام التربوي العلمي»

---

٥ ـ الدكتور ناصيف نصار : **نحو مجتمع جديد . مقدمات اساسية في نقد المجتمع الطائفي** ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ، ١٩٧٠ ـ ص ٢٠٠ .

هذه القدرة الخارقة على المحورة والامتداد والشمول هي خارجيته، اذا جاز التعبير ، أو بربريته ، بالمعنى الاول ـ أي اليوناني : من اقام خارج «المدينة» ، مركز الانسانية السياسية . يكفي أن يقيم الخارج في الداخل حتى يتفكك الداخل وتتداعى حصونه ، وما على «النظام التربوي العلمي» ، بعد الوظيفة والعلم والتقنية ، الا ان يطلق جرافاته من عقالها حتى تدك أسس المجتمع الطائفي فينهار . عام ١٩٦٧ ، كانت قد بدأت مرحلة جديدة في التاريخ اللبناني ، وفي تاريخ الطائفية هي «بداية النهاية» :

«فارتفاع الموجة الاجتماعية معناه اصابة الطائفية في مرماها وخوض المعركة الفاصلة معها» (٦) .

و«الخارج» ، هنا ، هو «الموجة الاجتماعية» ، اسم آخر لما يسميه الكتاب بصورة أوضح «الصراع الاجتماعي الطبقي». يشترك هذا الخارج مع الانماط التي سبقته وتبعته، في انه يشكل وجهة المسار الضرورية التي يتقدم التاريخ وفق اشارتها ، كما يشترك معها في خروجه مسلحا ، كامل العدة ، من رأس جوبيتر ، اله الالهة في الجمل المختارة من هيجل وانجلز . عكس الصراع الطائفي ، هذا الحيوان الغريب المختلط ، «أبو هول» يفرز أظفاره وثرثرته في ثنايا المجتمع اللبناني كلها، يسطع «الصراع الاجتماعي الطبقي» بنور بلوري شفاف . البرجوازيون في صف، والبروليتاريون في صف مقابل ، فلا يشتبه الامر على «المثقف الحقيقي» الذي دمج «تعليمه بالوعي العلمي لقضايا مجتمعه» فحصل على «راحة الضمير» التي وعد بها سارتر ، كما يقول المؤلف ، المثقفين الحقيقيين (٧) .

---

٦ ـ محمد كشلي : **حول النظام الرأسمالي واليسار في لبنان** ـ دار الطليعة ـ بيروت ، ١٩٦٧ ـ ص ١١٣ .

٧ ـ **المصدر السابق** ، ص ١٣٥ .

هل تحقق الوعد عام ١٩٦٨ ؟ لم ترد «الطائفية» الكلمة ، مرة واحدة في «برنامج الحزب الشيوعي وطرق تحقيقه ووسائلــه» لاسيما في البند الخامس الذي يتناول المؤسسات الحقوقية :

«ينبغي تعديل الدستور الذي وضعته سلطات الانتـداب وتحويله الى دستور دمقراطي عصري يكفل للمواطـن حريتـه وكرامته الانسانية . كما ينبغي وضع قانون انتخابي جديد على أساس النسبية والقائمة الوطنية الموحدة والغاء كافة القيود من مالية وغيرها ، واعتبار سن ١٨ سنة حدا لاصحـاب الحق بالانتخاب ، وضمان حرية الناخب وحقه عن طريـق التطبيق الدقيق للغرفة السرية والبطاقة الانتخابية ، وتحطيم المؤسسات الرجعية الاساسية في جهاز الدولة الذي نشأ في ظل السيطرة الاستعمارية وتطور في كنف حكم تحالف الاقطاع والطغمة المالية، لانشاء جهاز دمقراطي عصري» (٨) .

لا شك أن الكلمة المفقودة ــ الطائفية ــ تختبىء وراء أكثر من كلمة في النص : من «سلطات الانتـداب» الى «المؤسسـات الرجعية» مرورا بـ «القائمة الوطنية الموحدة» . لكن الراهن أنها لا تطل بوجهها هي ، وكأن لا وجه لها ولا ملامح ، فيكفي أن تعين ملامح الوجه «الحقيقي» حتى يفقد القناع صفاقته واستقلالـه المدعى . لماذا المشاركة بالكرنفال ما دام الكل يعرف أن الصبـح سوف ينجلي عن وجوه كئيبة تلفها تعاسة رمادية ؟ ومـا دمنـا أصحاب جد ... !

مهما تعددت الاتجاهات في تحليل الطائفيـة أو تعـددت

---

٨ ــ نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه ، الجزء الاول ــ بيروت ١٩٧١ ، ص ٩٧ . «برنامج الحزب الشيوعي وطرق تحقيقه ووسائله» ، الصفحات ٩٥ ــ ١٠٠ .

المواقف منها ، فان الصلة التي تربط بينها وبين الظواهر الاجتماعية الاخرى تبدو مبهمة . لذا غلب منطق ترابط التشبيهات والصور ، أي المنطق البياني ، في الحيز «النظري» الذي تناول الظاهرة بالتحليل والدراسة . صور : العلم الذي يغلب الجهل ويقتلعه ، العلم الذي يحمل العدل في ركابه فينصف الطوائف المظلومة ، التقنية التي تعني المدنية والتي تجعل المسافر التائه يلحق بالركب كعصا اله المواصلات أو كجني الفانوس السحري ، الصراع الاجتماعي الطبقي الذي يضع على رجليه عالما كان يمشي على رأسه ، النظام التربوي العلمي الذي يخرق كل الحجب القائمة ويستوي في مركز المجتمع يعيد خلقه من جديد ، الخ. تتناول هذه المعالجة البيانية الدلالات الطائفية كما تتحقق في المؤسسات : في القانون ، في الوظيفة ، في المدرسة ... فيبدو لها العالم الذي تلقي عليه نظرها «عالما مسحورا» كعالم السلع في الاقتصاد المبتذل . وليس هذا مجرد تشبيه . حالما يواجه التحليل صلة التكوين الطائفي بما عداه ، أو صلة الداخل الطائفي غير الاساسي بما يمثل العنصر الصلب الذي لا بد أن يقف عليه المستقبل ثابتا ، حتى تتداعى صور أخرى تجمعها صورة رئيسية هي القناع ـ الوسيلة .

عندما يحاول مواجهة الطائفية من الناحية السياسية لاكتناه معناها (٩) تبدو

«في هذه الحال منطلقة من أساس ديني ظاهري ، لتؤدي الى هدف اجتماعي باطني ، وتصبح مبدأ وعملا سياسيين ، ولا يربطهما بجوهر الدين أي رابط ، بل يهدفان الى ايجاد تشكيلات شعبية وانقسامات اجتماعية ، داخل الامة او الدولة الواحدة» .

---

٩ ـ ميشال غريب : **المصدر المذكور** ، ص ١١ ـ ١٢ .

فالتعارض بين الباطن والظاهر هو المرتكز النقدي الذي يستخدمه التحليل ليفضح ازدواجية لا تسوغها المعايير الاخلاقية. لكننا اذا شاركنا المؤلف نقمته على التحايل الذي يثير غضبه واشمئزازه فإن فهمنا لهذا الانفصال البدئي بين الدين والسياسة في الظاهرة نفسها ، وللوحدة المفتعلة بينهما ، لم يحرز تقدما كبيرا . لم يتضح كيف أمكن توحيد المنفصلين والحفاظ على وحدتهما رغم التنافر في علاقتهما ، والذي لا يشك ميشال غريب فيه. ولم يتضح كيف أمكن استبطان «هدف اجتماعي وسياسي» أو «تشكيلات شعبية» تقع كلها في المجال العام. في صورة أخرى تبدو الطائفية بمظهر «الخدعة» و«التزييف» و«التغطية» :

«ان الصراع الطائفي هو تزييف وتغطية لصراع آخر ، هو الصراع الطبقي بين أصحاب المصالح الذين يمارسون الاستغلال وبين الطبقات الاجتماعية التي تستغل وتعاني الظلم الاجتماعي الى اية طائفة انتمت» .

«... الخدعة الطائفية التي مارستها (على الجماهير) قوى الاستغلال طيلة قرن وأكثر من الزمن» (١٠) .

«... في الاونة الاخيرة بدأ قسم لا بأس به من مثقفي الطوائف يدرك أن هذه السياسة الطائفية تخفي سياسة اجتماعية معينة ، فالطائفية هي قناع تلبسه الطبقات المستغلة لتمارس به استغلالها وتسلطها على أكمل وجه فبدأت الاحزاب اليسارية تفضح هذا القناع ...» .

«ان السياسة الداخلية كانت تقوم على التوازن الظاهر بين الطوائف وهي بالحقيقة توازن بين القوى الاجتماعية المسيطرة على السلطة ...» .

---

١٠ ـ محمد كشلي ـ **المصدر المذكور** ، ص ١٣١ و١٣٦ .

«هذا التوازن الذي يقال انه طائفي أي بين الطوائف ليس في الحقيقة كذلك انه توازن بين الطبقات المسيطرة ...» (١١) .

في عناصره الاساسية ، لا يبدو التحليل «الماركسي» مختلفا عن التحليل الاخلاقي الا في نقل موقع الاسباب والنتائج . فما يبدو نتيجة في التحليل الاخلاقي يعينه التحليل «الماركسي» سببا . لكن ثنائية الجوهر والعرض الفلسفية – وهي ثنائية يبني عليها كمال الحاج تمجيده للطائفية اللبنانية، لم تتوار ولم تتراجع. هذا لا يعني أن ليس ثمة فوارق في الفعالية بين عناصر التشكيلة الاجتماعية أو أن مختلف العناصر تتساوى في التأثير ما دامت تشترك في الوجود. لكن تحديد الفوارق في الفعالية ترد التحليل الى تطلب عليه أن يستجيب له اذا شاء ألا يقع في الغيبية أو في التجريبية التي تسجل الظواهر وتضيف الى التسجيل احتجاجا اخلاقيا أو فلسفيا ، تبعا للظروف . يمكن صياغة التطلب في سؤال : كيف تم انتاج الظواهر في وحدتها مع العوامل الفاعلة والمحددة ؟ ان الجواب على هذا السؤال هو وحده ما يصل بين «مستويات» محدّدة في التشكيلة التاريخية وبين ظواهر وأحداث تشكل المسار الزمني للامكانات الموضوعية ، كما يقول لوكاش . في غياب هذا الوصل – وهو موضوع التحليل التاريخي – تنمو «التفسيرات» النفسية والبيانية التي تشير الى وجود المشكلة والى الحاحها لكن دون أن تبادر الى صياغتها ، المرحلة الاولى من حلها . عندما يقال ان الصراع الطائفي «تزييف» و«تغطية» و«خدعة» الخ. ، يبدو أن المهمة الرئيسية هي «فضح» و«كشف»

---

١١ – الدكتور فؤاد شاهين : **الرأسمالية اللبنانية وفدرالية الطوائف** – الحزب التقدمي الاشتراكي – مركز البحوث الاشتراكية – ١٩٧٣ – ص ١٧ و١٠ و ٢٣ .

و«نزع» مختلف اساليب التحريف لتسطع الحقيقة في يقينها . في المقابل ، على المثقف ، اي على «عميل الاديولوجية»، ان يحقق هذا اليقين في انقلاب ذاتي يتلاشى معه ضباب الابهام وحيله . اما مسالك التراجع الفعلي والتاريخي للظاهرة ، او مسالك ترسيخها وصمود اركانها ، فتبقى خفية ـ دون ان يتوقف فعلها بالطبع . مما يضيف الى التحوير الطائفي تحوير «تفسيرها» . فيجتمع في اطار اشكالي واحد بعض «صانعي» النظام الطائفي (وادواته) وبعض القائلين بانهائه والحاملين عليه : العلم الذي يقضي على الطائفية في الخرافة الادارية ، و«راحة الضمير» التي يبني البحث عنها «قيادة جديدة» في الخرافة «الماركسية» .

في هذا المنظار تتوزع الفعالية في المجتمع بصورة لا تخلو من الغرابة . يبرز اقطاب على المسرح يملكون حرية في التحرك واستنباط الادوات لا يحدها حد . في «مهد التفسخ القومي والانحراف المناقبي» الذي رعى ولادة الاستقلال :

«نشأت فئة من الاثرياء والاقطاعيين احتلت مركز القيادة ومقاعد الحكم في السلطتين التنفيذية والتشريعية . هذه الفئة فهمت الاستقلال ضربا من السيطرة العابثة (...) . ورأت ان الاطار القديم يلائم مصالحها فوطدته ...» (١٢) .

واذا حل «لبنان المستقل» محل «فئة الاقطاعيين التي احتلت مركز القيادة» امكن القول :

«ارسى لبنان المستقل قواعد نظامه السياسي على الطائفية، اذ حاول ادخالها في الاعراف والتقاليد عن طريق الميثاق الوطني غير المكتوب كما رسخها في النصوص والانظمة عن طريق الدستور

---

١٢ ـ جوزف مغيزل : **المصدر المذكور** ، ص ٦٩ .

والقوانين» (١٣) .

بذلك يمتلك التفسير التاريخي مفتاحا لا يستطيع اشكال ، مهما أغلق ، أن يقاومه ، لاسيما اذا كانت الاحداث المعنية تشكل تراجعا او فشلا في نضال الجماهير. لماذا لم تتحول الحركة الفلاحية في كسروان عام ١٨٥٩ الى حركة دمقراطية «مكتملة» اي الى ثورة دمقراطية برجوازية ؟

«ان العامية ، بالرغم من تفككها وضيق رقعتها، قد أحدثت ذعرا في صفوف الاقطاعيين من مختلف المناطق والطوائف ، واقلقت السلطنة العثمانية ، خوفا من أن يتجدد اندلاعها بصورة اشمل وأكثر تنظيما ، فأعدوا ، بايعاز وتشجيع من الدول الاستعمارية الاوروبية ، لفتنة ١٨٦٠ الطائفية بهدف تحطيم الحركة الفلاحية» (١٤) .

كيف استطاع الفرنسيون «ضمان السيطرة على لبنان كموطيء قدم» انطلاقا من مواقع فرنسا الاقتصادية والفكرية في لبنان ، وبالاستناد «على الفئات الاجتماعية المرتبطة بها مصلحيا» ؟

«قام بعض الاكليركيين بشن دعوة للابقاء على الحماية الفرنسية واثارة المخاوف من الحركة العربية،مستغلين الشعارات ذات الطابع الطائفي والديني التي رفعها بعض عناصر الحركة والزعماء الهاشميون بصورة خاصة» (١٥) .

---

١٣ ـ الدكتور فؤاد شاهين : **المصدر المذكور** ، ص ٧ .

١٤ ـ **برنامج الحزب الشيوعي اللبناني** ، ص ١٥٢ . اما محمد كشلي فيكتب : لجأت «الاسر الاقطاعية الحاكمة الى اثارة النعرة الطائفية لخوض المعارك فيما بينها من جهة وللقضاء على تحرك الفلاحين ضدها من جهة اخرى» ، **المصدر المذكور** ، ص ١١٥ .

١٥ ـ **برنامج** ... ، ص ٥٤ .

لماذا انتهت «حركة المقاومة الشعبية المسلحة عام ١٩٥٨» الى التسوية التي انتهت اليها ؟

«أقدمت بعض العناصر من الساسة البرجوازيين التقليديين المحترفين الذين التحقوا بالحركة بدوافع مصلحية وانتهازية على تحوير مجراها وتشويه مضمونها واعطائها صبغة طائفية ، ولجأت الى التسويات الفوقية لاجهاضها تحت شعار «لا غالب ولا مغلوب» ...» (١٦) .

اما كيف جرى احتلال المواقع التي تسلس قياد السلطة بهذه الطوعية ، وكيف أمكن الاحتفاظ بها رغم هشاشة اللعبة وزيفها ، ورغم التأكيد المتكرر والمتواتر على «وجود الصراع الاجتماعي الطبقي» (١٧) وراء «الصبغة» أو «القناع» أو «المظهر» ... جوابا على السؤال المتفرع يعمد هذا النمط من التحليل الى تأخير الاسباب والارتقاء الى حلقة أبعد في سلسلتها أو الى تعددها

---

١٦ - **المصدر نفسه** ، ص ٦١ . في **«تقرير اللجنة المركزية أمام المؤتمر الثاني للحزب»** ص ١٠٣ - ٢٣٤ من **«نضال الحزب الشيوعي اللبناني ...»** ، يرد بين أسباب اقرار التسوية التي انهت «انتفاضة» ١٩٥٨ : «... الطابع الطائفي الذي اخذت تعطيه زمرة شمعون وسائر القوى الرجعية للانتفاضة» (ص ٢٠٤) . أما الدكتور فؤاد شاهين فيكتب : «لما تمت الوحدة بين مصر وسوريا اجتاحت لبنان موجة من التأييد بين المسلمين اقلقت المسيحيين الذين كانت **الدعاية الطائفية** قد بدأت تفعل فعلها فيهم : فعاد اختلال التوازن اذن الى سابق عهده ...» **المصدر المذكور** ، ص ٢١ - التشديد مني .

١٧ - محمد كشلي : **المصدر المذكور** ص ١٢٢ - ١٢٣ «ان الحقيقة التاريخية الاساسية التي تؤكدها هذه التجربة الثورية (ثورة ١٨٥٨ الفلاحية) هي وجود الصراع الاجتماعي الطبقي ، وان الصراع الطائفي لم يكن الا غطاء تستر به المصالح المتضاربة للاقطاعية والعثمانية والدول الاوروبية الاستعمارية» .

ونظم هذا التعدد في وحدة منسجمة . فالظاهرة الطائفية :

«درجنا على أن ننسبها الى الاجنبي من تركي الى افرنسي الى بريطاني فأميركي ومن يدري من سيكون «كبش المحرقة» في المستقبل» (١٨) .

في البدء كانت الوحدة والبراءة. أما الخطيئة فمن الشيطان الذي تزيا بزي أفعى . وقبل الازياء التي يعددها النص السابق كان ثمة زي سابق عليها جميعا :

«ولكن حكم ابراهيم باشا الطامع باحتلال هذه البلاد واستغلال خيراتها الى الابد لم يتمكن من تحقيق حلمه وهو يرى تلك الوحدة الوطنية في اللبنانيين والصلابة الحزبية بينهم فأخذ ينفث بمساعدة مطيته بشير الشهابي المالطي سم التعصب الديني في قلوبهم ليفرق كلمتهم وجاراه في هذا المضمار الخبيث عمال انكلترة وتركية وفرنسة فوفقوا الى حد بعيد ، وكان من أسباب توفيقهم سيطرة الاقطاعية وجهل الشعب المنقاد لزعمائه انقياد الغنم ، وتأثره بضغائنهم وأحقادهم الشخصية» (١٩) .

---

١٨ - ايليا حريق : **من يحكم لبنان** - دار النهار للنشر - بيروت - ١٩٧٢ - ص ٦٢ .

١٩ - يوسف ابراهيم يزبك : في تقديمه للفصل المتعلق بأحداث ١٨٦٠ في **«ثورة وفتنة في لبنان»** صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من ١٨٤١ الى ١٨٧٣ بقلم معاصر عاش فيها : انطون ضاهر العقيقي - نشرها وشرحها وعلق حواشيها : يوسف ابراهيم يزبك - هدية مجلة «الطليعة» - بيروت - ١٩٣٨ - ص ١٠١ - في «نفث السم» و«جهل الشعب» مقدمات (الوعي) و (الفضح) و«العلم» اي المقولات التي سيعتمدها التحليل الليبرالي - اليساري بعد ثلاثين سنة جوابا على النظام الطائفي ، كما ان في «سيطرة الاقطاعية» المقدمة النظرية الاساسية لـ «النضال الدمقراطي» المعاصر للمقولات اياها .

بذلك ترقى سلسلة الاسباب الى سبب اول يخلق من عدم ، ويختار بدون قيود ، فيقع على أنجع الوسائل التي تملك ديمومة تمتد «أكثر من قرن» وتصمد لصروف الزمن ولمختلف «الانقطاعات» على أكثر من صعيد ومستوى . وحال هذا السبب مثل حاله في ميتافيزيقا الحركة الارسطية ، فهو ينقل الحركة الى سبب لاحق يوصلها بدوره الى سبب يليه: من ابراهيم باشا ، الى بشير شهاب ، الى عمال تركية وانكلترة وفرنسة، الى الاقطاعيين. وفي طرف السلسلة الادنى شعب هلامي ، مادة بلا شكل ، تستقبل الحركة التي هبطت عليها و«شكلتها» .

كيف قيض للشكل الطائفي أن يستقر ويستمر ؟ فاذا كان صنيعة عامل خلقه ، كما يبدو في الشواهد التي وردت ، فاما أن يتلاشى مع انسحاب العامل واما أن يكون هذا الاخير قد نجح في ارساء الشكل على ركائز موضوعية ومادية مستقلة تحفظه وتقوم على تجديده . لكن ما يقدمه التحليل مختلف بعض الاختلاف . فالتجدد يستمد رواءه وقوامه من توالي النافخين في الطين ، كما تستمر الهدفية في عملية «تحريك الدلالات» عند هوسرل . فاذا صح ان ابراهيم باشا هو «اللحظة المؤسسة» فان «فرنسا التي تدين كثيرا للطائفية ، اذ لولاها لما حطت رحالها في لبنان ، تعمدت الحفاظ على الفرقة الدينية الداخلية بعد أن تسلمت سلطة الانتداب على لبنان سنة ١٩٢٠ » (٢٠) .

«(و) الاستعمار بدل أن يرتكز على طبقة معينة لبسط نفوذه

---

٢٠ ـ ميشال غريب : **المصدر المذكور** ، ص ٤٣ . يبرز النص الوارد نتيجة من نتائج تعيين فاعل واعٍ اساسا للظاهرة ، هي دائرية الصلة بين الفاعل وعمله . فالطائفية هي التي أتت بفرنسا الى لبنان ، لكن فرنسا هي التي جددت الطائفية .

ارتكز على طائفة ذلك ان الانقسام الطائفي كان منفذا ملائما». (٢١).

«وعمل الجميع على جعل المسألة الطائفية ساخنة دائما. فالصراع الطائفي هو وحده القادر على تأمين مصالح الذين يتلقون نتائج وامتيازات هذا النظام» (٢٢).

«ان الطائفية كانت وسيلة ونتيجة في الوقت نفسه. كانت وسيلة استعملها الاقطاعيون والعثمانيون والغربيون لاثارة الفتنة، وتعميق التقسيم بين اللبنانيين، وتأمين مصالحهم المختلفة. وكانت نتيجة، لان تحولها من النطاق الضيق لكل طائفة الى نطاق الادارة الموحدة للبلاد عامة لم يكن حتميا، ولا ممكنا الى حد ما، لولا اتفاق الدول المستعمرة والفئات المستغلة داخل البلاد» (٢٣).

يرى الذين عالجوا المسألة الطائفية في البنى الحقوقية عاملا حافظا، في امتداد التدخل الاجنبي المباشر الذي خلق الظاهرة او رفعها الى مصاف الدولة، فالبنى الحقوقية التي تمتد من قانون الاحوال الشخصية الى الدستور مرورا بقانون الانتخابات «تجمد» التدخل الاول الذي أوجد الطائفية، وتحيله شرعة تجري عليها ادارة المجتمع اللبناني، انها «الخلق المستمر» للنظام الطائفي، وما يصل الزمن الحاضر بزمن التأسيس الذي كان استنفد فعله في لحظة التدخل لولا أن تحول الى نظام دولة. وفي تحوله الى نظام دولة وحكم حقق وحدة الاطراف المتنازعة. كما رجح التأثيرات المختلفة التي كانت نزعت منازع متضاربة لولا

---

٢١ ـ الدكتور فؤاد شاهين: **المصدر المذكور**، ص ٣٠. **لماذا تلاءم المنفذ وكيف؟**

٢٢ ـ محمد كشلي: **المصدر المذكور**، ص ١٣٤. **لماذا وحده؟ كيف يتفق** ذلك مع خوض «**الاسر الاقطاعية**» **المعارك «فيما بينها» كما يقول المؤلف ص١١٥؟**

٢٣ ـ الدكتور ناصيف نصار: **المصدر المذكور**، ص ١٠٦.

التقائها عند قاسم مشترك هو هذا النظام بعينـــه . فاذا كانت الطائفية تقف حاجزا بين المواطن «وبين الشعور بالدولة كدولـة لجميع المواطنين على السواء» فالسبب :

«أولا في قانون الانتخابات الذي يعبر أحسن تعبير عن الطابع السوسيولوجي للطوائف اللبنانية ، اذ انه يعطي لكل طائفة عـددا من النواب يتناسب مع عدد اعضائها» (٢٤) .

وما يصح في نظام الانتخابات يصح في الاحوال الشخصية :

«فاستقلت كل طائفة بشرائعها ومحاكمها ومؤسساتهـــا . فأوجد رجال الدين الحواجز الثخينة بين أبناء البلد الواحـــد ، وفرقوا فئة عن فئة ، بما سنوه من نظم تتعلق بالزواج والطـلاق البنوة والارث وبسير المؤسسات الدينية والتربوية» (٢٥) .

كما يصح في الوظيفة :

«واذا كان الحصول على الوظيفة يمر بواسطـــة الزعامـــة السياسية التقليدية (...) فان غالبية المثقفين يخضعون للاقطاع السياسي خضوعا تاما» (٢٦) . اذن ، فالامر كله غاية في الدقـة والاحكام : ثمة مصالح حاكمة تستفيد من الطائفية ، لذلك تعمل هذه المصالح على استمرارها وتنجح في ذلك باعتمادها على وعي فج تعمل على ألا ينضج بواسطة أديولوجية تزيف الواقـــع ، وبواسطة تلبية مصالح أقلية ضئيلـة تحجب الضرر العام الناجم عن النظام السياسي .

ولمـــا كان المستوى الحقوقـي هو العامل الـــذي يدخل الزمن والديمومة في النظام الطائفي ، طـرح تمرحله او تحقيبه مشكلة صعبة . عندما ينظر الى الظاهـرة الطائفية فـي

---

٢٤ ـ **المصدر نفسه** ، ص ١٠٩ .

٢٥ ـ ميشال غريب : **المصدر المذكور** ، ص ٢٧ ـ ٢٨ .

٢٦ ـ محمد كشلي ، **المصدر المذكور** ، ص ١٢٤ ـ ١٣٥ .

لبنان من منظار تاريخي لا بد من ملاحظة تماديها ، رغم التباين في تعيين بدئها . لكنها تبدو ، في جميع الاحوال ، مرحلة انتقالية ، مؤقتة (٢٧) ، تصدر عن الماضي بذله وعجزه وتتلاشى في أفق مستقبل علمي، علماني ، دمقراطي ، مستقل . غير ان هذا التعبير يحمل ابهاما ينعكس على الزمن الطائفي ، وعلى موقعه من زمن التشكيلة التاريخية العام . فينتج عن ربط الاستمرار الطائفي بالمستوى الحقوقي بروز هذا الاخير بمظهر المتحف الذي يحضن اشياء تقادم عليها الزمن ، يفصلها عن المعاصرة تاريخ يجسد المتحف صورته الماثلة . لكن المستوى الحقوقي يلعب دور الرابط الذي «يفسر» فعل النظام الطائفي الراهن . من ناحية تطل الطائفية في صورة القرون الوسطى . مما يسوغ وصف «الفلسفة المادية التطورية» التي رسم شبلي الشميل ملامحها العريضة أواخر القرن الماضي «نقضا تاما لاركان الايديولوجية التي سيطرت طوال القرون الوسطى ...» ، كما يسوغ وصم محاولة كمال الحاج استخراج فلسفة من الميثاق الوطني بالـ «عودة الى القرون الوسطى» (٢٨) . في هذا المنظار تبدو الطائفية من بقايا مجتمع مندثر ينتسب الى تاريخ انقضى ، كما تلوح بشائر

---

٢٧ ـ او تضرب بجذورها في زمن أنطولوجي : «لا أصدق ولا أحكم ، ولا اصمد ، مما ترسم الحياة عفوا . من الجهالة والحالة هذه أن نبحث عن غير الحياة ونفسها ، قاعدة لنظرتنا الفلسفية في الحياة . والميثاق يجسد هذه الفلسفة ، يجسد الطفولة والشيخوخة معا» . كمال يوسف الحاج : **الطائفية البناءة او فلسفة الميثاق الوطني** ـ بيروت ١٩٦١ ـ ص ١٥ . او «ان الارض والسماء تزولان والطائفية لن تزول من لبنان» ص ١٣٣ الخ .

٢٨ ـ الدكتور ناصيف نصار : **المرجع المذكور** ، ص ٤٠ ـ ٤١ ، وعنوان المقالة الثانية .

انقراضها وموتها في افق «المجتمع الصناعي» :

«تزداد حظوظ المجتمع في التحول الى مجتمع علمي بقدر ما يتحول الى مجتمع صناعي . ان اكثر المجتمعات علمية اكثر المجتمعات تصنيعا . هذه الحقيقة ، لم يعد من مجال للشك فيها» (٢٩) .

ولا ينقذ من هذا الاستنتاج ملاحظة التزامن بين الطائفية وبروز الفئات المرتبطة بالرأسمالية . فالاقتصار على ملاحظة التزامن في الاستنتاج التالي الذي خلص اليه الكاتب في سياق الرد على ما سبق :

«ان اعتبار الطائفية كايديولوجية تقليدية للاقطاع هو خطأ فاضح ، فهي قد برزت الى السطح عندما برزت الفئة الاجتماعية الجديدة المكونة من التجار والوسطاء وأكثريتهم من المسيحيين» (٣٠) .

ان الاقتصار على ملاحظة التزامن لا يقي من الوقوع في الموقف المستبعد :

«في لبنان نمت البرجوازية في كنف الاستعمار وظلت تجارية ولم تتحول الى صناعية ، لذلك بقيت عاجزة عن تنمية

---

٢٩ ـ **المصدر نفسه** ، ص ٢٠٤ . كتبت هذه السطور عشر سنوات بعد بدء حرب التحرير الفيتنامية ، وخمس سنوات بعد قرار جونسون بقصف فيتنام الشمالية ، وثماني سنوات فقط بعد اتفاق ايفيان ، وفي غمرة الحرب الاهلية في بيافرا والصدام الاهلي في ايرلندا ، وبعد سنتين من التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا ، وانتفاضة السود الاميركيين في ديترويت ، وأيار فرنسا وخريف ايطاليا الداب الخ . هذا عدا الملحق الصناعي على حدودنا .

٣٠ ـ الدكتور فؤاد شاهين : **المصدر المذكور** ، ص ٣٠ .

البنى الاجتماعية الحديثة التي يسميها روندو «قوى البلد الحقيقي» لذلك بقيت الطائفية التي هي من مخلفات البنى التقليدية ...» (٣١) .

وليس في المسألة سهو أو خلل في التماسك . بل على العكس . ان الدفاع عن موقفين متناقضين هو النتيجة المنطقية، الضرورية ، للاشكال الذي رسم دور المستوى الحقوقي والاديولوجي عامة في التأريخ للنظام الطائفي . فاما أن تشكل الطائفية عنصرا في صلب التطور الرأسمالي المحلي ، ولا يمكن آنذاك فهم هذا الترابط الا داخل نظرية تلم بتاريخ الصراع الطبقي في الرأسمالية على الصعيد العالمي ، واما ان الطائفية من الزوائد التي لا بد أن يأتي عليها التطور الرأسمالي في وجهه «النموذجي»، الصناعي . رغم الاشارات «العالمية» الى الاستعمار وكنفه فان السمة العامة للمحاولات التي استعرضنا مسارها هي تجنب التحديد لطبيعة العلاقة البنيوية بين الرأسمالية الاستعمارية (الاوروبية) والتشكيلة الاجتماعية المحلية . فالرأسمالية ، كما تبدو في منطق التحليل ، عنصر موضعي ، عسكري أو اقتصادي أو حقوقي أو اديولوجي (فكري أو نفسي) تبعا للظروف . لكنها ، في كل الاحوال ، ليست نظاما يجتاز مراحل محددة من تاريخه تدرج تدخله (ونمطه) في مكان من العالم في تاريخه المتميز — وهو تاريخ عالمي كما لم يفتأ يشدد ماركس منذ «البيان الشيوعي» ، معينا في «العالمية» سمة اساسية وجديدة هي من نتاج نمط

---

٣١ — **المصدر نفسه** ، ص ١٣ . هذا رغم وصف صحيح لصلة العلاقات الطائفية ببعض الاوضاع الاجتماعية . أنظر الملاحظة حول تخريب التنظيم النقابي في الزراعة (ص ٣٤ — ٣٥) ، وحول «قطاعات الخدمات» وصلتها بالطائفة المسيحية ص ٢٥ وص ٣٨ — ٣٩ .

الانتاج الرأسمالي بالذات . في المقابل ، يبدو المجتمع المحلي ارهاصا بمجتمع رأسمالي أوروبي يعيق اكتماله وتحققه تدخل خارجي يتوسل عناصر «ملائمة» : فئات اجتماعية تندمج فيها «الاقطاعية» بالبرجوازية ، ثم لا تلبث «الاقطاعية» أن تتوزع فئات متناحرة تستقطب الموظفين الذين يرون دورهم يتعاظم حتى يصبح محور ولادة الحركة التحررية ، أي قيادتها الجديدة . أو «اكليركيون» ينتدبون لمهام لا تقل عن خلق وطن ودولة ، او «انتهازيون» دخلاء على انتفاضة شعبية مسلحة يجهضونها بقدرة قادر (٣٢) .

يسهل التعرف في هذا الكلام على العناصر الاساسية التي تتكون منها اللغة السياسية المعارضة للنظام والمناهضة له ، وهي لغة تهدف الى الفعالية المباشرة ، ويجوز لها طبعا أن تستفيد من عدد من الظواهر والنتائج الواضحة ، والتي تؤكد كلها التقاء المصالح الاقتصادية المسيطرة بنظام سياسي قائم . فلا يفترض الاستنتاج الا تأكيدا عاما يتلخص في ان هكذا نظام سياسي وضع لخدمة هكذا مصالح طبقية (اقتصادية) مسيطرة .

لكن استنتاجا من هذا النوع لا يصلح أساسا أو منهجا في تفسير الظاهرة السياسية اللبنانية المسيطرة ، رغم ان نقطة الوصول في تتابع الحلقات تبدو جلية ولا رد لها . وذلك لان الاستنتاج لا يستقيم الا اذا تم الاتفاق على استبعاد البحث في الافكار المسبقة التي يرتكز اليها ، والتي يعتبرها بدهية . لكن يكفي أن تتحول هذه المسبقات الى مجال تساؤل حتى تنهار

---

٣٢ – في ملف بعنوان **«الطائفية في لبنان»** ، **الاخبار** (١١ آب ١٩٧٢ – العدد ٢٨ ، ٩٨٤) ، محاولة اكثر تحديدا من العناصر التي تتضمنها وثائق المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني ، لكنها تحتفظ بالمقدمات نفسها .

البداهة التي تدعيها : ما الذي يجعل من ضحايا مصالح فئوية ضيقة ـ وهم أكثرية ـ شركاء في استتباب هذه المصالح وسيطرتها ؟ ما الذي يجعل من مخطط دبلوماسي نظاما سياسيا يشمل مجتمعا بكامله ، يوجه مقدراته ويضبط علاقاته ؟ ما الذي يحمي التزييف الايديولوجي من «الواقع» ، وبالتالي ما الذي يعمل على أن يحافظ الوعي على فجاجته؟... ان هذه الاسئلة، وغيرها، تكشف في المنظار المشار اليه فهما محددا للسياسة يقوم على اعتبار العلاقات السياسية السائدة في المجتمع أداة طيعة في يدي طبقة واحدة متجانسة تتمثل وضعها في ادراك شفاف ، كما تتمثل وضع المجتمع الذي تحكمه . وتبعا لذلك ، فهي تختار الوسيلة التي تراها ، وبحرية تكاد لا تعرف حدودا في التصرف والاختيار . من الاكيد أن هذه الفرضيات مثالية ، تنقل نموذج الذات المريدة والعارفة في الفلسفة ذات المنحى المماثل ، رغم استخدامها اللفظي لمصطلح مادي يدور حول «المصالح» ـ يمثل الشق «الاقتصادي» المكمل . ورغم أنها تذكر بالتاريخ أو تومي له في محاولة لتحميله أوزار وضع يفقد لاعقلانيته اذا ما أشير الى جذوره المطمورة .

في المقابل ، يرى المدافعون عن النظام السياسي اللبناني ، بعنصريه الطائفي والعائلي ، أن هذا التكوين لا دافع له . و«تفسيره» الوحيد هو تلازمه مع لبنان وأبديته . فلبنان ليس لبنان الا اذا انقسم طوائف وعائلات، وتوحد طوائف وعائلات. أي ان كل ما يقوم به الطرف المدافع هو تمجيد التطابق بين النظام السياسي والكيان التاريخي الراهن ، بينما ينطلق الطرف المناهض من هذا التطابق نفسه ليرى فيه تفسير الخداع ، ومرتكز الفضح. لذلك اشترك الطرفان في سمة أساسية تتجاوز الالتقاء عند منطلقات أو مسلمات ذهنية هي الممارسة السياسية نفسها. تجاه البنيان السياسي اللبناني ، على امتداد نصف القرن الاخير ،

وقفت الاتجاهات التقدمية والوطنية عمليا موقف المسلم بتقسيم صارم في المجال السياسي ، فرضته الطبقات الحاكمة . بينما تخلت هذه الطبقات ـ قسرا بالطبع ـ جزئيا ، وفي ميدان الانتاج والمصالح المهنية ، عن بعض عناصر التمثيل والتنظيم لصالح فئات منبثقة عن العمال أو مرتبطة بهم بصورة أو أخرى ، استطاعت أن تفرض الى حد بعيد شبه احتكار على التمثيل السياسي نفسه . مما أدى الى ممارسة سياسية «غريبة» ظاهرا ، اخترقت الحياة السياسية اللبنانية بكاملها ، فاما أن تنزوي السياسة التي ترتبط جذورها بالنضال الطبقي ، الاقتصادي بالدرجة الاولى ، في اقتصاديتها وتتخلى بالتالي عن تطلعها الى قيادة المجتمع كله، أو أن تندمج في البنيان السياسي الرسمي ، بمقوماته المحافظة ، فتلتحق بطرف من أطراف الطاقم الحاكم . من البدهي أن الخيار الفعلي لا يطرح على هذه الصورة المجردة . فقد أفسح تطور العلاقات الرأسمالية ، والصراع الوطني والطبقي ، المجال أمام نمو حيز سياسي متمحور بصورة مباشرة حول علاقات الاستغلال، مما أتاح للنضال المطلبي ، وللفئات المرتبطة به ، أن يكسر ، غير مرة ، الحدود التي تفصل المؤسسات السياسية عن علاقات الاستغلال وتعبيرها السياسي الملائم . كما ولد ذلك حيزا سياسيا فعليا ، مستقلا بعض الاستقلال عن الحيز المؤسسي المسيطر ، ويرتكز في دورته على أسس متميزة . لكن ما يسم هذا الحيز هو هامشيته وخضوعه ، في نهاية المطاف ، للتقسيم المحكم الذي نهض عليه النظام القائم . فلم تجد هذه الممارسة المفتتة ، التي تتجاوز المجالات المنفصلة أو المتناقضة ، مصبا ادیولوجیا الا في تجريبية مطبقة . وما زال المشروع الثوري يتشكل في خطوط متموجة تعصى على الرؤية الواضحة ، أو تتلاشى أمام ناظر الفئات المعنية أولا بالامر .

وراء هذا التخبط في تعيين الادوار والوجوه موقف متماسك

يلتقي عنده المحللون على اختلاف نزعاتهم . هذا الموقف يتجاوز المقدمات التحليلية أو الوضعية (أي الوقائع التي يرجع اليها أو يفترضها) نحو الممكن أو المحتمل . فهو يفترض ، في تسميات مختلفة . مستقبلا قوميا رأسماليا أكيدا ينبغي أن يفرض على البرجوازية المحلية وعلى رأس المال الاجنبي . ان هذه الفرضية ، والمتضمنة في تحديد «سمات عصرنا» عصر الانتقال من الرأسمالية الى «الاشتراكية» أي الى رأسمالية بالغة التمركز والبيروقراطية، هي ما يلم شذرات التحليل ويعين صعيده الفعلي والغالب . فالاطار النظري والعملي يفترض امكان رأسمالية قومية مستقلة في مرحلة يسيطر فيها قانون القيمة الرأسمالي على العالم ويجمعه في سوق واحدة (٣٣) بينما لا تسيطر الرأسمالية «فعليا» . كما يقول ماركس ، على الانتاج حتى في مناطق تقع في قلب الغرب الرأسمالي (الجنوب الايطالي ، بقع من الشرق والغرب الفرنسيين ، الجزر السوداء والملونة في الولايات المتحدة ...) . وليس الامر عجزا أو تخلفا بل هو في صميم المنطق الرأسمالي الذي يحافظ على التفاوت في النمو مخرجا دائما لازمات انخفاض الربح وتحقيق الانتاج (٣٤) .

داخل هذا الاطار ، تبدو «المرحلة الدمقراطية الوطنية» الممكن الوحيد . كما يبدو أن العوائق الاساسية والحاسمة هي تلك التي ترفعها العناصر غير الرأسمالية والمحلية في وجه تطور الرأسمالية . مما يبرر التضخم في الاستخدام الاديولوجي لمفهوم

---

33 — Christian Palloix: L'économie mondiale capitaliste - Maspero - Paris - 1971 - T.I, p. 111 - 112.

: الاقتصاد العالمي الرأسمالي ، الجزء الاول ، ص ١١١-١١٢ .

- المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

«الاقطاعية» في تفسير ممارسة تبدو حائلا دون توحيد البرجوازية وتحديث جهاز دولتها (وهما ، في هذا المنظار ، شرطان متلازمان لتوحيد الجماهير الشعبية) (٣٥) .

ولما كان المرتكز التاريخي لهذا التحليل في اطاره العريض غريبا عن طبقة عاملة أخضعها راس المال «فعليا» في وحدات الانتاج ، ولما كان النموذج الغالب للانتقال الى الرأسمالية في ثقافة المثقفين هو الصورة الماركسية التعليمية لقوى انتاج محايدة تصطدم بعلاقات انتاج متخلفة (تعادل بالعلاقات القانونية) ، غلب على معالجة المسألة طابع حقوقي يعيد للتطور التاريخي نصابه الضائع . في الدائرة القانونية ، يتحقق المواطن العام ، المنفلت من طائفته، المساوي لكيانه المجتمعي (في الطوبائية الليبرالية)، او لكيانه الطبقي (في الطوبائية الاصلاحية). لكن «حيث تبلغ الدولة السياسية قمة تفتحها، يعيش الانسان، في الواقع وفي الحياة لا في الفكر وفي الوعي ، وجودا مزدوجا ، سماويا وأرضيا . فهو في المجموعة السياسية يرى وجوده كائنا عاما، وفي المجتمع المدني حيث يعمل كفرد عادي ، يرى في سائر البشر مجرد أدوات ويمسي لعبة بين يدي قوى غريبة ، ان الدولة السياسية لا تقل روحانية ازاء المجتمع المدني عن السماء ازاء الارض» (٣٦) .

في أفق «الدولة السياسية» الذي يكتمل في العنصر

---

٣٥ – حتى كمال الحاج لا يغيب عن هذا الاستخدام : «ان الخطر على لبنان لا يأتي من أن الموظف الفلاني مسلم او مسيحي ، ولكنه يأتي من ان الموظف الفلاني قد اتى به الزعيم الفلاني عن طريق الطائفية (...) الاقطاعية هي التي تخرب لانها تستزلم الناس وتدوس الكفاءات العلمية» ، **المصدر المذكور** ، ص ١٦٦ – ١٦٧ .

٣٦ – كارل ماركس : **المسألة اليهودية** .

الحقوقي تتحقق برجوازية البرجوازي . اذا كان هذا الاستنتاج صحيحا في بدايات الرأسمالية فان كهولتها ، التي نحن فيها ، تجعل من هذه البرجوازية «كوميديا» ، كما يعرف ماركس أيضا «المرحلة الاخيرة من الشكل التاريخي» (٢٧) . لعل هذا هو سبب الالحاح الذي تتواتر به صورة «القناع» في المحاولات التي عرضنا لها . لكنه ذو دلالة مختلفة هذه المرة . فهو شبيه الى حد غريب بالقناع الذي يفتتح «١٨ برومير لويس بونابرت» : فالذين يكررون صعود البرجوازية الى السلطة يلعبون الملهاة مأساة ، أي أنهم يلعبون غلط .

---

٢٧ – مساهمة في نقد فلسفة القانون عند هيجل .

-٢-

«ترغب بريطانيا في الاحتفاظ بطريق السويس مفتوحة . والواقع أن ليس ثمة ما يهدد أمان هذه الطريق . اذ ما الذي يجعل محمد علي يعارض المرور عبر المضيق ؟ ثم أليس بمستطاع بريطانيا ، بفضل تفوقها في البحر ان تؤمن حماية مواصلاتها في شرق المتوسط وفي البحر الاحمر ؟ لكن ما تخشاه هو أن تثبت مصر سيطرتها في سوريا ، فتتسع الدولة المصرية نحو الخليج الفارسي وتهدد أمن الهند . ويتقدم على ذلك كله حرصها على «الحفاظ» على الامبراطورية العثمانية لانها تقف حاجزا في وجه التقدم الروسي نحو المتوسط وفي الشرق الادنى . فهي ، لذلك، لا تستطيع القبول بأن يحسر السلطان جزءا من ممتلكاته لصالح محمد علي : كل نصر يحرزه الباشا يؤدي الى تعاظم التحاق السلطان بروسيا . لكن ألا يؤدي افتراض حلول الباشا محل السلطان ، وتجدد الامبراطورية العثمانية وتثبيت دعائمها ، الى قيام حائل أقوى في وجه المطامع الروسية ؟ ربما ، غير أن الحكم الانكليزي غير مستعد لان يبحث هذا الحل لانه يعرض مصالح بريطانيا الاقتصادية : فالامبراطورية العثمانية سوق هام

للصادرات الانكليزية ، وقد يفقد هذا الامتياز ، كما يلاحظ القنصل الانكليزي في دمشق ، اذا طبق محمد علي ، عند استيلائه على سوريا ، نظام احتكار التجارة الخارجية ، وبرنامج انشاء الصناعات . فكل مشروع «استقلال اقتصادي» يتعارض مباشرة مع المصالح الانكليزية» (١) .

لا شك أن مصالح الاستعمار الانكليزي التجارية قد لعبت دورا اساسيا في تحديد سياسته تجاه السلطنة العثمانية . بين ١٨٢٩ و ١٨٤٨ ، تضاعفت الصادرات الانكليزية الى ممتلكات السلطنة عشر مرات تقريبا . فهي لم تكن لتتجاوز ، عام ١٨٢٩ ، ما قيمته ١٣٩٤٠٠٠ من الجنيهات الاسترلينية ، فارتفعت عام ١٨٤٨ الى ما قيمته ١١٦١٩٠٠٠ من الجنيهات (٢) . فقد شهدت هذه المرحلة من تاريخ الراسمالية الاوروبية اتساع قاعدة التراكم بواسطة توسيع السوق الرأسمالية وفرضها على مجتمعات «خارجية» يسودها الاقتصاد الطبيعي أو الاقتصاد السلعي البسيط . في المرحلة الاولى من عملية الحاق المجتمعات السابقة على الرأسمالية بالسوق الرأسمالية ، ساد التبادل السلعي ، أي العلاقات التجارية بين أنماط انتاج متباينة ، ولم يشكل هذا التباين حائلا دون التبادل التجاري واتساعه . لكن التوسع الرأسمالي لا يكتفي بالتبادل السلعي ، وهو لا يرتكز أساسا اليه . وذلك لان هذا الاخير سرعان ما يصطدم بالحدود الداخلية للانتاج

---

1 — Pierre Renouvin: Histoire des relations internationales T.V - Librairie Hachette - Paris - 1954 - p. 116 - 117 .

بيار رونوفان : **تاريخ العلاقات الدولية** ، الجزء الخامس ، ص ١١٦–١١٧ .

٢ – **المصدر السابق** ، ص ٢٩٠ .

غير الراسمالي ، وبحدود «السوق» المقابلة له . كما يصطدم بخضوعه لمتطلبات غير متطلبات الراسمالية . ولا يبدا تجاوز هذه الحدود الا بالانتقال من التبادل السلعي الى الانتاج الراسمالي نفسه ، بعلاقاته الانتاجية . في المرحلة الاولى من الصلة بين المجتمعات الراسمالية والمجتمعات غير الراسمالية ، يحتل تبادل السلع المكانة الاولى ، ان لم يكن الوحيدة ، اي ان دائرة السوق لا تعرف بعد سلعة «من نوع خاص» هي قوة العمل التي تتيح انتاج السلع الاخرى بشروطها الاجتماعية المتميزة (٣) . في هذه المرحلة ، مرحلة دخول العلاقات الرأسمالية نفسها الى مجتمعات كانت تجهلها لا ينتفي التبادل التجاري بالطبع ، بل يتسارع ويتسع ليشمل سلعا من نوع خاص هي السلع الانتاجية . وقد كتبت روزا لوكسمبورغ تصف هذه المرحلة ووقعها على مصر : «يتسم التاريخ المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بثلاث وقائع بارزة : بناء منشآت رأسمالية حديثة ضخمة ، ارتفاع الدين العام بصورة لا سابق لها ، وانهيار الاقتصاد الفلاحي» (٤) . وتحدد روزا لوكسمبورغ الاطار العام لهذه الوقائع اذ تكتب : «ان التجارة العالمية هي (...) ، من زاوية تحقيق فائض القيمة أو من زاوية الحصول على عناصر رأس المال الثابت،

---

3 — Pierre - Philippe Rey: Sur l'articulation des modes de production - Ecole Pratique des Hantes - Etudes - Paris - 1969 - Cahier 2 - p. 109 .

بيار ـ فيليب راي : **تمفصل انماط الانتاج** ، ص ١٠٩ .

4 — Rosa Luxembourg: L'accumulation du Capital - Maspero - Paris - 1969 - T. II, p. 96 .

روزا لوكسمبورغ : **تراكم رأس المال** ، الجزء الثاني ، ص ٩٦ .

الشرط التاريخي الحيوي للرأسمالية» (٥) .

وما يصح في الكلام على الوضع المصري ، يصح في الكلام على وضع مقاطعات السلطنة العثمانية عامة. فالسياسة التوسعية لم تكن حدثا خارجيا ، غريبا عن تطور الرأسمالية داخل أوروبا . ففي بريطانيا مثلا ، سيطر على الحياة السياسية صراع بين ممثلي كبار ملاك الارض ، ذوي الاتجاه الانعزالي ، «الجزيري» ، وبين ممثلي البرجوازية الصناعية والتجارية . بينما كان يعمل الفريق الاول على الحد من التدخل الانكليزي الخارجي ، كان يعمل الفريق الثاني على دفع عجلة السياسة التوسعية . وقد كان تعديل القانون الانتخابي ، عام ١٨٣٢ ، انعطافا في الصراع ، اذ اتاح توسيع القاعدة الانتخابية صوب المدن ، أي صوب المراكز الصناعية والتجارية (٦). ولم تكد البرجوازية الصناعية والتجارية تحسم الصراع الداخلي لصالحها حتى اتضحت معالم سياستها التوسعية ، لاسيما في الممتلكات العثمانية التي تمتد على طول طريق الهند ، من السويس الى الجزيرة العربية . ويبرز ماركس اتجاهي التوسع الرأسمالي اللذين يرافقان نمو قوى الانتاج عندما يكتب : «مع تسارع الانتاج الرأسمالي تتعاظم حصة رأس المال الثابت المتمثل في الالات ، الخ. ويزداد التراكم في هذا الباب بالذات ، من ناحية أولى ، مما يولد فيضا نسبيا في الانتاج ، ومن ناحية ثانية ، ينتج عن ذلك نقص نسبي في المواد الاولية ـ الحيوانية والزراعية» (٧) . وهذا ما يفسر الوجهتين اللتين

---

٥ ـ **المصدر نفسه** : ص ٣٢ .

٦ ـ بيار رينوفان : **المصدر المذكور** ، ص ٣٧ .

7 — K. Marx, le Capital - livre III, 7. 6 - Ed. Sociales - Paris - p. 136 .

كارل ماركس : **راس المال** ، الكتاب الثالث ، الجزء السادس ، ص ١٣٦ .

سلكهما الاستعمار الانكليزي في تلك الفترة التاريخية : السيطرة على مصادر المواد الاولية أو حتى فرض هذه المواد على مناطق لم تكن تعرفها (زراعة القطن في مصر) ، وتصدير الالات الذي تشير اليه لوكسمبورغ . كما يفسر ذلك الاهتمام الفرنسي بتربية الشرانق وانتاج الحرير في سوريا ولبنان ، منذ أن عهد الى يسوعيي ليون ، عام ١٨٣١ ، بايفاد بعثة الى المنطقة(٨) . وقد كانت معاهدة ١٨٣٨ التي فرضتها الدول الرأسمالية على السلطنة عنصرا من عناصر السياسة الجديدة التي عملت على فتح السوق الداخلية العثمانية أمام التجارة الاوروبية ، وعلى تحطيم علاقات الانتاج الداخلية . واذا كانت المعاهدة الانكليزية ـ العثمانية قد نصت على :

ـ الغاء الاحتكارات .

ـ فرض رسم ٥ بالمئة على السلع المستوردة .

ـ فرض رسم ١٢ بالمئة على الصادرات .

فقد كان من نتائج المعاهدة أن انخفض عدد أنوال الحرير بين ١٨١٢ و ١٨٤١ من الفين الى مئتين . أما قيمة ما كانت تنتجه حلب ، بين فترتي ١٧٥٠ ـ ١٨٠٠ و ١٨٠٠ ـ ١٨٥٠ ، من الحرير والقطن ، فقد انخفض من ١٠٠ مليون قرشا الى أقل من ثمانية ملايين من القروش(٩) .

---

8 — Dominique Chevallier: Lyon et la Syrie en 1919 - Les bases d'une intervention - Revue Historique - t. 224 - 1964 - pp. 281 et 297 .

دومينيك شيفاليه : **ليون وسوريا عام ١٩١٩** .

المجلة التاريخية ، ١٩٦٤ ـ الجزء ٢٢٤ ، ص ٢٨١ و٢٩٧ .

٩ ـ مكسيم رودنسون : **الاسلام والرأسمالية** (ترجمة نزيه الحكيم) ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٦ ، ص ١١٩ .

لكن ذلك يردنا الى الشق الثاني في التحليل الاول ، وهو الشق الذي يتناول الجانب الستراتيجي في السياسة الاوروبية. فقد كان الهم الذي غلب على علاقات الدول الكبيرة في صلاتها فيما بينها ، وفي مواقفها ازاء القضايا الداخلية الناجمة عن تفكك السلطة العثمانية على الامبراطورية ، هو تجميد الصراعات التي لا بد أن تنشأ عن اقتسام علني للمناطق التي تخضع للاستانة . وقد شكلت هذه المسألة محور التوازن الانكليزي – الروسي – وهو توازن أعرج – منذ معاهدة اندرينوبل (أيار ١٨٢٩) حتى حرب القرم والتدخل الفرنسي في لبنان عام ١٨٦٠ . لكن تناول مسألة اقتسام الامبراطورية العثمانية من زاوية توازن القوى الرأسمالية وصراعها لا يستنفد الموضوع ، حتى عام ١٨٣٨ ، تاريخ معاهدة كوتاهية ، على الاقل . فقد لعبت قوى محلية ، اهمها محمد علي في مصر ، دورا بارزا في تغيير وجهة الصراع مؤقتا ، وفي تكتيل القوى المتصارعة . كانت تحمل محاولة محمد علي أخطارا عدة . فهي تطرح قضية السيطرة على الطرق الستراتيجية التي كانت بريطانيا تحيطها برعاية تتناسب مع دورها في التوسع الاستعماري والتجاري . كما تطرح قضية بروز قوة اقتصادية وعسكرية مستقلة تغلق سوقا هامة في وجه البضائع المستوردة . لكنها قد تغلق أيضا منطقة جد واسعة في وجه العلاقات الرأسمالية نفسها . وأخيرا تطرح بحدة المشكلة التي لا بد ، اذا طرحت ، أن تؤدي الى ضرب التوازن الذي تعمل بريطانيا على المحافظة عليه ، وقوام هذا التوازن اجتناب مواجهة مباشرة لمصير المتلكات العثمانية كحل وحيد في وجه التوسع الروسي . وقد كتب ماركس ، في ٢٢ آذار ١٨٥٣ : «تشكل تركيا النقطة الحساسة في اوروبا الشرعية ، ويتلخص عجز نظام الحكم الملكي والشرعي ، على الدوام ومنذ الثورة الفرنسية

الاولى في هذه الكلمات : الحفاظ على الوضع القائم» (١٠) . وفي مكان آخر يشير ماركس الى الخوف من «حرب عالمية» يسري في اوساط الدبلوماسيين (١١) .

لذا اكتسبت المسألة اللبنانية اهمية تبدو مبالغة ، للنظرة الاولى . فمن المذكرة التي وجهها قناصل الدول الخمس الكبرى الى شكيب باشا ، في أيلول ١٨٤٥ ، والتي تشكل «بداية الرقابة الجماعية الدولية على تركيا» (١٢) الى مؤتمر السفراء في الاستانة (أيار – حزيران ١٨٦١) الذي انتهى الى اقرار نظام المتصرفية ، كانت قضية الجبل موضع اهتمام فائق ، وقرارات شاركت في صياغتها أعلى مستويات المسؤولية السياسية في الدول الكبرى يومذاك . التقت عند هذه القضية خطوط صراع طويل ، عالمي الابعاد، وتضافرت عوامل ظرفية استمدت من هذا الصراع حدتها وفعاليتها .

آلت تصفية الارث السياسي للامير بشير الى صراع حاد بين المشايخ الدروز والفلاحين النصارى ، تضاعف بسبب سياسة ضريبية شديدة الارهاق ، حتى ان جباية الباب العالي ، في الفترة التي عقبت خروج ابراهيم باشا ، بلغت «عشرة أمثال ما كان يجبيه محمد علي وبشير معا» (١٣) . بذلك التحمت الصراعات

---

10 — K. Marx: œuvres Politiques t. III, Ed. Costes - Paris 1929 - p. 7 .

كارل ماركس : **الاعمال السياسية** ، الجزء الثالث ، ص ٧ .

١١ – **المصدر نفسه** ، ص ٣٥ .

١٢ – الدكتور احمد طربين : **ازمة الحكم في لبنان** . دمشق ، ١٩٦٦ ، ص ٨٧ .

١٣ – **المصدر نفسه** ، ص ٦٩ .

الداخلية ، بوجهيها الاجتماعي والطائفي ، بالوضع العام للسلطنة العثمانية . وهو وضع ملتصق بالصراعات العالمية بين القوى الاستعمارية الاوروبية . في مثل هذه الظروف ، والتي اخذت تشهد منذ ١٨٤١ ـ ١٨٤٢ ، اتساع الصراع الداخلي ، وبالتالي اتساع التدخل الخارجي ، كفى أن تطرح مشكلة بضخامة مشكلة قناة السويس ، حتى ينفجر الوضع في جبل لبنان . وذلك تبعا للخطوط التي رسمتها كل المعطيات المعقدة التي تشكلت «المسألة الشرقية» منها. فبعد انكان السلطان العثماني قد وافقعلى حفر قناة السويس باشراف فرنسي ، عاد وعدل عن موقفه الاول تحت ضغط انكليزي واضح المبررات . وقد بلغ من خطورة الموقف أن توقفت الاعمال في القناة . ازاء ذلك لجأ نابليون الثالث الى اسلوب مجرب : اثارة صعوبات في وجه تركيا ، لا مخرج لها منها الا بالتعاون مع فرنسا أي التخلي عن عرقلة مشروع السويس . فما كان من الحكم الفرنسي الا أن بث الحياة في مشروع كان قد اعد له منذ وقت طويل لكنه وضع على الرف ، وهو تنصيب الامير عبد القادر الجزائري ملكا على سوريا ، تشمل الهلال الخصيب ، وتشكل دولة واحدة تعزل تركيا عن مصر.وقد كانت الاضطرابات الطائفية في لبنان ، بأسسها الداخلية المستقلة ، مساهمة في تجسيد المشروع الفرنسي : فقد استطاعت فرنسا أن تبرز مقدرتها على استخدام عنصر طيع من داخل السلطنة ، وعلى دفعه الى توسيع صدام يرقى الى قرابة عشرين سنة . كما استطاعت ان تطرح بصورة أولية مسألة وحدة الامبراطورية العثمانية وتفتح ثغرة في ما أسماه ماركس «النقطة الحساسة» . في شباط ١٨٦١ ، رضخ الباب العالي ، وأستعيدت أعمال الحفر في القناة (١٤) . وعندما دخلت قوات الجنرال الفرنسي ، بوفور

---

14 — Marcel Emérit: La crise Syrienneet l'expan- =

دوبول ، الى لبنان ، وكانت أزمة الحرير في مصانـع ليـون في أوجها «كان همه الاول أن يعيد اللبنانيين الى العمل» (١٥) .

الفلاحون والمشايخ ، الموارنة والدروز ، اوروبا وتركيـا ، انكلترا وفرنسا، فرنسا والموارنة، جبل لبنان و«المملكة العربية»، طرق المواصلات وأزمة الحرير ... هذه هي الخيـوط التـي تشابكت في أحداث ما زالت تجر نتائجها حتى اليوم . وهذا ما ينبغي «تخليصه» لنقرأ بوضوح نسبي معالم تاريخ مشكل .

= sion économique Française en 1860 - Revue Histori-que, t. 207 - 1952, pp. 213 - 221 .

مارسيل ايمريت : **الازمة السورية والتوسع الاقتصادي الفرنسي عام ١٨٦٠** . المجلة التاريخية ، الجزء ٢٠٧ ، ١٩٥٢ ــ ص ٢١٣ ــ ٢٢١ .

١٥ ــ **المصدر نفسه** ، ص ٢٢٦ .

لا شك ان الحدث الجديد ، البارز ، والذي يطغى بحجمه وفعاليته على سائر الاحداث المعاصرة ، هو «هجوم» الرأسمالية بوجهها الاوروبي ، الوحيد يومذاك . فالاحداث الاخرى ، ولو بذات مستقلة بعض الشيء عن هذا الحدث الاساسي ، لم تكن لتستطيع البقاء طويلا بمعزل عنه أو عن نتائجه التي كانت تسلك أحيانا طرقا متشعبة . فقد كان من البين أن السلطنة في وضع تصفية . أو كما يقول ماركس ، كانت «الجثة في حالة متقدمة من الاهتراء» . ولم يكن الحكم العثماني يملك في وجه التوسع الراسمالي ومتطلباته «التحتية» (المواصلات ، المواد الاولية ، السوق) دفاعا فعليا. لكن ما كان يعقد المسائل المطروحة هو تعيين الخطوط التي يمكن أن تتم عملية التقسيم تبعا لها . فكل منطقة من مناطق السلطنة تدخل في دائرة اعتبارات وحسابات لا حصر لها : قربها أو بعدها عن منطقة نفوذ مستقرة ومعترف بها ، تأثيرها على تشكيل مدى استراتيجي منسجم ، فعاليتها في التأثير على مفاوضة جارية أو لاحقة، طبيعة التعويض الذي يمكن ان يبرز في الطرف المنافس، الخ. لكن تنظيم السلطنة

نفسه أتاح لمنحى رئيسي أن يغلب : فمنذ القرن السادس عشر استبعد العنصر غير الاسلامي أو التركي عن الاجهزة العليا والبيروقراطية ، وعن التمتع بالارض . مما حمل الفئات العليا من المجتمعات المغلوبة (البرجوازيتان اليونانية والارمنية مثلا) على أن تبحث عن مجالات أخرى تستطيع أن تستثمر فيها ثروتها ، وتمارس نشاطها : كانت التجارة والتزام تحصيل الضرائب مجالين أساسيين اتجهت البرجوازيات المحلية ـ غير المسلمة أو غير التركية ـ صوبهما . في ميدان التجارة ، كان النشاط المحلي يرتكز بصورة أساسية الى العلاقات الآخذة في النمو مع أوروبا و«بيوتها» ، رغم هزال التجارة المتوسطية اذا ما قورنت بالتجارة الاطلسية . لذلك شكل كبار التجار المحليين وكلاء للتجارة الاوروبية ، يمتد نشاطهم داخل شبكة واسعة التشعب تنفذ الى أقاصي القرى الصغيرة والمعزولة . وقد استفادوا غالبا من نظام الامتيازات الذي حصلته الدول الاوروبية من السلطنة لحماية تجارها وتجارتها . بذلك اكتملت «الشروط الخاصة التي أتاحت للسمات الاتنية ان تتبلور في سمات اجتماعية واقتصادية ؛ وانتهت الى انفجار الامبراطورية المتعددة القوميات» (١٦) .

بذلك يكتسب موقع فئة من الفئات أو مجموعة من المجموعات ، من سياق التوسع الاوروبي ، اهمية خاصة . لكن ما ينبغي أن يؤكد عليه هو أن هذا السياق لا يقتصر على العامل

---

16 — Stéphane Yérasimos: Les mouvements nationaux dans l'empire ottoman - Partisans, No. 61 - Sept. - Oct. 1971, p. 68 .

ستيفان يراسيموس : **الحركات القومية في السلطنة العثمانية** ـ مجلة «بارتيزان» عدد ٦١ ص ٦٨ .

الراسمالي نفسه . فالسياق المعني هو البنية الشاملة التي تتوحد داخلها مختلف العوامل في منظومة تتضمن التراتب والتفاوت . فاذا رجعنا الى وضع التجار الارمن واليونانيين ، مثلا ، فان موقعهم لا يعني ارتباطهم بكبار البيوت التجارية والمصرفية الاوروبية فحسب ، بل يعني الموقع السياسي والاجتماعي الداخلي ، أي استبعادهم من الوظائف والارض ، وصلتهم بالاديرة والانظمة الرهبانية المختلفة من خلال مراتبهم. كما يعني امتدادهم الى الداخل بواسطة التجارة الصغيرة ودورها ، الخ.

يرتدي هذا التحديد أهمية خاصة في صدد جبل لبنان ، وتطور الصراعات السياسية والاجتماعية فيه بنمو سيطرة الطائفة المارونية ، بتجارها ومصرفييها ومشايخ عائلاتها الرئيسية ومثقفيها وبطريركيتها . أن التأريخ للبنان الحالي - انطلاقا من نواته التي هي بلا شك جبل لبنان - يفترض ان يؤرخ للفئة التي انتقلت من التبعية ، او الوضع الثانوي ، الى السيطرة (١٧) . كما أن التأريخ للرأسمالية ارتكز أساسا الى تتبع الخط الذي تتطورت البرجوازية ، الطبقة المسيطرة، داخله . أي ان ما سنحاول تتبعه هو استتباب الطائفية كنظام للعلاقات السياسية والاديولوجية يلعب الدور الرئيسي في تجدد نمط من السيطرة الاقتصادية والاجتماعية وفي تجدد ركائزها . أي الطائفية - في هذا المفهوم - لا تقتصر على وجود الفوارق الطائفية ، وعلى فعاليتها في أحد المجالات كالمجال الاديولوجي بصورة خاصة. اذ من الجلي

---

١٧ - عندما يحدد ايليا حريق : **المصدر المذكور** ص ٦٣ - ٦٤ ما يسميه «مبدأ الترادف الطائفي» اي ترادف صفات مميزة مع الدين في «طائفة اجتماعية» يغفل مآل هذا الترادف وهو السيطرة السياسية وبالتالي الموقع الفعلي في الصراع الطبقي .

أن هذه الفوارق لا ترجع الى القرن التاسع عشر، بل اننا نستطيع تتبع أثر هذه الفوارق في القرون الاولى للمسيحية ، لاسيما في الحقبة التي شهدت اندلاع الخلافات المذهبية حول طبيعة المسيح (الالهية أو الثنائية) ، والتي أدت الى تشكيل الكنائس وتعددها .

ان هذه العودة، مع افتراض الاستمرار في الخط الذي يربط بين مراحل تاريخ طائفة من الطوائف ، هما الفرضيتان الاساسيتان للتأريخ الاديولوجي السائد في الاوساط الدينية واليمينية (١٨) .

لكن من البدهي أن مثل هذا التأريخ الذي يقوم على عزل تاريخ المستوى الاديولوجي ورد المستويات الاخرى اليه ، لا يستطيع أن يؤرخ. بل هو يستعيد «روحا» واحدة تنفخ باستمرار في أحداث مبعثرة لا رابط بينها الا صلتها الجسية بعامل عزل بصورة مفتعلة . في اتجاه آخر ، تأريخ يقوم على ربط خارجي للعناصر يضاف الى وصف النتائج . لكن المسألة الرئيسية ، وهي بروز عنصر كان يحتل مرتبة ثانوية ، في دور اول ، تبقى بلا جواب (١٩) .

---

١٨ ـ بطرس ضو : **تاريخ الموارنة ، الديني والسياسي والحضاري** ـ من مار مارون الى مار يوحنا مارون ٣٢٥ ـ ٧٠٠ م ـ دار النهار للنشر ، بيروت ـ ١٩٧٠ ـ المقدمة ص ١٣ ـ ١٤ .

١٩ ـ مثال على ذلك : «بصورة عامة يمكننا القول بأن الطائفية لم تأت انعكاسا مباشرا للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت أيام الاقطاعية ، بل الاصح ان نقول بأن الواقع الطائفي سبق العهد الاقطاعي ، غير انه اندمج في تراكيبه وخدمة كقاعدة للتقسيم الاجتماعي . فتأثر بذلك وتحول شيئا فشيئا الى نظام سياسي اجتماعي تلتقي فيه مصالح الزعامة الاقطاعية مع مصالح رجال الدين» . الدكتور ناصيف نصار : **المرجع المذكور** ، ص ١٠٥ ـ ١٠٦ ، سؤالان لا جواب عليهما : كيف أمكن اندماج الواقع الطائفي بالعهد الاقطاعي ؟ كيف التقت مصالح رجال الدين ومصالح الزعامة الاقطاعية ؟

لا يكفي ، من ناحية ثانية ، أن يؤرخ للطائفية اعتمادا على فعالية متميزة تنتقل من احد مستويات التشكيلة الاجتماعية الى مستوى آخر ، أو من احد عناصر المستوى الى عنصر آخر . مما لا شك فيه ان العنصر الديني - من المستوى الاديولوجي - لم يقصر فاعليته على الممارسة الدينية ، بمعناها الضيق . بل تجاوزها الى الثقافة بصورة عامة ، من ضمن تجاوز أشمل . ففي أواخر القرن الخامس عشر ، مثلا ، قام مطران من الجبل ، هو جبرائيل اللحفدي ابن القلاعي (١٤٥٠ - ١٥١٦) بنقل النصوص الطقسية وبتحويرها - حسب دومينيك شيفالييه (٢٠) - الى العربية العامية كما كان يحكيها الجبل ، كما قام بتأريخ حروب المقدمين زجلا (٢١) . ان بادرة من هذا النوع تشكل حدثا داخل العلاقات الثقافية والسياسية : بواسطة لغة الطقوس تم انخراط الموارنة في الثقافة الغالبة في المشرق العربي . كما أن التحوير في النقل لعب دورا في توثيق الارتباط بالبابوية ، اذ انه تم في شكل أضعف الفوارق بين الطقوس المحلية والطقوس الكاثوليكية كما استقرت على يد عاصمة الكثلكة (٢٢) . ان اي تاريخ لا يسعه اهمال العناصر الثقافية أو التقليل من شأنها . لكنها ، الى ذلك ،

---

20 — Dominique Chevallier: La société du Mont - Liban a l'époque de la révolution industrielle en Europe - Librairie Orientaliste PaulGeuthnear- Paris - 1971 - p. 16.

دومينيك شيفالييه : **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في اوروبا** - باريس - ١٩٧١ - ص ١٦ .

٢١ - **حروب المقدمين** (١٠٧٥ - ١٤٥٠) - زجلية للمطران جبرائيل اللحفدي المشهور بابن القلاعي ، **المجلة البطريركية** (حزيران - تموز ١٩٣٥) .

٢٢ - د. شيفالييه : **المصدر المذكور** ، ص ١٧ .

لا تشكل الانعطاف الذي يمكن ان يحدد انطلاقا منه ، استقرار النمط الغالب في تجدد العلاقات الاجتماعية كما تبلورت وتكرست في الربع الثاني من القرن التاسع عشر .



في السياق الذي أنضج غلبة العلاقات الطائفية نظام حكم يحتل حكم الامير بشير الثاني دورا مركزيا .

شكلت «امارة الدروز» تجمعا عريضا انتظم أعيان العائلات الدرزية وعائلاتهم ، ووراءهم العائلات «الموالية» . داخل هذا التجمع ، تخضع علاقات الولاء لتراتب محكم ينتهي ، في قمته ، الى عائلة الامراء الشهابيين التي توطدت مكانتها نتيجة الدور الذي أخذت تلعبه في جباية الفريضة الاساسية ، الميري . وهذه الاخيرة هي صلة الوصل ، أو «المفصل» ، التي تدور حولها علاقة الجبل بالسلطة العثمانية عبر تحصيل الفريضة وتقديمها الى الوالي . في روايته للاحداث التي أدت الى عامية انطلياس عام ١٨٢٠ ، يروي الخوري منصور الحتوني ان والي صيدا ، عبد الله باشا ، طلب من الامير بشيز قرضا اضطر هذا لتلبيته ففرض القرض على التجار وزاد في الضرائب وطلبت من النصارى قبل استحقاقها «فماج هؤلاء في المتن واستنهضوا جيرانهم الكسروانيين ليجاروهم في رفض ما يطلبه الحاكم» (٢٣) . اذ أن بين الاعيان والحكم العثماني مبادلة دقيقة هي في أساس العلاقات

---

٢٣ ــ الخوري منصور الحتوني : **نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية** ــ نشر يوسف ابراهيم يزبك ــ الطبعة الثانية ــ بيروت ، ١٩٥٦ (الطبعة الاولى ١٨٨٤) ــ ص ١٩٩ .

الاجتماعية وصراعاتها : فالحكم العثماني يرمي أولا الى تحصيل ما يفرضه على المناطق التي تقع تحت سلطته . وهو يعمد ، في ذلك ، الى استخدام علاقات السلطة المحلية التي تتيح هذا التحصيل دون أن يضطر الى تدخل دائم ومباشر باهظ الكلفة ، العسكرية والاقتصادية والسياسية ، غير أن الموقع «الخارجي» الذي تحتله السلطة العثمانية لا يحتفظ بطابعه وصفته الا في اوضاع استثنائية يعم فيها السلام ولو نسبيا . وهي أوضاع غريبة كل الغربة عن امبراطورية دخلت في أزمة مالية حادة منذ اواخر القرن الثامن عشر (٢٤) . أما في حالة الازمة المالية ، فان الضغط الذي يمارسه الوالي التركي لا يلبث أن ينعكس على كل المراتب ـ من الامير الى الفلاح الشريك ، مع فوارق هامة في الثقل والنتائج تتوزع تبعا للعلاقات الطبقية الداخلية .

كانت المرحلة التي نتناولها احدى المراحل الحرجة من أزمة شديدة الحدة .

بينما كان والي عكا يتقاضى ٦٤٠ كيسا عام ١٧٨٠ هي مجموع فريضة الجبل ، بالاضافة الى ٤٠ كيسا يتقاضاها والي طرابلس عن الموارنة ، ارتفع المجموع الى ٨٠٠ كيسا يتقاضاها الجزار مع بدء القرن التاسع عشر . بعد ١٨٢٣ استمر ارتفاع قيمة الفريضة حتى بلغ ٢٢٠٠ كيسا ، قبل أن يصبح ٣٥٠٠ كيسا عام ١٨٣١ . مع دخول ابراهيم باشا وازدياد الاعباء العسكرية ، بلغت القيمة التي كان ابراهيم باشا يتصرف فيها ٦٥٠٠ كيسا ، وهي قيمة مساوية لما كان بشير شهاب يحتفظ به (٢٥) .

---

٢٤ ـ يشكل كتاب د. شيفالييه الآنف الذكر المرجع الاول للتقديرات العامة . لذلك فلن يثبت مرجعا الا في الاشارات الاساسية .

٢٥ ـ د. شيفالييه : **المصدر المذكور** ص ١٢٢ .

لا شك أن المرحلة التي تمتد بين ١٧٩٠ و ١٨٣٠ عـرفت انخفاضا مستمرا في قيمة النقد . ويرى د. شيفالييه ان سعر قطع القرش في المرحلة المذكورة انخفض بنسبة خمسة أضعاف. وهي النسبة نفسها التي لحقت بارتفاع الضرائب. لكن الاتجاهين، كما يقول المؤرخ ، لا يعوض أحدهما الآخر . أي انـه لا يمكـن الاستنتاج ان ارتفاع الفريضة لم يكن سوى تعويض لانخفـاض قيمة العملة . بل ان العكس هو الصحيح : فمـن ناحيـة كانت الضريبة تسدد ، ولو جزئيا ، من مخزون الذهب ، أي من العملة الصعبة والثابتة القيمة ، بينما كان السوق يتغذى من العملـة الورقية ذات القيمة الاسمية البعيدة عن القيمة الفعليـة . ممـا أدى ، في النتيجة ، الى مضاعفة عاملي الانخفاض والارتفـاع ، بدل تعويض احدهما الآخر (٢٦) .

لم تكن الجباية المباشرة هي عامل الضغـط الاقتصـادي الوحيد . فقد ارتفعت اسعار الحاجيات الاساسيـة كالطحين والزيت والسمن ، كما ارتفع ثمن العقارات والدواب (٢٧) . وبدأ، منذ ١٨٤١ ، تنفيذ بنود معاهدة ١٨٣٨ وتطبيقها على الولايـات السورية : مما رفع رسوم الاستيراد على السلع من ٣ الـى ١٢ بالمئة . وخفض أسعار البضائع الصادرة بنسبة ١٠ بالمئة . أدى ذلك الى ان «الرسوم التي كانت تؤخذ من الفلاحين الذين يبيعون الحرير ويشترون الحبوب كانت تصل وحدها الى نسبة أربعين

---

٢٦ ـ **المصدر نفسه** ، ص ١٣٠ .

٢٧ ـ فـؤاد قازان : **الثورة الفلاحية الشعبية في القرن التاسع عشر بقيادة طانيوس شاهين ـ الطريق ـ بيروت** ـ العدد الثالث ، ١٩٧٠ ـ ص ٨٢ ـ ٨٣ ، نقلا عن **«دواني القطوف»** لعيسى اسكندر المعلوف، وعن **«الغرر الحسان»** للامير حيدر أحمد الشهابي .

بالمئة من اصل المدخول» (٢٨) .

يجمع بين هذه العناصر قاسم مشترك أساسي هو الطابع «الخارجي» للمصدر . فالفريضة الضريبية والرسوم الجديدة التي أدت الى الغلاء ، كانت اجراءات ذات مصدر عثماني اوروبي، وقد نتجت عن مجمل السياسة الاستعمارية التي وسمت تاريخ التوسع الاوروبي منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وعن «الجواب» العثماني على هذا التوسع .

لكن تاريخ هذه العلاقة لا يقرأ في تحولات الرأسمالية الاوروبية فقط ، رغم انها العامل الغالب في العلاقة . ففي صدد المسألة التي نعالج ، يشكل التاريخ الاوروبي الدافع الذي يفعل في وسط محدد هو ما أسماه ماركس «البنية الفوقية» ، في اشارة الى توجه رؤوس الاموال الاوروبية الى بناء السكك الحديدية والى العمليات المالية في البلدان المستعمرة – أي الى البدء حيث انتهى رأس المال في البلدان الرأسمالية الاوروبية يومها . وتشكل سياسة الامير بشير ، ونتائجها ، مثالا على استقلال المواجهة في التشكيلة الاجتماعية ، اي على استحالة ردها الى «التبعية» الكاملة .

---

٢٨ – أ. سميليا نسكايا : **الحركات الفلاحية في لبنان** . النصف الاول من القرن التاسع عشر – تعريب عدنان جاموس – دمشق – بيروت – ١٩٧٢ – ص ١٢٤ ، عن الوجهة العامة لهذه العلاقة بين اجراءات الرأسمالية الاوروبية والفلاحين ، كتبت ر. لوكسمبورغ : «يعود قمح الفلاح مباشرة الى صندوق الدين العمومي ، اي الى ممثلي رأس المال الاوروبي ويمسي ، في شكله الطبيعي ذاته ، من مدخول رأس المال الالماني والاجنبي . وهو يكمل عملية تراكم رأس المال الاوروبي حتى قبل ان ينتزع شكله الاستعمالي الخاص ، الشكل الفلاحي الآسيوي ...» **المصدر المذكور** ، ص ١٠٩ – ١١٠ .

تجاه الضغوط الفوقية التي شكلتها مطالب الجزار والـولاة العثمانيين من بعده ، ارتسمت سياسة شهابية متكاملة العناصر. فقد لجأ الامير الى زيادة عائداته الخاصة على حساب عائـدات المقاطعجية : فمن ناحية تدخل مباشرة في توزيع العائدات المجباة بين قسم يعود الى الامير ليفي بالتزامه تجاه الحكم المركـزي ويقتطع منه جزءا خاصا، وقسم ثان يعود الى المقاطعجي مباشرة. ومن ناحية ثانية استخدم النهب المباشر لممتلكات المشايخ الدروز، فضم الى حيازته الشخصية قسما كبيرا من هـذه الممتلكـات ، وفرض «سلفات» ضريبية عن سنوات لاحقة دون أن يحول ذلك دون تحصيل فريضة هذه السنوات عند حلولها (٢٩) .

---

٢٩ – بدأ الامير بشير بالتصدي للنكديين ولاسيما لبني كليب ذوي الكلمة النافذة في دير القمر وما جاورها «لاستقلالهم بواردات الدير ومحصولات قصبتها التي كانت وحيدة في البلاد ، وتقاضيهم في كل سنة مكوس السبلة والرسوم الضرورية على أرباب الصناعة كالحدادين والحائكين (...) دون تأدية شيء من ذلك كله لامير البلاد» حسين غضبان ابو شقرا (الراوي) ويوسف خطار ابو شقرا (المؤلف) : **الحركات في لبنـــان** – نشر عارف ابو شقرا – بيروت ١٩٥٢ – ص ٦ – تعدد رواية حسين ابو شقرا عددا من المماثلة : نزع اقطاع العماديين في العرقوب وإيكاله الى ابي علوان (ص ٨) ، وضع اليد على تركة الامـير اسماعيل ارسلان وعلى أملاكه «الطويلة العريضة والممتدة من جبل الداموور الى سهل انطلياس» (ص ١١) . يتوج ذلك كله خلع بشير جنبلاط عن «حكومتـه» وإجلاؤه الى حوران (ص ١١) . لكن بشيرا لم يتصدَّ لمشايخ الدروز وحدهم وان نالهم القسط الاوفر من إلحاحه . ففي عام ١٨٠٧ مثلا أرسل الامير حسن شهاب «مقدمين» لمسح كسروان ولضبط ما جدد من العقارات فيه . وقد اضطر مشايخ آل الخازن الى دفع خمسين الف غرش لجرجس باز ، مدبر اولاد الامير يوسف، ليبطل المسح . لكن الامير أكمله عام ١٨٠٨ بعـد مقتل جرجس باز المذكور .

تتعدى نتائج هذه السياسة بكثير الدائرة المالية ، أو حتى الاقتصادية المباشرة .

أدت هذه السياسة الى اضعاف علاقات الولاء داخل الاطار العائلي والمحلي ، ولكن بصورة متناقضة . ازاء سياسة بشير لا يملك المقاطعجي الا أن يرمي ولو بجزء من الثقل المستجد على المنتج الاساسي الذي هو الفلاح . مما يجعل العلاقات التقليدية بكاملها عرضة لتوتر عام ينتابها في كل مراتبها ، ومما يحرر نسبيا الفلاحين من العلاقات المسيطرة ويمهد لحركات مستقلة ولو مؤقتة . لكن هذا التوتر لا يكتسب دلالة واحدة ، أو فعالية واحدة ، رغم اختلاف العلاقات الاجتماعية . فهو متناقض النتائج : من ناحية يؤدي تدخل الامير المباشر ولجوءه الى القوة المادية في فض المشاكل الاجتماعية الى توحيد القوى المواجهة له. وبالتالي ينشأ ظرف مؤات لتجمع القوى الفلاحية في وجه السلطة ، ولتكوين جبهة عريضة تنتظم الفئات التي يطالها اقتصار السياسة على العنف وتوسلها النهب الفريضي . لكن ، من طرف آخر ، يؤدي تجاوز الامير لعلاقات الولاء والتراتب الى بروز هذه العلاقات نفسها بمظهر الحماية الطبيعية في وجه التجاوز . فقد عهد بشير شهاب بأملاك بشير جنبلاط الى وكيلين نصرانيين «أتيا من الجور والعسف بضروب فاحشة فادحة خصوصا عند تقاضيهما الضرائب البطيلة المستمرة التي كانت تجبى من الدروز دون سواهم (...) وحين يعرض له من دعوى نصراني على درزي يصدر في الحال الاوامر المشددة بتحصيل ما يدعون به ويزعمونه حقوقا لهم وكان يقوم بتنفيذ (ذلك) خيالته الذين كانوا يسمون

الشيخ طنوس الشدياق : **أخبار الاعيان في جبل لبنان** ـ الجزء الاول ، منشورات الجامعة اللبنانية ، بيروت ـ ١٩٧٠ ـ ص ٧٣ ـ ٧٤ .

الحوالية وكان جميعهم من طائفة النصارى لا درزي فيهم وكان عند الامير من هؤلاء الحوالية مئات لا راتب معين لهم من جيبه الخاص أو من صندوق البلاد انما كان راتبهم ما يقبضونه من محاصيل الدعاوي» (٣٠) . فالوجهة التي تحمل اضعاف العلاقات التقليدية ، تحمل أيضا تجددها وانعاشها ، دون أن يعني ذلك مراوحة الحركة التاريخية في مكانها : اذ ليس ثمة توازن في شقي الوجهة المتناقضة . وليس أدل على ذلك من أن علاقات الولاء تمر في الطرف المسيحي بمرحلة انقطاع ثم التئام على أسس مختلفة (سوف نعرض لها) ، بينما تشتد في الطرف الآخر الدرزي .

انصب الاضعاف بصورة رئيسية على التجمع الدرزي الذي شكل تكوينه العائلي المتماسك وسلطته ، بالاضافة الى عسكريته البارزة (٣١) والى علاقاته الوثيقة والمباشرة بالسلطة العثمانية ، مناعة في مقاومة أي حكم يتجه نحو ضبط حازم وقسري للسلطة،

---

٣٠ ـ حسين ابو شقرا : **المصدر المذكور** ، ص ٢٦ .

٣١ ـ «... ان الدروز بأيديهم كانت معظم قوة الجبل وعلى ملكهم كانت جارية اكثر أراضيه وضياعه ودساكره وقد كان في الامارة اللبنانية على عهد الشيخ بشير جنبلاط اربعون الف محارب من الدروز منهم عشرة آلاف خيالة (...) كان الدروز غير معتبرين الا ركوب الخيل وإتقان الفروسية (...)» **المصدر نفسه** ، ص ٢٥ .

«ان الامير بشير قد سلم ابراهيم باشا ازمة الامارة اللبنانية عن رضى واختيار فخضع له اللبنانيون خضوعا تاما ما عدا الدروز فانهم لشدة اخلاصهم للدولة العلية العثمانية وحبهم بحكومتها قد أبوا الاعتراف بمحمد علي ملكا عليهم فقاوموه أشد المقاومة وأصاوه القتال نارا حامية» ص ١٨ .

لا يتم الا باستقلال عن السلطة العثمانية . لذلك لم يكن في وسع السلطة الوسيطة (بين الوالي وجبل لبنان بفلاحيه ومشايخه وملتزميه) اذا شاءت الاستجابة لمطالب السلطنة في ظرف الدخول الاستعماري الرأسمالي ، الا أن تكسر مقاومة الفئة التي تتنازع معها على الفائض الاقتصادي المتمثل بالفريضة ، وعلى السلطة السياسية والعسكرية التي هي أداة تملك هذا الفائض الاساسية. لذا اتخذ النزاع بين بشير الشهابي وبشير جنبلاط دلالة نموذجية : فالجنبلاطي منازع على السلطة ، وبالتالي ينتزع من الشهابي حصة كبيرة من الفائض[٣٢] . بينما تلوح السلطنة بالامارة لمن يستطيع الوفاء بالالتزامات المالية . فلا حل الا بازاحة أحدهما للاخر ، كما حدث بالفعل .

لم تكن ازاحة بشير جنبلاط ضربة شخصية أو عائلية فحسب . عبر بشير جنبلاط أصابت الضربة أعيان الدروز وفلاحيهم . فالاراضي التي انتزعت جباية فريضتها من مشايخ الدروز ، أنتزع استغلال قسم منها من الفلاحين أيضا . فقد «كان بشير يشجع على شراء أراضي الدروز والاستيلاء عليها من قبل المسيحيين الاغنياء والكنيسة المارونية» ، كما كان «يشجع

---

٣٢ - يذكر ابو شقرا مقاطعات الجنبلاطيين التي استولى عليها بشير شهاب ووهبها لابنه الامير خليل : الشوفين التحتي والسويجاني ، بعقلين ، اقليم الخروب ، اقليم التفاح ، جبل التفاح ، جبل الريحان ، اقليم جزين ، سهل البقاع (ص ١٦) . اما سلطة بشير الجنبلاطي فبلغت مبلغا «حتى ان الامير بشير لما كان يصله البريد من عكة ، كان يرسل بالاوراق المختومة الى المختارة فيتولى الشيخ امر فضها والاطلاع على الاوامر والتحريرات ثم يعيدها الى الدير» . **المصدر نفسه** ، ص ٤ .

انتقال الفلاحين الموارنة الى الاراضي الحرة في وسط لبنان» (٣٣). فعندما عاد نعمان بن بشير جنبلاط واحمد جنبلاط والشيخ خطار العماد والشيخ نصيف نكد الخ. الى لبنان مع ابراهيم باشا «شاهدوا في أحوال البلاد والعباد تغيرات عظيمة وتقلبات ذات بال اذ وجدوا الدروز على شفير الهلاك والاضمحلال وفي حالة من الضعف والهوان لم يصلوا اليها قط منذ وطئوا البلاد الشامية (...) وجدوا البيوت المثرية مستنزفة أموالها بمظالم الامير بشير رازحة تحت أعباء الديون من جراء ضرائبه وانتقاصاته راوا المهابة الدرزية والوقار الذي يجلل كل درزي في الجبل منزوعا مغتصبا الى غير ذلك من أحوال البؤس والشقاء وبعكس ذلك النصارى ...» (٣٤) . يضاف الى ذلك كله أن بشير جنبلاط، ومن خلاله الدروز ، لم يكن مثل غيره من أعيان العائلات المارونية، زعيما محليا يقتصر نفوذه على الشوف أو المتن والبقاع. فقد كان من نتائج السكن الدرزي في المشرق ان امتدت الزعامة الجنبلاطية الى دروزحوران وحلب ، مما وسع دائرة فاعليته «نحو الداخل السوري» . لذا كان لا بد ، في سبيل اضعاف دوره ، من أن يطال في دائرة فاعليته ونفوذه ، وينال من العلاقة التي تربط الجبل ، من خلال الدروز ، بالداخل السوري .

بذلك راكم بشير شهاب عوامل تأسيس اقتصادي واجتماعي – هي في آن واحد عوامل انقطاع توازن سابق – لما يسميه دومينيك شيفالييه«اختلال التوازن الطائفي» في منتصف القرن التاسع عشر في جبل لبنان . وقد أتاح هذا الاختلال ومهد

---

٣٣ – إ. سميليا نسكايا : **المصدر المذكور** ، ص ١٠٨ – ١٠٩ .

٣٤ – ابو شقرا : **المصدر المذكور** ، ص ٣٣ .

له ، تركيب العلاقات الاجتماعية الداخلية والعلاقة التي تربط بين الادارة المركزية العثمانية والتشكيلات الاجتماعية الخاضعة لها . لما ارتبط الحفاظ على التراتب الاجتماعي ، وموقع المقاطعجية منه ، بالتحصيل الضريبي ، كان لا بد للازمة المالية التي أصابت السلطنة من أن تسلك المسالك التي تمهدها لها علاقات الولاء بقواعدها الثلاث : الارض والعائلة والطائفة . لكن بشير شهاب كان يرسي ، من حيث لا يدري ولا يحدس، أسسما أصبح اديولوجية رسمية للبنان الاستقلال . فالاديولوجية الرسمية تقدم في بشير بطلا «لبنانيا» وطنيا ، وآخر بناة الوطن، قبل قرار غورو . لكن الاستعراض السريع السابق يبرز «لبنانية» أكيدة ، لكن عبر «مارونية» أساسية ، فالبطل الشهابي هو بطل الاعمار الماروني لوسط الجبل وجنوبه ، وهو بطل تصفية النفوذ الدرزي المقابل للنفوذ الماروني ، وهو بطل اضعاف العلاقة بين الجبل والداخل السوري ، وهو أخيرا بطل دولة «ضريبية» لا دولة انتاجية .

لم تكن مجابهة المضاعفات التي ترتبت على اجراءات بشير الثاني ، تحت ضغط أزمة السلطنة العثمانية والاجراءات الاوروبية ، واحدة في المجموعتين الطائفيتين المارونية والدرزية، كما رأينا . وقد كان هذا التفاوت عنصرا أوليا في بلورة الفوارق حول محور الانتماء الى الطائفة ، وما أخذت تمثله الطائفة من علاقات اجتماعية وسياسية. لكن المسألة ، بالطبع ، لا تنتهي عند هذا الحد .

ازاء الاحداث الجديدة المتوالية ، لم تكن المجموعتان تملكان موارد متوازية ذات فاعلية واحدة . وهما لم تعدان نفس العدة لحل المشاكل التي طرحتها الاحداث اللاحقة . فبينما غلب على مواجهة الدروز ارتداد الى النمط السابق في علاقات السلطة وانغلاق على العناصر المستجدة في التطور الاقتصادي

والسياسي (٣٥) ، استجاب الموارنة لعدد من هـذه العناصر ، واستطاعوا تمثلها بصورة امنت لهم السيطرة والشروع في بناء وحدة سياسية تجدد هذه السيطرة .

رأينا ان الصراع بين بشير الثاني ووسطاء الجباية الذين هم المقاطعجية ، احتد وتصاعد في صراع ضد الفريق الاقوى والاكثر وحدة ، اي الفريق الدرزي . وكان من نتائج غلبة الامير ان تعرضت علاقات التراتب ، والمبادلة بين المراتب، والصلة بالارض كأساس لهذه العلاقات ، الى ضغط عنيف لم تستطع ان تصمد له دون ان يطرأ عليها تغيير مفاجيء . فان من علامات هـذا الضعف ان السلطنة عينت خلف بشير الثاني دون الاستئناس بالمشورة التي قضى العرف المتبع حتى يومها أن يستأنس بها . فاختير الامير مسيحيا ، بينما كان الامير السابق يوازن بين عدد من الشروط التي تسمح بتجاوز مسألة الانتماء الصريح . وشرع يتقاضى مرتبا مقررا كأي موظف ملحق بالادارة العثمانية يدين لها

---

٣٥ – يروي ابو شقرا بصدد موقف الزعماء الدروز العائدين من مصر : «فجعلوا يعملون في ارجاع القديم الى قدمه ، ساعين في تعزيز شؤون ابناء طائفتهم ، واصلاح احوالهم ...» **المصدر المذكور** ، ص ٣٣ . كان موقف الفلاحين الموارنة مختلفا . بينما انقسم مشايخ آل الخازن بين مؤيد للامير بشير أحمد شهاب ومعارض ، اخذ «الرعايا يلهجون فيما بينهم عن هذا الصنيع معتدين ذواتهم انهم صاروا كالعبيد بيد المقاطعجية وما عاد لهم قول ولا مشورة في شيء . فعند ذلك حصلت المخابرة فيما بين الاهالي عن ذلك بين البعض الذي ليس هم من الاعيان وذلك في كل قرية من قرايا كسروان ...» انطون ضاهر العقيقي : **ثورة وفتنة** ... ، ص ٧٢ . ويعدد الراوي «مظالم» آل الخازن: كانون النار الذي قلبه شمسين الخازن على ميلاد الديك من عجلتون (ص٧٢–٧٣)، الياس البيطار الذي قبره الشيخ ملحم دعيبس الخازن حيا (ص ٧٤) الخ .

بالطاعة والامتثال ، مستقل عن قاعدة السلطة وعن الوسط الذي يمارس فيه هذه السلطة ـ اي أعيان العائلات .

لكن الصراع لم يبق محصورا في المراتب العليا ، وهو لم يقتصر عليها أصلا . رأينا ان بشيرا شجع الإعمار الماروني في جنوب الجبل . وقد اتخذ هذا الاعمار شكل هجرة فلاحية استوطنت في اراض جديدة ، تحاذي سكنا مستقرا وتتداخل معه احيانا . مما ادى الى انتزاع قسم من الاراضي من سيطرة المقاطعجية الدروز ؛ في نظام علاقات اجتماعية تشكل الارض فيه اساس الجباية ، عدا انها تشكل المورد المعيشي الاول وجذر الجماعة . لذلك ما ان استقر بشير الثاني في منفاه حتى ارتفعت مطالبة الدروز ، مقاطعجية وفلاحين ، باستعادة الارض التي كانت انتزعت. واشتراك الطرفين فيالمطالبة امر يستوقف النظر. فالفلاحون كانوا يشتركون مع مقاطعجية طائفتهم في الحاح العودة الى اداة انتاجهم الاساسية والى وضعهم الاجتماعي السابق ، الى «المهابة» كما يقول ابو شقرا . كان المقاطعجية يستعجلون استعادة الامتيازات التي يفقدونها مع فقدان الوصاية على عمل الفلاحين ، فالمشايخ الدروز العائدون، والذين مر ذكرهم، اخذوا «يصادرون بعض الافراد المسيحيين بالعقارات التي سلبوها لبعض الدروز او اكرهوهم على بيعها بالثمن البخس الى غير ذلك مما شق على النصارى امره وأبوا الاستكانة والرضوخ لـه» (٣٦) . في وجه الوضع الجديد الذي نجم عن انحسار السلطة السياسية التي دعمت الامتداد الماروني ـ اقتصر التدخل الفلاحي الدرزي على الاحتماء بالعلاقات السابقة لانها الاداة الوحيدة المتوفرة التي تتيح للمطالبة أن تنفذ الى الحياة السياسية . فالعلاقات التي استنجد

---

٣٦ ـ ابو شقرا : **المصدر المذكور** ، ص ٣٣-٣٤ .

بها الفلاحون هي الجامع بينهم ، ويتم التعارف على المهام والادوار من خلالها . هذا بينما لم تتكون جوامع اخرى يمكن ان تحمل انماطا مختلفة من الوحدة ومن الفعل في المحيط الاجتماعي والتاريخي . بذلك اندرجت المطالبة الفلاحية الدرزية في حركة المقاطعجية في سبيل العودة الى موقعهم السابق والى العلاقات السابقة ، ولعب الفلاحون دورا تابعا وملحقا في هذه الحركة . فقد صاحبت عودة المشايخ الدروز كل مظاهر الاستعادة الشكلية للسلطة السابقة : «سنة ١٨٥٦ لما صدر الامر السلطاني باجراء محاسبة المأمورين في جبل لبنان على الاموال الاميرية الداخلة عليهم والخارجة منهم عن خمس عشرة سنة توجه سعيد بك (جنبلاط) الى بيروت وبقي اربعة اشهر حتى تمت محاسبته . فتبين انه مقدم من ماله زيادة على الداخل عليه اربعماية الف غرش ...» (٣٧) .

يضاف الى الاطار العام تحديات اخرى . لم تضع المواجهة الفلاحين والمقاطعجية ، من الطائفتين ، وجها لوجه . لم يكونوا القوتين الوحيدتين . فالاراضي التي كان يعمل فيها الفلاحون الدروز ، ويجبي إتاواتها المقاطعجية الدروز ، لم تذهب الى الفلاحين الموارنة وحدهم . فقد «انتقل قسم من الاراضي الشاسعة الى أيدي التجار والاديرة والفلاحين الاثرياء» (٣٨) اي الى الذين شاهدهم الدروز العائدون «في قعس وخيلاء وعتو وشموخ آناف مرتبطين الجياد الصافنات بعد ارتباط الحمر والابقار وسكناهم العلالي الشاهقة بعد الاكواخ فقبض منهم الكف على نصاب الجسام الصقيل بعد أن كانت لا تعرف مقبضا غير

---

٣٧ ـ الشيخ طنوس الشدياق : **المصدر المذكور** ، ص ١٥٧ .

٣٨ ـ أ. سميليا نسكايا : **المصدر المذكور** ، ص ١١٩ .

نصاب المخرز والمطرقة» (٣٩) . هذه الفئات والمؤسسات عرفت نموا كبيرا في كنف المجموعة المارونية ، وذلك بسبب عدد كبير من العوامل تضافرت على تغيير موقع المجموعة المعنية : من استبعاد افرادها عن العسكرية الى توثيق الروابط التي شدت قطاعات منها الى الادارة واوروبا . اي ان حركة العودة الدرزية واجهت ، بين ما واجهته ، هذه الفئات ومرتكزاتها . في الطرف المقابل استنجدت الحركة في سعيها الى استخدام كل القوى التي يمكنها ان تستنفرها ، بالسلطة التركية . فعمدت هذه الاخيرة الى اصدار امر «بإعادة الاراضي الى اصحابها من الاقطاعيين الدروز» (٤٠) . اي ان الارتداد الى توازن قوى سابق ومتخلف كان مزدوجا : فهو من ناحية ارتداد الى علاقات اجتماعية يزداد انسلاخها عن المجرى التاريخي الآخذ في الاتساع ، وهو ، من ناحية ثانية ، ارتداد الى السلطنة العثمانية في مقاومتها لمختلف العوامل التي نتجت عن ازدياد النفوذ الاوروبي . بذلك ترسخت وجهة الارتباط التركية ، مقابل وجهة الارتباط الاوروبية . وانضوى الدروز تحت لواء السلطنة تماما كما انضوى الفلاحون الدروز تحت لواء المقاطعجية . وقد أدى ذلك الى تناقض صارخ مع «المصالح» العامة للمقاطعجية والفلاحين معا ـ هذا اذا نظرنا الى المصالح من زاوية لاتاريخية او عقلانية بحتة . ففي حزيران ١٨٤١ ، التقى الاعيان الدروز والموارنة على مقاومة الضغط الضريبي ، ومجابهة الامير الحاكم وممثل باشا بيروت . واتسعت

---

٣٩ ـ حسين ابو شقرا : **المصدر المذكور** ، ص ٣٣ . في وصف ابو شقرا تحديد واضح لاحتلال مواقع لم تتغير ظاهرا ، كما يراها الطرف المطرود والخاسر .

٤٠ ـ إ. سميليا نسكايا : **المصدر المذكور** ، ص ١٢٠ .

المعارضة الى موقف يتجاوز المساومة على الضرائب بكثير : فقد انكر المجتمعون على السلطان حق ملكية اراضي الجبل ، وصرحوا بقدرتهم على حماية انفسهم بأنفسهم وبتخليهم عن مساعدة السلطان (٤١) . لكن هذا الموقف المستقل عن السلطنة لم يكن يعبر عن اتجاه غالب في صفوف أعيان الدروز . «في حزيران من العام ١٨٤٢ توجهت الارستقراطية الدرزية برسالة الى السلطان تنصلت فيها من هذه العريضة وتوسلت اليه أن يعتبر تواقيعها ملغاة (...). وأكد الدروز للسلطان أنهم يستطيعون عند الضرورة قهر المسيحيين بتأييد من الباب العالي» (٤٢) . مما يجعل من تركيا ، في وضعها المتآكل ، أداة التعامل مع العالم «الخارجي» .

كانت موارد المواجهة لدى الموارنة اكثر غنى ، بالاضافة الى انها تتوسل أدوات تنتمي الى أطر تاريخية مغايرة .

كان الموارنة في وضع هجوم وفي وضع تحول داخلي يرافق هذا التقدم . فقد عرفوا في هذه المرحلة من تاريخ الجبل نموا سكانيا كبيرا يحمل في اتساعه عنصرا هاما من عناصر «اختلال التوازن» الذي أشرنا اليه . غير ان النمو السكاني هذا ليس عاملا قائما بذاته ، منفصلا عن مجمل الشروط التاريخية التي أحاقت به . فتاريخ الاستيطان الماروني في الجبل يتزاوج مع حركة نزوح وامتداد شكل الشمال الاعلى مرتكزها الرئيسي وبؤرتها البكر . لكن الشمال كان تحت رحمة مشايخ الجرد الشيعة الذين أوكل اليهم والي طرابلس جباية الإتاوات والفرائض من فلاحيه وأعيان عائلاته . مما دفع بهؤلاء ، في ظروف صراع مؤاتية بين الامراء والمشايخ او الولاة ، الى الهجرة نحو الجنوب : بلاد جبيل ،

---

٤١ ــ **المصدر نفسه** : ص ١٢٦ و١٢٩ .

٤٢ ــ **المصدر نفسه** : ص ١٣٠ .

كسروان ، الفتوح ، المتن ، الشوف ، جبل الريحان ، وحتى اقاصي الجنوب الحالي واعماق الجليل . كانت هذه الهجرة، التي حملت بصورة رئيسية فلاحين يعملون في الارض الى اراض جديدة ، تتم على حساب الشيعة في المرحلة الاولى التي ترقى الى القرن السابع عشر ، ثم على حساب الدروز خلال نصف القرن من حكم الامير بشير الثاني (٤٣) . اي ان الصراع ضد تسلط مشايخ البقاع الشمالي كان العامل الاول في الاتجاه نحو اراض جديدة وفي نمو سكاني متزايد غلب عليه الفلاحون بوضوح . اما العامل الثاني فقد كان مزدوجا : من ناحية لعب اتساع العلاقات التجارية مع اوروبا ، وفي ظل نظام الامتيازات الاجنبية التي استفادت منها أقليات السلطنة عامة ، دورا بارزا في توجه أعداد كبيرة من الموارنة نحو التجارة والى الاستيطان في مدن الساحل كبيروت وطرابلس ، او في المدن الوسيطة كحلب — من ناحية ثانية ، أدت الصلة الوثيقة التي اخذت تشد الامير بشير شهاب الى المثقفين المسيحيين الى اكتساب هؤلاء خبرة واسعة في أعمال الادارة والدولة . فالطاقم الاداري الذي أحاط بالامير بشير ينتمي جله الى مشايخ بيت الدحداح ، كما ان الامير سلمان سيد احمد الشهابي استخدم عددا من مشايخ بيت الشدياق مديرين له

---

43 — Toufic Touma: Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban - du XVMe siècle a 1914 .

الفلاحون والمؤسسات الاقطاعية عند الدروز والموارنة في لبنان من القرن السابع عشر الى ١٩١٤ — منشورات الجامعة اللبنانية — بيروت ١٩٧١ — الجزء الاول ، ص ٤٧ .

ووكلاء على دعاويه (٤٤) . كما كانت وصاية مشايخ الشيعة قد حالت دون بروز عائلات مارونية كبيرة ذات سطوة ، مما مهد السبيل أمام التفاف كثيف وعميق حول الكنيسة المارونية ورجالها واديرتها . وقد وثق هذا الالتفاف طابع الاقلية الذي اكتساه ارتباط الموارنة بالمركز الكنسي الاوروبي ، وذلك في منطقة ساد فيها الارتباط «الشرقي» ، كما وثقته العلاقات الدمقراطية التي تغلب عادة في المجموعات الفلاحية العاملة بين رجال الدين والمزارعين (٤٥) . كان لا بد أن تتضاعف الفوارق بين الطائفتين نتيجة ارتكاز كل منهما الى عوامل يسلك تطورها طرقا متباينة ، كما انه يخضع لوتائر متباعدة . ففي مقابل سلطنة عثمانية لن يتوقف تآكلها وخضوعها لصراع القوى الرأسمالية الجديدة ، ارتبطت الحركة المارونية بهذه القوى الرأسمالية نفسها وذلك في

---

٤٤ ـ الشيخ طنوس الشدياق : **المصدر المذكور** ، ص ١١٩ و ١٢١ .

٤٥ ـ يجمع المؤرخون على ملاحظة الاندماج بين الطاقم الديني وبين جماهير الفلاحين طوال حقبة طويلة من تاريخ الفلاحين الموارنة ـ عمليا حتى مشارف القرن الحالي ورسوخ تقسيم العمل الرأسمالي وما يلحقه من استقلال في وضع المؤسسات . يذكر توفيق توما ان المقدمين في الشمال كانوا رهبانا ، كما ان الرهبان كانوا يقاتلون جنبا الى جنب مع الفلاحين : **المصدر المذكور**، ص ١٧ . في وصفه لطريقة مار مارون والرهبان المتأثرين بمثله يكتب بطرس ضو : «وقد اتصفت هذه الطريقة بالجمع بين النسك والعمل ، بين اعمال العبادة وأعمال الرسالة وأعمال الرحمة الاجتماعية ...» **تاريخ الموارنة** ... ص ١٣٧ ، وتحتل الاخلاق الاجتماعية مكانة مرموقة في الصورة الدينية التي يرسمها ضو لمؤسس الكنيسة المارونية : «ومارون كان يشفي مع الابدان النفوس من عاهاتها كالبخل والغضب والشراهة والسكر والكسل والفجور والفسق والجور والظلم والاعتداء والسرقة ...» ص ٧٩ . تمتد «عاهات النفوس» الى كل مرافق الحياة الاجتماعية التي تتدخل الكنيسة في ضبطها .

عصر توسعها الذهبي الذي مارست فيه قوتها واعتدادها بدون عائق منظور تقريبا . ومقابل الانغلاق في علاقات التراتب العائلية التي اخذت تضغط بثقل متزايد على قاعدة فلاحية تتعقد أزمتها نتيجة تضافر الاستغلال التقليدي مع استغلال الرأسمالية الاوروبية وأزمة السلطنة ، دعم الموارنة محاور جديدة أهمها كنيسة وثيقة الصلة بالفلاحين والارض ، متحررة من وزر الجباية ومن تزمت المراتب وصرامتها . ان الاشارة الى «الدينامية الديمغرافية» لا تستقيم ان لم تندرج في السياق المتشابك الذي تكوّن تحت وطأة عوامل متعددة أهمها : الصراع بين الفلاحين ومشايخ الشيعة وما نتج عنه من توسع الارض الزراعية ، صلابة البنى العائلية الدرزية في مقاومتها لتسلط بشير الثاني، الالتحاق بالمد التجاري الرأسمالي، تكوين محاور مؤسسية بديلة عن علاقات «المقاطعة» . ان الوضع العام يبدو وكأن أقطاب الصراع يتقاطعون في مسيرة معكوسة : بينما يؤدي تمثل المجموعة المارونية للعلاقات التي تشكل «العالم» يومذاك، الى تفتح فعلي ولو متناقض، تؤدي ارتباطات المجموعة الدرزية الى الانزواء الذي يسبق الذواء ، المعنوي والجسدي على السواء (٤٦) .

---

٤٦ – «يخضع عموما انتقال العناصر الوراثية وتطور النماذج الجسدية وأشكال الحياة والموت لنمط الانتاج الاجتماعي . وهو نمط طبقي ، اديولوجي ومادي على السواء . وهي مطبوعة ، لذلك ، بطابع التمايزات بين الطبقات ، كما ينبغي في مجتمع طبقي ، في مجتمع العمل المأجور المتجانس (...) . بالاضافة الى الخصب المتفاوت تبعا لتفاوت الطبقات والفئات الاجتماعية ، تدل وقائع عديدة على تمايزات فيزيولوجية وتشريحية ، حسب الطبقات الاجتماعية»
Claude Berger: Marx, l'association, l'anti - Lénine - Vers l'abolition du salariat - Payot - Paris - 1974 - p. 59.

كلود برجيه : ماركس ، الشراكة ، ضد لينين – نحو الغاء العمل المأجور – ص ٥٩ .

أدت ازمة السلطنة العثمانية أمام التوسع الاستعماري الى وضع الفلاحين في الصفوف الاولى من حركة المقاومة الشعبية للاجراءات والتطورات التي نتجت عن الازمة وحاولت تجاوزها. فقد كان من نتائج الازمة أن اشتد نزيف الذهب الذي كان قد تراكم طوال عقود سابقة بكاملها، وتضخم عجز الميزان التجاري المحلي لصالح أوروبا، وتراجع الانتاج الحرفي بصورة قاسية (راجع أعلاه). لكن هذه النتائج التي تطال بصورة رئيسية دائرة التبادل والتداول، النقدي او السلعي، لم تقتصر على هذه الدائرة. فقد لاحظت روزا لوكسمبورغ أن انماط الانتاج غير الرأسمالية «تقيد» أداة الانتاج الرئيسية التي هي الارض، وقوى العمل، «بالقانون والتقاليد». من الناحية المقابلة «تشكل العلاقات التقليدية البدائية بين السكان الاصليين الحصن الاكثر مناعة (في وجه الرأسمالية) والذي يملكه تنظيمهم الاجتماعي، كما تشكل قاعدة شروط وجودهم المادية. لذا فان راس المال

يستهدف بالدرجة الاولى التحطيم المنتظم للبنى الاجتماعية غير الرأسمالية التي يصطدم بها في توسعه ، والقضاء عليها» (٤٧) . في الجزائر ، في مصر ، في ممتلكات السلطنة العثمانية ، لم يحد التوسع الرأسمالي عن هذه القاعدة . لذلك ينبغي ان لا يغيب عن البال ان الحركات الفلاحية التي امتدت في جبل لبنان طوال ما يناهز العشرين سنة ، لم تكن ظاهرة محلية . فقد شملت الاضطرابات الفلاحية «كل المناطق العربية ، من المتوسط الى الخليج الفارسي ، وحتى كردستان» (٤٨) .

لقد استعرضنا بعض مراحل الحركة الفلاحية في لبنان منذ ١٨٣٨ ، وشددنا على سماتها الاساسية والمتميزة . والراهن ان هذه الحركة تندرج ، في أسبابها وتوقيتها في السياق العام لتراكم رأس المال ، كما أرخت له ر. لوكسمبورغ قبيل الحرب العالمية الاولى. لكن عملية التراكم في المراكز الرأسمالية لا تستنفذ التاريخ المحلي وان كانت تشكل العامل المحدد في انعطافاته . فالصراع الطبقي في التشكيلات التي امتد اليها التوسع الرأسمالي يتبع خطا متميزا لم يغب اصلا عن ر. لوكسمبورغ التي تشير بوضوح الى دور الصعيد القانوني والاديولوجي في مقاومة توسع يلعب الصعيد الاقتصادي الدور الحاسم في حركته وأشكاله .

تتحدد السمات الخاصة للحركات الفلاحية المحلية تبعا للصلات المختلفة التي تشد الفلاحين الى الفئات الاجتماعية الاخرى ، والى المؤسسات السياسية والاديولوجية التي تعمل

---

٤٧ - **تراكم ...** ص ٤١ و٤٢ .

٤٨ - د. شيفالييه : **المرجع المذكور** ص ١٩٢ .

داخل التشكيلة الاجتماعية . وقد قامت علاقـــات وثيقة بين الفلاحين الموارنة وبين الفئات المدينية (التجـــار ، المرابون ، اصحاب المهن الحرة والمثقفون) والكنيسة . ولا شك ان الاحداث التي تتابعت بين ١٨٣٨ و١٨٦٠ زادت هذه العلاقات وثوقا وعمقا، حتى انها تشكل بعض السمات الاكثر ثباتا وقوة في تكوين المجتمع اللبناني . وهي لا شك من الاسباب الرئيسية لدينامية النمـــو الماروني ، ومقدرته على تمثل الظواهر الجديدة ، كما اشرنا .

كان للكنيسة المارونية دور فعال في تبلور محور سياســي وإديولوجي ينهض بأعباء التوحيد الاجتماعي ومتطلباته آن اخـذ دور العلاقات العائلية، وعلى رأسها المشايخ ، يتراجع ويضعف تحت وطأة الضغط الفريضي والمالي والسياسي . وقد أتيــح للكنيسة أن تقوم بدور مزدوج كان دعامتها في تدخلها اللاحق .

كانت تربط الكنيسة بالمقاطعجية الموارنة علاقـــات وثيقة . وقد ارتكزت هذه العلاقات الى وضع قانوني واقتصادي حاسم . ففي كسروان مثلا ازدهر العديد من الاديرة ، واتسعت املاكها ، عن طريق الاراضي التي كانت العائلات الكبيرة توقفها لدى الاديرة. وكانت الاوقاف وسيلة تتيح للعائلات ان تستفيد من الاراضــي الموقوفة بصورة ثابتة تحيدها عن طريق تدخل الحكام او كبار المقاطعجية (٤٩) . في المرحلة الاولى التي تمتد حتى نهاية القرن الثامن عشر ، كان الوقف يعود بالفائدة والريع على العائلات التي تقوم به . فبواسطته كان آل الخازن يسيطرون على الكنيســة

---

٤٩ ـ يذكر الحتوني ان المشايخ الخازنيين وقفوا حتى سنة ١٨٢١ سبعة عشر ديرا . **المصدر المذكور** ص ٢١٦ .

وطاقمها في دائرة سلطتهم المالية والاجتماعية . كما ان الاديرة كانت تلعب دور مأوى للعاجزين والمعمرين من رجالهم ، ودور الملقن والمدرس لاولادهم ، لاسيما لاولئك الذين كانوا يعدون للرهبنة . وقد بلغ من عمق هذه السلطة ان رؤساء الاديرة كانوا في معظمهم من بيت الخازن . مما كان يتيح لهم الارتقاء الى سدة المطرانية او حتى البطريركية . في القرن الثامن عشر ، على ثمانية بطاركة كان ستة ينتمون الى عائلات الاعيان ، بينما كان خمسة عشر مطرانا من اصل عشرين ينتمون الى هذه العائلات (٥٠) .

لكن طبيعة هذه العلاقة تحولت تحت وطأة عدد من هذه العوامل . اذا كانت المراتب العليا في الكنيسة مرتبطة بالاعيان فان المراتب الدنيا تعيش في تداخل دائم مع جماهير الفلاحين الذين تنتمي هذه المراتب اليهم وتشاركهم غالبا حياتهم وعملهم. لذلك فان الكنيسة لم تسلم ، وما كان لها أن تسلم ، من احتدام الصراع بين الفلاحين والمقاطعجية عموما (٥١) . لقد امتد الصراع

---

٥٠ ـ د. شيفالييه : **المصدر المذكور** ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠ .

٥١ ـ «اذا صح ان اجهزة الدولة الايديولوجية تمثل **الشكل** الذي تتحقق فيه ايديولوجية الطبقات المسيطرة **بالضرورة** ، والذي ينبغي على ايديولوجية الطبقة المقهورة ان تباريه وتواجهه ، فان الايديولوجيات لا «تولد» في اجهزة الدولة الايديولوجية بل من الطبقات الاجتماعية في خضم الصراع الطبقي ... لذا يمكن ان تحتفظ الطبقات المسيطرة القديمة بمواقع داخل هذه الاجهزة ، كما يمكن للطبقات المقهورة ان «تتكلم» داخلها» .

Louis Althusser: Idéologie et Appareils idéologiques d'état - La Pansée - No. 151 - Juin 1970 - pp. 38 et 15 .

لويس التوسير : **الايديولوجية وأجهزة الدولة الايديولوجية** ـ « لابونسيه » حزيران ١٩٧٠ ـ ص ٣٨ و١٥ .

الى داخل طاقم الكنيسة نفسها ، والى داخل وظيفتها وممارستها لهذه الوظيفة ، بين اتجاه يجعل من الكنيسة مرتكزا من مرتكزات سيطرة المقاطعجية وعائلاتهم ، واتجاه يدفع بالكنيسة لان تمثل مصالح الطائفة بتناقضاتها لكن انطلاقا من الجناح المتحرك الذي يمثله الفلاحون والتجار ، بالدرجة الاولى . وعندما اخذت العلاقات بين المقاطعجية و«الشعب» تضطرب ، وبدات المجابهات ترتسم في أفق النظام الاجتماعي، كتب البطريرك يوسف حبيش، عام ١٨٤١ ، صك اتفاق «بين شعبه» من أمراء ومشايخ وسواهم جاء فيه : «سادسا ، أن يحفظ مقام كل بحسب رتبته ، وان كلا منهم يجري العدل والرحمة على من يختص به . سابعا ، أن يكون هذا الاتحاد مستمرا بلا انحلال ، وان من سعى بضده يكون الجميع ضده . ثامنا ، أن يقام من جميع المقاطعات وكلاء أمناء بموجب صكوك لاصلاح الشعب» (٥٢) .

أما العامل الثاني ، فقد كان تعاظم سلطة الكنيسة وتحولها الى أكبر ملاك في جبل لبنان . وذلك نتيجة تراكم الاوقاف بالذات . ويذكر الحتوني في سيرة البطريرك يوسف حبيش الذي توفي سنة ١٨٤٥ : «وقد عني بإنماء أملاك الكرسي البطريركي وزيادة ريعه . لما رقي الى منصبه البطريركي كان مدخول الكرسي من الارزاق عشرة آلاف غرش ، ولما استأثرت به رحمة الله كان مئتين وخمسين الف غرش . وهو الذي جعل دير سيدة بكركي كرسيا بطريركيا وزاد في أملاكه ، ورتب مصاريفه بروابط لا يقدر الموظفون أن يتعدوها ولا يضيع منها شيء سدى» (٥٣) . مما حمل الكنيسة على أن تؤكد على استقلالها وتمايزها بالنسبة للمشايخ. ولا شك أن لهذا التمايز اساسا اجتماعيا لا جدال فيه هو عدم

---

٥٢ ـ الحتوني : **المصدر المذكور** ، ص ٢٤٠ .

٥٣ ـ **المصدر نفسه** ، ص ٢٥١ .

مسؤوليتها عن جباية الإتاوات والفرائض . ازاء المقاطعجي الذي يزداد شراسة مع انهيار مركزه وتعرضه للافقار العام الذي يصيب الاقتصاد القائم على استغلال الارض ، تطل الكنيسة بوجه رؤوف يزيد ركائزها في صفوف الفلاحين ثباتا ومتانة (٥٤) .

والعامل الثالث في تحول العلاقة التي كانت تشد الكنيسة الى الاعيان هو اتساع «اعمال العناية والرحمة» ، نتيجة تزايد ثرائها واضطلاعها بمهام التعليم والتربية ، اما احتذاء لمثل الارساليات الاجنبية ، التي لعب البروتستانت دورا هاما في ازدهارها ، او تحت تأثير دعوة مباشرة قام اليسوعيون بها ، وشجعتها الحكومة الفرنسية .

انتزع ذلك كله الكنيسة من سيطرة الاعيان المباشرة ، وخولها ان تطمح لدور مستقل أوسع من دورها السابق يؤهلها أن تستفيد من صراع مختلف الاطراف لصالح العلاقات التي تشكل مستقر الصراع . ولا شك أن ما أمكن الحصول عليه بصعوبة كبيرة في المناطق التي يسيطر عليها المشايخ والمقاطعجية الموارنة كان أيسر بكثير في المناطق المختلطة التي يسيطر عليها المقاطعجية الدروز . ففي مواجهة هؤلاء يشكل الرهبان ، ولاسيما الخوارنة ، الند

---

٥٤ ـ من رسالة كتبها الخوري (البطريرك فيما بعد) الياس الحويك الى المطران يوسف الزغبي بتاريخ ١٥ تموز ١٨٧٨ : «... مع انه معلوم ، لدى الجميع ، تعلق الشعب الماروني برؤسائه ، واعتباره اياهم كذلك ، ليس فقط في الامور الروحية المنوطة بدرجتهم ، ووظيفتهم ، بل وفي الامور الزمنية ، ايضا ، التي تمس صوالح طائفتهم ، عموما وخصوصا ، اذا تحقق افراد هذا الشعب بالعمل ان كلا من بطريركهم ، ومطارنتهم ، هو المحامي عنهم في النكبات ، وهو سندهم وعضدهم في الصعوبات ومنجاهم وملاذهم في جميع الاوقات» . ورد في كمال يوسف الحاج : **الطائفية البناءة** ... ص ١٣٤ .

المنظم الوحيد ، والرابط الذي يصل بين فلاحي المناطق المختلطة وموارنة كسروان والشمال . وقد كان بروز الطاقم الكنسي بهذا المظهر عنصرا «غريبا» على التنظيم الاجتماعي السائد ، المشترك بين الدروز والموارنة، والذي أتاح لاعيان الدروز أن يرسوا غلبتهم العسكرية والسياسية . لذلك أثار دور الكنيسة الجديد قلقا فعليا في صفوف القيادة الدرزية : فهو يخرق قواعد العلاقة القائمة ويرهص بقواعد تنبع من استجابة للظروف الجديدة لم تعد العلاقات الاجتماعية السائدة الدروز لها . وعندما وقع الامراء الشهابيون واللمعيون على صك البطريرك يوسف حبيش الآنف الذكر ، وسمعت الطوائف الاخرى به «أساءت الظن بالموارنة وإتهمتهم بالتعصب والاكتفاء في ذواتهم» (٥٥) .

كان هذا الفرق ، في الواقع ، متصلا بالمبادرة العامية التي استمد منها مادته وإمكانه . فالاجهزة الإديولوجية ليست ذا فعل منفصل او مستقل عن الصراع الاجتماعي ، ولا يمكن فهم التطورات التي لحقت بالكنيسة المارونية اذا لم نصلها باستمرار بالصراع الذي كان جبل لبنان مسرحا له ، كما كانت الكنيسة نفسها ، طاقما ووظيفة ، من ميادينه . وقد برزت المبادرة العامية في تصفية اقامة ابراهيم باشا ، بقيادة أبو سمرا غانم (٥٦) ، كما برزت تكرارا ، وحتى ١٨٥٨ ، في الحركات المتتالية ، ١٨٤١ ، ١٨٤٤ ـ ١٨٤٥ ، ١٨٥٠ ، ١٨٥١ ... وكانت غالبا ، في البدء على الاقل ، كما في أواسط تشرين الثاني ١٨٤١ ، جوابا على تخاذل المقاطعجية الموارنة وعجزهم عن نجدة موارنة الشوف او

---

٥٥ ـ الحتوني : **المصدر المذكور** ، ص ٢٤٠ .

٥٦ ـ توفيق توما : **المصدر المذكور** ، ص ١٨٣ ـ ١٨٤ . شكل ابو سمرا غانم مجلسا عسكريا ، استبعد منه المشايخ ، يتولى مهام التعبئة والتدريب والتنسيق .

مسيحيي زحلة (٥٧) .

ان انفتاح الكنيسة على الاحداث الجديدة البارزة ، واتخاذها موقعا فاعلا في صف الحركة المعادية للمقاطعجية التي شكل الفلاحون عنصرها الطبقي الاساسي ، ربط بصورة وثيقة بين هذه الحركة وبين دور الكنيسة . لقد نجحت الكنيسة بسبب هذا الموقع في أن تتحول الى مؤسسة ذات جذور شعبية عميقة ، وفي أن تمد جذورها في نضالات الفلاحين والحرفيين والتجار ضد المقاطعجية الدروز والموارنة على السواء . فهي لا تلتصق فحسب بالفلاحين في حياة يومية تخضع لوتيرة بطيئة تميز «الديمومة الطويلة» او الحقبات التاريخية التي قد تمتد قرونا ، بل ان التصاقها يستمر في فترات الانعطاف او الانقطاع التي تميز الانتقال من نمط اجتماعي الى نمط آخر . فخلال هذا الانتقال الذي اشتدت فيه الفوارق بين المجموعتين المارونية والدرزية ، كانت الكنيسة مرجع توحيد عام وقطب صراع داخلي . فهي قد نجحت في استقبال العنصر المتحرك ، الفاعل ، والمولود في دوامة الصراع القاعدي ، كما نجحت في بلورة استقرار يحفظ لمختلف العناصر الفاعلة دورها داخل وجهة رئيسية يتنازعها الفلاحون والفئات الدينية والمدينية المرتبطة بأوروبا الرأسمالية .

وكانت الكنيسة فاعلة وناشطة داخل الحركة العسكرية التي رافقت الحركة الشعبية السياسية ، وكانت عاملا من عوامل تماسك هذه الاخيرة وامتدادها . عند تشكيل «الاخويات» في ١٨٤٤ و١٨٤٥ تولى القيادة مقدمون عسكريون رئيسيون بينهم مطران هو يوسف ابو رزق . وقد لعب مطران آخر ، هو طوبيا عون ، دورا حاسما في الاعداد لحركة ١٨٥٨ - ١٨٦٠ . فقد كان على رأس «الرابطة المسيحية المحلية» التي تألفت رسميا

---

٥٧ - د. شيفاليه : **المصدر المذكور** ، ص ١٦٤ .

لمساعدة المحتاجين والمرضى ، لكنها قامت بالاعداد الفعال للصدامات الفلاحية اولا ، ثم للصدامات الطائفية . كما أن بين الموقعين الثلاثة والثمانين على بيان استسلام قرى كسروان ، وهم اعضاء فياجتماع الوكلاء العام عن القرى المساهمة في الانتفاضة، لم يقل عدد القساوسة عن عشرة . وقد توجت الكنيسة دورها السياسي في التحكيم البطريركي الذي ساهم في انهاء العصيان الفلاحي : ما أن اقترح البطريرك بولس مسعد انتخاب مأمور من أوساط الشعب ، يتولى جباية الضرائب ، بينما يعود آل الخازن الى الاراضي ملاكين «عاديين» ، حتى انشق العصيان وكان ذلك ايذانا بنهايته (٥٨) .

لم يقتصر الخرق الفلاحي او العامي على النفوذ الى جهاز ايديولوجي بأهمية الكنيسة، وسلخه عن التبعية لسلطة المقاطعجية ومصالحهم . فقد كان هذا النفوذ شكلا من أشكال استقلال تنظيمي وإديولوجي متعدد الوجوه ، خصب الابداع .

شكلت مدن الجبل والداخل (دير القمر ، زحلة ...) قطاعا متقدما تجمعت فيه مراكز تجارية ومالية وحرفية . وقد غلب المسيحيون بصورة واضحة على هذه المراكز لاسباب أهمها استبعادهم من التجنيد ، وغلبتهم في اجهزة بشير الادارية ، وارتباطهم بالتجارة الاجنبية ، وتعالي الاعيان عن تعاطي التجارة الخ . وعندما يقدم كاتب معاصر مدينة بيروت ، لا يمسك عن أن يكتب : «وهي أشهر مدائن الشام وأهمها وأعظمها لانها مركز تجارة البلاد برمتها ومركز العلوم والمعارف فيها (...) وأكثر اهل بيروت من النصارى من طائفة الروم الارثوذكس ...» . أما

---

٥٨ ـ إ سميليانسكايا : **الحركات الفلاحية** ... ص ١٦٦ و٢٣٠-٢٣١ ، و٢٢١ ، و٢٢٣ ، و د. شيفالييه : **مجتمع جبل لبنان** ... ص ٢٧٥ .

دير القمر فهي «اعظم مدائن لبنان. وتفرغ اهل دير القمر للصناعة والتجارة فربحوا الاموال الوافرة وبنوا القصور الباذخة وزينوا صدور نسائهم باللآليء والجواهر الباهرة ولاحت عليهم لوائح النعمة ...» ، وهي «مدينة الجبل العظمى وقصبة الدروز اشتهرت بمصنوعاتها ونشاط اهلها وإقدامهم ورواج تجارتهم ...» (٥٩) .

كانت هذه العناصر كلها عوامل استقلال سياسي وإداري رافق وضع نزاع مستمر ، مستتر غالبا ، بين السيطرة الدرزية والسكان المسيحيين ، فلاحين كانوا ام عاميين عموما . في وجه هذه السيطرة ، العسكرية الوجه غالبا ، طوّر المغلوبون مؤسسات جديدة ، وابتدعوا أشكالا من التنظيم السياسي والاداري جعلت إ. سميليانسكايا تكتب : «... (ان) دير القمر وزحلة تشكلان ظاهرة غريبة تماما في حياة المدن الشرقية التي لم تكن عادة خلال تاريخها كله تتمتع بحق الادارة الذاتية» (٦٠) .

هذا ما تكوّن ونما بالفعل في امتداد التحرك الفلاحي ، وعلى أنقاض السلطة المقاطعجية الدرزية التي وجه بشير الثاني اليها أقسى ضرباته ، ولكن في غياب تراتب ماروني داخلي . ولم يفت الامر المعاصرين ، بينما برزت وحدة القيادة الدرزية الحربية ، فكان الدروز «يعملون بأمر رئيس واحد» ولرؤسائهم «كلمة نافذة في من دونهم من أهل طائفتهم» بدا النصارى وكأنهم «يسيرون بلا قائد ولا نظام (...) كانوا كلهم رؤساء لا يخضع الواحد منهم

---

٥٩ ـ **حسر اللثام عن نكبات الشام** . وفيه مجمل أخبار الحرب الاهلية المعروفة بحملات ١٨٦٠ (بدون اسم مؤلف) ـ الطبعة الاولى ، مصر ، ١٨٩٥ ـ ص ١٥ و١٢٢ و١٦٩ .

٦٠ ـ **المصدر المذكور** : ص ٢٣٠ .

لغيره» (٦١) . مما حرر الموارنة من تبعية داخلية ، اجتماعية وايديولوجية ، والقى على عاتقهم شؤون الدفاع الذاتي والادارة . وعندما حاول المقاطعجية الدروز استرجاع الامتيازات السابقة على الاجراءات الشهابية كان وقع المحاولة قاسيا لاسيما وان سكان المناطق المختلطة قد عرفوا وخبروا وضعا متقدما كما نشأت علاقات اجتماعية وسياسية ذات مضمون «بلدي» ، والى حد ما شعبي . منذ الاعوام الاربعين «كانت مدينة دير القمر قد رفضت الخضوع لاسيادها الاقطاعيين (...) وأصبحت تحكم من قبل موظف تركي ومجلس بلدي . أما زحلة فقد شنت نضالا عنيدا ضد أسياد المدينة منذ الاعوام الخمسين ، وتتوج هذا النضال برفض دفع «الإتاوات القانونية» للاسياد وتشكيل «مجلس بلدي خاص» (...) وقد عقدت المدينتان فيما بينهما معاهدة اتحادية» (٦٢) . قبل ١٨٤١ ، كانت دير القمر موطنا للمشايخ النكديين . فلما وقعت «الفتنة» كما يقول المعاصرون ، طرد المسيحيون حكام «القطيعة» . ولا شك أن وقع استبعاد النكديين من مركز مثل دير القمر كان حادا ، اذ تحولت المدينة الى مركز فاعل . بالاضافة الى ثروتها الزراعية «كان لها تجارة واسعة مع بيروت وصيدا والشام ولبنان ووادي التيم وكان ينسج فيها الانسجة الحريرية والقطنية (...) وفيها سوق عامرة يقصدها الناس كل يوم (...)» أما زحلة «فنمت في تلك المدة نموا هائلا أوجب قلق الدروز وحسابهم لانها كانت أمنع مراكز النصارى (...) . وإتسعت تجارة اهل زحلة وامتد نفوذهم الى حد انهم صيروا البقاع في قبضتهم ومنعوا عنه تعدي

---

٦١ ـ **حسر اللثام** ... ص ١٤٠ .

٦٢ ـ إ. سميليانسكايا : **المصدر المذكور** ، ص ٢٣٠ .

الدروز (...) وكثرت المخابرة بين زحلة ودير القمر في شأن الاتحاد على الدروز وحماية النصارى حين اللزوم ...» (٦٣) .

ان هذه الظاهرة تشكل علامة خطيرة في استدلالنا على التحولات التي باعدت بين المجموعتين ، والتي كانت في أصل التكوين الطائفي . فقد نجحت العناصر المدينية ، وهي عناصر ملتصقة بالريف حتى أن التمييز بين القطاعين امر مستحيل ، أن تفتح أفقا سياسيا جديدا في العلاقات بين السكان يشدهم في «كتلة تاريخية» موحدة . واذا كان رفض الإتاوات ، او الاصرار على الاحتفاظ بالارض ، مضمون المقاومة الاول فان «الاهالي» شرعوا يتحولون الى «مواطني المدينة» . وما اخذ يربط بينهم هو تنظيم اجتماعي مشترك يقوم على التمثيل المحلي ، اي على تكليف يقلب العالم السياسي ليرسيه على أسس مختلفة كل الاختلاف. اي ان المقاومة الاقتصادية لم تنحصر في هذا الاطار ، رغم حيويته ، بل استفاد «البلديون» من فقدان تمثيل سياسي سابق ليؤسسوا شكلا سياسيا وإداريا جديدا . لا شك ان هذا الشكل البلدي ، رغم فقر ما نعرفه بصدده ، قام على العلاقات الاجتماعية التي تكونت داخل دور المدن الجبلية ، وهي علاقات يسود فيها «التجار الاغنياء (...) وأصحاب ورشات نسج الحرير الذين كانوا يطمحون للتحرر من اضطهاد وإشراف الاقطاعيين الدروز». وقد ألتقى هؤلاء بالفلاحين المسيحيين في مواجهتهم للمقاطعجية، كما التقوا بهم (ولكن بدأوا صراعا معهم ايضا) عندما استولوا هم ايضا «لقاء الديون» على أراضي المشايخ الدروز حول المدينة . «ان كل هذا يدل على اشتراك التجار في لجنة دير القمر لعام ١٨٤٥ الى جانب آخرين من ممثلي الفئة الثالثة في لبنان» (٦٤) .

---

٦٣ – **حسر اللثام** ... ص ١٦٩ – ١٧٠ و١٢٦ .

٦٤ – إ. سميليانسكايا : **المرجع المذكور** ، ص ١٦٩ و١٥٤ – ١٥٥ .

حتى ان مؤلف «حسر اللثام ...» يقرر ببداهة : «واما النصارى فأكابرهم رؤساء الدين او التجار» (٦٥) .

لا تترك هذه الاشارات شكا في موقع التجار وكبار الحرفيين . لكن ذلك لا يسم الانجاز بسمة منفصلة او مستقلة . فقد كان موقع الصدام ضد المشايخ ، والاشتراك فيه ، بالاضافة الى انعتاق مشترك من وصاية اجتماعية مشكلة ، عامل تكتيل هام فتح المدينة على التكوين السياسي - وهو تكوين كان يحتكره المشايخ مع احتكارهم جباية الإتاوات والتنظيم العسكري والرقابة الكاملة على رجال الدين . فبرز الرابط بين فئات اجتماعية مختلفة في صورة سياسية وعسكرية معا : في تشرين الاول ١٨٤١ ، كان هم مشايخ الدروز الاول القضاء على استقلال دير القمر وفعاليتها . لكن ، في المقابل ، تولت الدفاع عن المدينة «فرق الفلاحين المسيحيين» الذين اجتمعوا في القرى الكبرى مثل عبيه ومعلقة الدامور وجزين وغيرها . كما ان بعبدا تحولت الى مركز للفرق الآتية من الشمال . وفي منتصف تشرين الثاني من السنة نفسها ، كان ابو سمرا غانم ، على رأس ١٥٠٠ «فلاح ماروني» في ضواحي زحلة المحاصَرة على استعداد لنجدتها . اذا كان المشايخ والاعيان المسيحيون قد شاركوا في هذه التجمعات فان غلبة الفلاحين الواضحة على التحرك وعلى التضامن جعلت الاعيان يتراجعون أمام الدروز ، مخلفين فلاحي مقاطعة العرقوب وقريتي معلقة الدامور وراشيا بقيادة الشيخ غندور الخوري ، الذي لا ينتمي الى المقاطعجية (٦٦) . لقد حقق تراجع القيادة

---

٦٥ - **حسر اللثام** ص ١٤٠ .

٦٦- إ. سميليانسكايا: **المصدر المذكور** ، ص ١٤٤ - ١٤٥ ، و د. شيفالييه ص ١٦٤ - ١٦٥ .

السياسية والعسكرية «الاصيلة» والرسمية وحدة النواة العامية والشعبية، وعمم محتواها على مناطق التجمع والقيادة المارونيين. وكما يحدث غالبا في المراحل الانتقالية ، يدخل العنصر الجديد المسرح السياسي وراء قناع الصراعات القديمة. فكانت انقسامات الخوازنة في كسروان ، عاملا حاسما في تسييس الحركة الفلاحية (٦٧) . في الاطار الماروني ، وفي سياق تفتح التفاوت الاجتماعي وتكوّن فئات جديدة ، برزت قوة اجتماعية وسياسية، «كتلة تاريخية» يشكل الفلاحون عنصرها الرئيسي ، بينما يشكل التجار والحرفيون والكهنة عنصرها القيادي (٦٨) .

لقد برز تماسك هذه الكتلة في تشكيل عسكري لا يقل تجديدا عن التشكيل السياسي .

كانت الانتفاضات الفلاحية او المدينية ترتجل مقاتليها وقادتها خلال الانتفاضة نفسها ، وذلك في مجتمعات حافظ فيها التنظيم

---

٦٧ ـ انطون ضاهر العقيقي : **ثورة وفتنة** ... ص ٧١ ـ ٧٢ .

٦٨ ـ يعرف غرامشي «الكتلة التاريخية» على النحو التالي : «تؤلف البنية التحتية والبنية الفوقية «كتلة تاريخية» اي ، بتعبير آخر ، ان مجموع البنية الفوقية المعقد والمتناقض والمتفاوت هو انعكاس مجمل علاقات الانتاج الاجتماعية». يحدد غرامشي هذا التعريف العام في تحليل دقيق للمجتمع الايطالي الجنوبي : «يشكل المجتمع الجنوبي كتلة ريفية كبيرة تتألف من ثلاث فئات اجتماعية : الجماهير الريفية ، العريضة والمفككة ؛ مثقفو البرجوازية الصغيرة والوسطى ، كبار ملاكي الارض وكبار المثقفين (...) ان القاعدة الفلاحية هي التي تمد نشاط الفئة الوسطى من المثقفين، السياسي والاديولوجي، بالدفع» . انطونيو غرامشي: **بعض القضايا في المسألة الجنوبية** ، ص

M.- A. Macciochi - Pour Gramsci - Le Seuil - Paris - 1974 - p. 326 .

م.أ. ماتشيوكي : انتصارا لغرامشي ـ ١٩٧٤ ـ ص ٣٢٦ .

القبلي على أسسه السياسية وطفى على ترتيب المدينة وتوزيعها المكاني والبشري . لكن بناء الدولة البرجوازية اتجه نحو حصر أداة العنف المنظمة في يدي جهاز متخصص يرتكز الى المواطنية. لكن قبل أن تنجز السلطة المركزية هذه المهمة تولت المؤسسات «الخاصة» ، التي تمثل مرتكزا من مرتكزات السلطة الطبقية المهيمنة ، القيام بتكوين عناصر الجهاز المتخصص . ولا عجب اذا كان انشاء المؤسسات العسكرية «الخاصة» قد تم في بؤر الصراع السياسي والاقتصادي المضطرمة : في التجمعات المدينية والجبلية، حيث تتكثف الصلة بين قوة الفلاحين الرئيسية وقوة التجار والحرفيين والكهنة القائدة . وبالفعل ، منذ مطلع الاربعينات «كانت كل من دير القمر وزحلة تملك قوى مسلحة ـ في حدود الالفي محارب للاولى وثلاثة آلاف محارب للثانية»(٦٩). ولم تكن هذه القوى استعراضية : في خريف عام ١٨٤٤ بادر سكان زحلة الى مهاجمة «جارهم» الامير خنجر حرفوش ، زعيم الشيعة ، جوابا على غزوه المتكرر لضواحي المدينة . وقد كان عام ١٨٤٤ نقطة تحول في الحركات الفلاحية ان من حيث شمولها مناطق كانت قد بقيت بمعزل عن التحرك ، كالشمال ، أو من حيث ارساء أشكال منظمة سياسية وعسكرية ، للتحرك (٧٠) .

---

٦٩ ـ إ. سميليانسكايا : **المرجع المذكور** ، ص ٢٣٠ و١٦٢ .

٧٠ ـ شهد عام ١٨٤٥ تفكك نظام القائمقاميتين لدى طرح وضع مسيحيي المنطقة الدرزية . وقد أدت وفاة القائمقام الدرزي ، الامير امين ارسلان ، وحلول ابنه محمد مكانه بصورة مؤقتة ، الى ابراز اضطراب السلطة وعجزها عن حل المشكلة المطروحة . يضاف الى ذلك عنصر بالغ الاهمية ، هو التقارب الذي شرع يتضح بين المشايخ الخازنيين وعدد من أعيان الدروز ـ د. شيفالييه ، ص ٢٧٩ .

بين عامي ١٨٤٤ و١٨٤٥ ، اتخذ الاستعداد الماروني (والمسيحي عموما) شكل «جمعيات حرب شعبية» مسلحة . ويصف القنصل الروسي إعداد موارنة المناطق المختلطة للصدام ، عام ١٨٤٥ ، وتشكيل هذه «الجمعيات» : كان المسيحيون «ينظمون صفوفهم عسكريا منذ عدة شهور (خوفا من غارات الدروز) . وعلى راس كل ناحية زعيم عسكري يأمر على عدد من الآخرين كان يعادل في البداية عدد القرى الموجودة في ناحية ، ويأمر كل من هؤلاء على مئة انسان وعلى آمري فرق تضم كل منها عشرة اشخاص ويتوجب على هؤلاء جميعا أن يحضروا مع فرقهم عند اول اشارة » (٧١) .

طوال السنوات الخمسة عشر القادمة، سوف يحافظ التنظيم العسكري على الخطوط العريضة التي يصفها ك. م. بازيلي . فالوحدة العسكرية الاساسية ذات مرتكز اقليمي غالبا ما كان يطابق وحدة عائلية ، مفردة او مؤلفة من تحالف عائلي . بذلك استعاد التنظيم العسكري عنصرا فاعلا في العلاقات الاجتماعية وجنده في خدمته . ولا شك أن هذا العنصر هو الاقرب لعلاقات الانتاج الاجتماعية نفسها كما كانت صلة المفارسة او المشاركة او الضمان تنظمها . لكن التنظيم العسكري ، وان ارتكز الى اساس

---

٧١ ـ نقلا عن إ. سميليانسكايا ، ص ١٦٥ . لكن الترجمة «تؤرب» المصطلح المحلي وتحرف بعض الشيء الصورة . يروي ابو شقرا ان اهل جزين بدأوا «ينظمون أخويات ، في كل قرية أخوية يلقبون رئيسها بشيخ شباب ويقيمون شيخا على هؤلاء الشيوخ في قصبة المقاطعة التي ينتمون اليها ويسمونه شيخ مشايخ الشباب. كان كل شيخ يدرج أسماء شباب قريته في قائمة ويرفعها الى شيخ المشايخ فيحصي عدد شبان مقاطعته جميعا» . **الحركات** ... ، ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .

الصراع الاقتصادي وعلاقات الانتاج ، فرض منطقه السياسي . وقد برز العامل السياسي في مناطق الاستعداد ، وفي نوع القاعدة العسكرية وقياداتها ، وفي اهدافها ووسائلها . فمع انتقال مركز الثقل في الصراع من المناطق المختلطة الى كسروان ، واكب التنظيم العسكري هذا الانتقال . في ربيع ١٨٥٨ ، مثلا ، كانت قرية عجلتون هي البادئة في تشكيل منظمة سرية تهدف الى «الدفاع المشترك عن مصالح الذين تمثلهم» . وقد كانت السرية وسيلة للدفاع عن الذات «دون معارضة الاحكام» . «اخذت الرعايا بالاجتماعات ليجدوا لهم طريقة يوقوا ذواتهم بها من كل هذه المظالم (...) . فحصل اجتماع اولا في قرية عجلتون بين بعض الشباب وتحالفوا فيما بينهم بأنه لا احد يخون الآخر وانه اذا أحد المشايخ تعدى على واحد منهم يكون الجميع مسعفين له حتى الدم» (٧٢) . ولم تلبث أن تشكلت جمعية في كفرذبيان على غرار جمعية عجلتون . ومن البين أن العنصر الفلاحي هو الغالب على القاعدة ، كما أن الفئات الريفية والمدينية الجديدة هي الغالبة على القيادة .

ويعكس تركيب القيادة التداخل الذي أشرنا اليه بين القوة الرئيسية والقوة القيادية .

فالاجتماع العام الذي شكل سلطة الانتفاضة العليا عام ١٨٥٨ تألف من وكلاء يمثلون قراهم وفلاحيهم ـ العنصر الغالب . والوكلاء يمثلون السلطة في قراهم ويجسدونها: فهم القيمون على الامن ، وهم المرجع القانوني الذي يفصل في النزاعات بين الفلاحين . كذلك اتخذت قوى الفلاحين المسلحة «طابع الفصائل النظامية» تبعا لتنظيم يتزاوج مع التنظيم السياسي : فالفرق

---

٧٢ ـ العقيقي : **ثورة وفتنة** ... ص ٧٧ .

الشعبية يرئسها شيوخ الشباب الذين يملكـــون قوائم بأسماء شباب الفرقة ... لكن الفلاحين لم يكونوا ، الا نادرا ، في موقع القيادة : «فبين الثلاثة والثمانين وكيلا الموقعين على بيـــان استسلام قرى كسروان (في ٢٩ تموز عام ١٨٦٠) كان هناك عشرة قساوسة ، ولا أقل من ثلاثة مرابين . وكان اثنان وثلاثون وكيلا يملكون أختاما للمهر (مما يجعلنا نفترض أنهم كانـــوا من الفئة الموسرة) ... ونذكر بهذا الصدد ان مصالح رأس المال التجاري والربوي كانت مصانة في منطقة العصيان» (٧٣) . وطوال الفترة التي مهدت للانتفاضة ، كان الإعداد يجري باشراف «الرابطـــة المسيحية المحلية» التي كان مركزها ، في بيروت ، يشرف على فروع جبل لبنان . وقد تولت «الرابطـــة» ارسال المنظمين العسكريين الى القرى ، كما تولت شراء الاسلحة وتوزيعها على اللجان المحلية ، واسطة الصلة بالفلاحين . أما تمويلها ، فيبدو انه كان على عاتق مرابي وتجار دير القمر (٧٤) . وقد تولت عناصر من الفئات المدينية مهام «الدعوة» او الصياغة الايديولوجية في مختلف مراحل الحركة . عندما يكتب اهالي زحلة المسيحيون الى قنصل فرنسا في بيروت ، بوجاد ، عام ١٨٤٥ ، فانهم يدركون تماما نوع القوى التي يواجهونها وتلك التي بامكانهم ، نظريا على الاقل ، تحييدها ان لم نقل كسبها : «من الممكن عقد الصلح بين فلاحي الدروز والمسيحيين انما يتعذر ذلك مع زعمائهم الذيـن يريدون حفظ امتيازاتهم وسلطتهم على اخواننا مما لا نرضاه» (٧٥) .

---

٧٣ ـ إ. سميليانسكايا : **الحركات الفلاحية** ... ص و٢٢١ .

٧٤ ـ **المصدر نفسه**، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١ . لا تذكر المؤلفة سوى المرابين دون ايراد اسم واحد .

٧٥ ـ **المحررات السياسية** ، الجزء الاول ، ص ١٨٣ ، نقلا عن الوثائق التي أوردها يوسف ابراهيم يزبك في **ثورة وفتنة** ... ص ٨٢ .

كذلك ، يطبع صياغة الرسالة التي ارسلت في اجتماع قرية دلبتا في ١٦ كانون الثاني ١٨٥٩ الى البطريرك الماروني بولس مسعد ، منحى حقوقي واضح الصلة بإديولوجيـة الثورة الفرنسية . فالرسالة تطلب : «اولا : توزيع الاموال الاميرية على كبير وصغير، مع مال الاعناق ، من دون ان يحمل الاهالي زوايد بارة الفرد . ثانيا : التعديات والمظالم واخـذ الزوايد من تسافير وخـدم والحوالات التي كانت تؤخذ من الاهالي بواسطة تفرقات جناب المشايخ حيث انها خارجة عن قوانين الدولة العملية ـ ثالثا : المعايدات ورسومات النكاح الذي كان جاريا من جناب المشايخ في بعض محلات او معايدات المشايخ المرتبة عند بيعهم من ارزاقهم للأهالي فهذه يلزم بطالتها وإزالتها بالكلية ... خامسا : ان الدولة العلية صانها رب البرية أنعمت بالتسوية العمومية والحرية الكاملة حتى لا يكون تميزات او احتكارات بالمخاطبات وأن تتغير كافـة الاصول القديمة بما يخص الكتابات ...» (٧٦)

ويمثل أفكار المثقفين في حركـة ١٨٥٨ ـ ١٨٦٠ ، ان باستخدامها «التنظيمات» مرجعا ، او بتبنيها لفكرة الفـرد الحقوقي ، ما نقله الحتوني عن الياس صفير ، وكيل زوق مكايل في مجلس الانتفاضة ، وملاك مناسج حرير ، ومسلف القائمقام الماروني : «اننا نحن اهل كسروان مستعبدون لكامل عائلة كثيرة العدد ومختلفة الاطباع . ولكامل أفرادهم السلطة والسيادة التي لآل الخازن علينا فان علينا أن نطلب الاقالة من هذه ، ونتظاهر

---

٧٦ ـ اثبتها يوسف ابراهيم يزبك ، **المصدر نفسه** ، ص ١٦١ ـ ١٦٣ . المقارنة مع صك الاتفاق الذي كتبه البطريرك يوسف حبيش ، انظر اعلاه ، لا تترك شكا في انتقال البطريركية المارونية من موقع الى آخر خلال اقل من عقدين من الزمن .

برفض تسلط عموم المشايخ عنا ، وأن يكون لواحد منهم فقط تولي الاحكام ، وله وحده تكون السلطة والرياسة» (٧٧) .

لقد تم التجديد العسكري، رغم ارتكازه الى معطيات اساسية في العلاقات المحلية والعائلية ، ضد البنية العسكرية القائمة والتي حافظ الدروز عليها . ففي حربهم ضد الفلاحين استرجع مشايخ الدروز الاداة العسكرية الموروثة والتي تجعل من كل مقاطعجي قيما على عدد من رجال «عهدته» يستنفرهم عندما يدعوه الامير او الوالي لذلك . وقد كانت المحافظة على الاداة العسكرية ، التي شكلت على الدوام عنصر تفوق درزي على المسيحيين ، من ضمن المحافظة على الارتباطات والعلاقات التي رافقت ودعمت الغلبة السياسية والاجتماعية السابقة ، مما عمل على ارساء فارق أساسي في ميدان «الغلبة» ، كما كان يعرف ابن خلدون السياسة .

---

٧٧ - **نبذة تاريخية** ... ص ٢٦٨ . في أسطر قليلة يلخص المنير جوانب من التراث الفكري والسياسي البرجوازي يرقى الى هوبس وروسو .

دخلت الرأسمالية الاوروبية الى جبل لبنان والبلاد العربية المجاورة من شقوق الازمة السياسية والمالية التي كانت السلطنة العثمانية تتخبط فيها . وقد كانت معاهدة ١٨٣٨ علامة فارقة في خط تطور هذه الازمة ، وفي توسيع مجالات التدخل التي أتاحتها للاستعمار الاوروبي . فقد زاوجت بنود المعاهدة المذكورة بين عنصرين رئيسيين في تكوين علاقات الانتاج والقوى المنتجة هما الانتاج الحرفي والعلاقات النقدية .

فكان من نتائج التفاوت في الرسوم على التصدير والاستيراد أن دعمت طاقة الانتاج والتسويق الاجنبية بصورة قاطعة ، على حساب الانتاج المحلي ، وكما رأينا ، فان المنافسة الرأسمالية لم تقتصر على دائرة التبادل والتسويق الا في مرحلة أولى كانت تمهد في الواقع لاعادة تنظيم آلة الانتاج نفسها في صلة وثيقة مع شرطها الاساسي : «تحرير» يد عاملة مأجورة يشكل تجديد «تحريرها» العنصر المركزي في انتاج النمط الاجتماعي الراسمالي. وبالفعل ، مهدت التجارة الاوروبية السبيل الى الانتاج الراسمالي عن طريق تحطيم جزئي للقاعدة الانتاجية الحرفية (راجع الارقام

التي يوردها م. رودنسون اعلاه) . مما ادى الى ادخال «البطالة» و«فائض العمالة» و«نقص الاستخدام» ، عنصرا بنيويا في «نمو» المجتمعات الملحقة (٧٨) . ويشبه الدور الذي يلعبه التسويق في هذا المجال دور القصف الذي يمهد للهجوم . والهجوم هنا هو انشاء وحدات انتاج رأسمالية ، تنتج داخل علاقات اجتماعية ، وتستخدم قوى انتاج ، راسمالية .

في جبل لبنان ، اتخذت هذه العملية شكل مناسج الحرير، لاسباب تتعلق بوضع هذه المادة الاولية في السوق العالمية من ناحية ، وموقع الصناعة الفرنسية منها ، كما تتعلق بالانتاج الزراعي والحرفي المحلي . لكن ما يعنينا هو الصلة التي تولدت عن انشاء الوحدات الراسمالية بين عناصر الصراع اللبناني نفسها ، وعلاقتها بمحيطها .

لا شك ان تحول الطلب عن الخيوط الحريرية والتي كانت تخضع للغزل المنزلي قبل أن تشكل مادة طلب تجاري ، الى الشرانق نفسها ، مادة التحويل الصناعي (او «المانيفاتوري») أدى الى تغيير كبير في أوضاع الانتاج . فالشرانق لا تتضمن عملا يدخل في حساب سعر الشراء . مما يفقد الغزل المنزلي ، او الحرفي الصغير ، سبب استمراره . وهذا ما حصل بالفعل . لكن نتائج هذا النضب ليست متساوية . بينما أدى الامر الى تراكم رأسمالي (ولو متواضع نسبيا) في طرف اصحاب المناسج الفرنسيين ، وعملائهم التجار الفرنسيين واللبنانيين (المسيحيين)،

---

78 — Samir Amin: L'accumulation à l'échelle mondiale-Ed. Minuit- Paris - 1970 - p. 177 .

سمير امين : **التراكم على الصعيد العالمي** (ترجمة حسن قبيسي) دار ابن خلدون – بيروت ١٩٧٣ –

حرم الريف اللبناني والحرفيون اللبنانيون والسوريون مورد عيش اساسي . ولما كان معظم تجار بيروت ودمشق وحلب من المسيحيين ، فقد كان بدهيا أن يكونوا هدف الاحتجاج الفلاحي عندما تضافرت أزمة نزيف الذهب مع ارتفاع سعر الحبوب واعلان التعبئة ؛ كما حدث عام ١٨٥٠ - عندما هجم سكان ضواحي حلب المسلمون على بيوت أغنياء التجار المسيحيين (٧٩) .

غير ان الفوارق التي نتجت عن الدخول الرأسمالي لم تتوزع بين طرفين واضحي القسمات : التجار في ناحية والحرفيون والفلاحون في ناحية ثانية . فقد دخل التفاوت الى الاطراف نفسها .

لم تكن صلة التجار ، عملاء الانتاج الاوروبي وتجارته ، واحدة مع الحرفيين . في بعض الحالات أدت هذه الصلة الى القضاء على بعض هؤلاء قضاء تاما - لاسيما أولئك الذين يعملون في المدن دونما صلة بالانتاج الزراعي . في حالات اخرى ، استطاع الحرفيون أن يستمروا ، لكن شرط التحاقهم بالتجار ، والقبول بالتخلي عن قسط من ثمن عملهم لصالح الطرف الآخر ، وشرط تحويل نشاطهم وعملهم الى مواد مشغولة بدل المادة الخام التي كانت مادة عملهم ؛ اي بينما اضطرت فئة من الحرفيين الى الذواء والاندثار - وأغلب هذه الفئة من مسلمي الداخل والمدن الساحلية الذين تكاد صلتهم بالريف المنتج للشرانق والمواد الزراعية أن تكون معدومة ، حافظت فئة أخرى على استمرارها مقابل التحاقها المادي بالتجارة الاوروبية ، ومقابل اتساع التفاوت في صفوفها

---

٧٩ - د. شيفاليه : **مجتمع جبل لبنان** ... ص ٢٠٠ - ٢٠١ ، يشكل الكتاب المصدر الاساسي لمعلومات هذا القسم . يمكن للقارىء أن يراجع الصفحات الثلاثين التي يضمها الكتاب بين الصفحة ١٩٠ والصفحة ٢٢٠ تقريبا .

هي ايضا تبعا لقربها او بعدها عن مراكز الطلب التجاري . من ناحية ثانية ، لم يستوِ التوزيع الجغرافي وبالتالي الطائفي لنتائج وضع اليد الراسمالي هذا . بينما تستهلك دمشق وحلب ، عام ١٨٤٥ ، كمية من النسيج اعظم مما تستهلك بيروت ، لم يبق من الاثني عشر الف نولا التي كانت تعمل في المدينتين الاوليين سوى الف وخمس مئة في حلب ، والف واحد في دمشق . لكن الفارق يتضاعف بافتقاد الداخل السوري انتاجا بديلا ، بينما تتسع في جبل لبنان وبيروت قاعدة الانتاج الجديد وما تجره من عمل واجور وتنشيط زراعي وتجاري ومواصلات .

اتخذ البديل «اللبناني» اشكالا مختلفة تستفيد كلها ، الى هذا الحد او ذاك ، من الفوارق المؤسسية والجغرافية والاقتصادية التي انتجها التاريخ المحلي ، بين الدروز والموارنة .

عندما أسس بيت بورتاليس ، وهم تجار من مارسيليا كانوا قد عملوا سابقا في الاسكندرية ، صناعة الحرير في لبنان وجدوا صعوبة كبيرة في اقامة معملهم في ضاحية قريبة من بيروت . فقد كان القانون العثماني يمنع المسيحي الاجنبي من شراء أرض لا «يملكها» الا السلطان . فاضطر بيت بورتاليس الى تجنب مدن الساحل عموما حيث يشكل المسلمون دعامة السلطة ، ويشكل قانونهم اساس نهجها واحكامها . وعندما تبع معمل بورتاليس ، معمل آخر قرب بيروت ، انشأه لافرته سامبلاتروإي ليمان ، عام ١٨٤٠ ايضا، اضطر قنصل فرنسا، بوريه ، الى استصدار فتوى من اسطنبول تبيح اقامة المعمل . فقد كان المسلمون يعتبرون المناسج الفرنسية «بغيا» وأرباحها «سلبا» ، رغم ان هذه المنشآت كانت تضاعف قيمة الحرير اللبناني : لكن نظرة المسلمين كانت تصدر عن رؤية عامة مختلفة : فقد كانوا يرون فيها أداة اوروبية تؤدي في نهاية المطاف ، الى تدعيم الموقع المسيحي ، والى زيادة التفاوت بين المجموعتين . لم يكن للحجة الاقتصادية

المباشرة اي وزن اذا ما قيست بالاطار السياسي الشامل . لذلك نجح الوجهاء ورجال الدين في اقناع العمال المسلمين بترك المعمل والتخلي عن العمل فيه . ولم يوقف هذه الحركة سوى الفتوى العثمانية «المستحصلة» .

أما المكان الذي إختير لبناء معمل بورتاليس فكان في قرية بتاتر ، في قلب الجبل ، وعلى ارض تقع داخل «عهدة» الشيخ الدرزي يوسف عبد الملك . لكن كان مشايخ الجرد اليزبكيين يتولون مقاطعة مختلطة يشكل المسيحيون فيها الاكثريةالسكانية. فحصل هنا ايضا توزيع «مرقوم» ، كما كان يقول كتاب الاخبار اللبنانيون في القرن التاسع عشر . فقد قدم السكان المسيحيون اليد العاملة التي كان يحتاج اليها المعمل الجديد . ولم تقتصر المساهمة المسيحية على العمال الفرديين . عام ١٨٥١ ، كان يعمل في المناسج بين ٨٣٠ و٨٥٠ شخصا معظمهم من العاملات الصبايا والاطفال . وكان يضمن انضباط هذه اليد العاملة ويسهر عليها ، بالاضافة الى وكيلات فرنسيات ، رجال الدين الموارنة . بذلك استثمرت الكنيسة فاعليتها كجهاز ايديولوجي في الحفاظ على علاقات الانتاج داخل المعمل الرأسمالي ، وادخلت عنصر تعقيد على علاقات العمل : فهي لم تكتفِ بفعلها العام الذي تمارسه من خلال العلاقات الرعوية والطقسية والسياسية ، بل دخلت طرفا مباشرا في تنظيم علاقات الانتاج الجديدة نفسها .

لم تكن الكنيسة في تدخلها هذا وسيطا «روحانياً» . فهي ، عدا صلات وثيقة شدتها الى الحكم الفرنسي ، طوال الصراع الذي قادت فيه نضال الفلاحين ضد المقاطعجية (المسيحيين والدروز) ، وضد الدروز ، وضد العثمانيين ، والقوى الغربية التي دعمت مللا مسيحية اخرى ، اصبحت مصدر الحرير الرئيسي . فقد كان ثلثا مشترى بورتاليس يتم من الاديرة التي تحولت الى كبير ملاكي الارض في الجبل الاوسط والشمالي .

لقد كان هذا الوضع ، بالاضافة الى الدور السياسي العام الذي عرضنا له ، عنصر توثيق للعلاقة بين «قوة التحويل الاقتصادي» و«قوة التجميع الطائفي» ، حسب تعبير مؤرخنا . في هذه العلاقة تلعب الكنيسة دورا مزدوجا : في مجال إلحاق قوى الانتاج بالصناعة والتجارة الاوروبيتين ، وفي مجال تجديد انتاج علاقات الانتاج الاجتماعية .

ثمة وجه آخر لهذا الالتقاء لا يقل أهمية عن الوجه السابق. ان الصناعة المستحدثة لم تستطع أن تبني أسسا لها وقواعد الا بالقدر الذي انخرطت به في النسيج الاجتماعي القائم – وهو قدر حددته قوى الرأسمالية نفسها الى حد بعيد . فالصلة بين العامل (او العاملة) وأداة الانتاج السابقة (الارض او الادوات الحرفية) لم تنقطع . وبالتالي لم «تلتقِ» الصناعة المحلية بالاذرع العارية التي طردها «التراكم الاولي» في انكلترا – وفقا للوصف الماركسي الكلاسيكي في هذا المجال[٨٠] . لذلك اضطرت العلاقات الجديدة ان «تساوم» مع العلاقات القائمة : فكان استخدام اليد العاملة يتم بواسطة عقود مسبقة يرافقها دفع سلفة تقيد العامل كما تقيد الواسطة (العائلية او الدينية) التي يتم العقد عن طريقها. ولم يقتصر شكل العقد على اليد العاملة بل شمل مجمل المرافق التي تتعلق بصورة او بأخرى بصناعة الحرير . فكان شراء المحصول يتم على نفس الشاكلة ، بواسطة عدد كبير من الوسطاء المبثوثين في قرى الجبل ، يتنازعون فيما بينهم على ضمان اكبر كمية من الشرانق لصالح المصنع الذي يعملون في خدمته . ادى ذلك الى علاقة بين البائع والمشتري تتعدى عملية التبادل العادي:

---

٨٠ – ماركس : **رأس المال** ، الكتاب الاول ، الجزء الثالث ، القسم الثامن، الفصل ٢٧ .

كانت المنافسة على انتاج الفلاحين تستخدم السلفـــات لتأمين المحصول مسبقا ، مما جعل مـــن الفلاحين مدينين دائمين لدى الوسطاء . وتحول هؤلاء ، بدورهم ، الى عملاء ماليين ومرابين صغار ، بالاضافة الى وظيفتهم الاساسية . امسى الموسم فتــرة السيولة النقدية الاساسية ، بينما يتم الشراء والمبيع العاديين بانتظار السيولة الموسمية هذه. بذلك دخلت الممارسةالراسمالية الى اقاصي الجبل ، وتغلغلت الى مختلف حلقات العلاقة التجارية والنقدية ، انطلاقا من مراكز متميزة رغم هامشيتها ووزنهـــا العددي الضئيل (٨١) . هذا بينما لم يطل التحول الرأسمالي ، على صعيد الانتاج ، الا قشرة ضيقة في الجبل .

ما كان لهذه العناصر المستجدة الا أن تدخل في علاقة صراع ضد علاقات التبعية التي ميزت المقاطعة او العهدة التقليدية . فالشيخ او المقاطعجي «يربط» المنتجين الذين يعملون داخل عهدته بواسطة التراتب العائلي ذي القاعدة المحلية . وتتداخل في هذا الرابط السلطة السياسية والعلاقة الاقتصاديــــة . وقد اتت العلاقات التي نتجت عن انشاء المناســـج وشرائها المحصـــول واستخدامها اليد العاملة المأجورة ، تخرق التبعية المقاطعجية ، وتشكل محاور ارتباط مغايرة لا تندرج في علاقـــــات التراتب الموروثة او في حدودها المحلية . هذا عدا ان اتســـاع التبادل النقدي واتجاهه للقضاء على التقديمات العينية يتعارضان مـــع

---

٨١ – كان يرى المعاصرون ان أشهر مصنوعات الشام «تربية دود الحرير وهم يربونه في لبنان وغيره بالاعتناء الزائد ويبعثون به الى معامل فرنسا وغيرها لينسج حريرا ويعود اليهم . ويتوقف على صناعة الحرير وتربية دوده معاش عائلات كثيرة في بلاد الشام وهو اهم فرع من تجارتهـــا الان» **حسر اللثام** ... ص ١٠ – ١١ .

اساس من اسس الصلة بين المقاطعجي وافراد مقاطعته . وبالطبع، لم يبق المشايخ خارج الدائرة النقدية . لكن معظمهم لم يستطع ان يدخلها «بإمتياز» ، فدخلها مقهورا اي مدينا . فكان الوضع الجديد عامل اظهار لتبدل اسس العلاقات الاجتماعية .

بذلك لعبت البؤر الصناعية الاوروبية دورا سياسيا وإديولوجيا هاما . فقد جاء فعلها وتأثيرها يستكملان فعل وتأثير الانتفاضات الشعبية ضد المقاطعجية ونفوذهم . وساهمت بالتالي في تفتيت نفوذهم وكسر القاعدة المادية لسطوتهم ، ولو جزئيا . ولما كان هذا التأثير يلتقي مع جهد الكنيسة المارونية نفسها في صراعها مع المشايخ ، لم يتردد رجال الدين في وضع نفوذهم في خدمة العلاقات الجديدة التي اكتسبت ، على الصعيد السياسي والاجتماعي ، مضمونا شعبيا فعليا . بينما أدت الازمة العامة الى إفقار القسم السوري من المنطقة العربية ، استطاعت بعض الاجزاء اللبنانية ان تشرع في تكوين قاعدة رأسمالية تستفيد من الارتباط المباشر بالاستثمارات الاجنبية ، ومن الصراع الاجتماعي المتعدد الوجوه ضد علاقات العهدة والمقاطعة . لقد رأينا ان هذا التكوين ، بإنخراطه في السياق التاريخي الذي حدد ملامحه صراع متفاوت بين كتلة جديدة قوامها الفلاحون قوة رئيسية والتجار والكنيسة قوةقيادة، والدروز، وبين التوسع الراسمالي الاستعماري والدولة التركية ، رأينا ان هذا التكوين ارتبط بحركة تحرر الفلاحين ، وكان عاملا فاعلا في الجواب على الازمة الاقتصادية العامة التي نتجت عن التوسع الراسمالي . بذلك شكلت القاعدة الراسمالية ، رغم تفاقم وضع الحرفيين الذين تعرضوا لمنافسة مميتة ، ورغم ارتكاز العلاقات الراسمالية الى استغلال من نمط جديد ، منفذا تاريخيا الى أفق جديد ، وبالتالي عامل تفاوت اضافيا بين الدروز والمسيحيين يضاف الى العوامل الاخرى ويدعم موقع المسيحيين في وجه تدهور الوضع

« المقابل » .

وقد زاد من حدة «المقابلة» انها أرتكزت الى ترابط سياسي وجغرافي قسري . فهي لم تكن مقابلة عنصرين منفصلين يمكن للواحد منهما ان يستقل ، وبالتالي أن يخرج من دائرة المواجهة . من ناحية ، لم يكن يملك الجبل الماروني او المسيحي عامة أن يستمر خارج الصلة الحيوية التي تربطه بالداخل العربي وبالبحر، عبر طرق الساحل التي يطل عليها المسلمون او يسيطرون على محطاتها ، كما يقطنون نقاط التقائها بالطرق المتحدرة من الجبل. وقد عمل التوسع الاوروبي على توثيق هذه الروابط ، بين ١٨٥٩ و١٨٦٣ ، بنت شركة فرنسية خط بيروت ـ دمشق وجعلت منها خطا صالحا لانتقال العربات وسيرها ، وذلك بمساهمة أموال محلية . وقد شقت الطريق الجديدة بصورة راعت حاجات الصناعة الحريرية ونقاطها الرئيسية ، وسهولة الاتصال التجاري بين وحدات التحويل والسوق السورية من جهة ، وبين عنابر بيروت ، التي تحولت الى مرفأ التجارة مع مرسيليا ، والاستهلاك الذي يتجاوز بيروت نفسها والجبل بكثير . حول هذين المحورين، الحرير والتجارة ، ازدادت شبكة المواصلات كثافة . مع مطلع الخمسينات (١٨٥٠) ، وتدفق الذهب الاميركي والاسترالي على اوروبا ، طرأت على العلاقات النقدية والتجارية تحولات هامة جعلت النقد الاوروبي ومؤسساته المصرفية أداة التبادل الرئيسية. مما أدى الى افتتاح فروع محلية للمصارف الغربية تدعم اتساع التبادل التجاري وتمده بأداته الحيوية . وقد تم ذلك بواسطة الفئات التي تمرست منذ زمن بدور الوساطة كما كانت راكمت ثروة كبيرة نتيجة اضطلاعها به . من طرف آخر ، تضافرت الحاجات الاقتصادية مع الضرورات الستراتيجية لتجعل من خط بيروت ـ حلب الحديدي عنصرا في تدعيم السيطرة الفرنسية على القطاع اللبناني ، السوري من المشرق العربي ـ وذلك في

اطار صراع الماني – انكليزي – فرنسي لعبت فيه خطـــوط المواصلات والنفط دورا رئيسيا (٨٢) . كل ذلك خرج بالمحـــور الرأسمالي الاوروبي من انغلاقه داخل مجموعة طائفية ، وجعل منه ومن شروط استمراره الداخلية ، اساس التنظيم العام للبنان المتصرفي ، ومن بعده للبنان الانتـــداب . فالشروط التي مكنت الموارنة من تدعيم موقع اقتصادي ومؤسسي وسياسي – اي مكنتهم من العلاقات التي ارتكز اليها سبقهم في الاندراج فـــي مواقع الغلبة الجديدة – هذه الشروط تحولت الى شروط عامة يرتكز اليها التكوين الموحد الذي تمخضت عنه صراعات الاربعينات والخمسينات في مختلف عناصرها . فالنظام الجديد ، الـــذي اعلن في ٦ ايلول ١٨٦٤ ، قدم حلا للمشكلتين اللتين حالتا دون استمرار القائمقاميتين . فألغى «الاقطاعية الأزلية» كما يقـــول ادمون رباط ، «سبب الثورات الفلاحية المباشر» ، لكنه دعـــم النظام الطائفي . فكان من نتائج الاحداث أن «رجحت نهائيا كفة الميزان لصالح العنصر المسيحي ، خلافا للنظام السابق الذي تمسك بإقامة قائمقاميتين ، مسيحية ودرزية ، متساويتين كامـــل المساواة» (٨٣) . لكن من البين ان «المسيحية» و«الدرزيـــة»

---

82 — Jean Ducruet: Les capitaux européens au Moyen Orient P.U.F. - Paris - 1964 - p. 220 - 221.

جـــان دوكرويه : **الرساميل الاوروبية في الشرق الاوسط** – ١٩٦٤ ص ٢٢٠ – ٢٢١ .

83 — Edmond Rabath - La formation historique du Liban politique et constitutionel - Beyrouth - Publications de l'Université libanaise - 1973 - p. 211 .

ادمون رباط : **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري** – منشورات الجامعة اللبنانية – بيروت ، ١٩٧٣ – ص ٢١١ .

مفهومان ، «عقدتا علاقات » تاريخية عرضنا لعناصرهما في الصفحات السابقة . والتكريس الدستوري ، الحقوقي ، ليس سوى التسجيل المؤسسي لتجدد شروط السيطرة التي انعقدت علاقاتها في الطرف المسيحي .

-٣-

في غضون ربع قرن من الزمـن برزت ظواهر مترابطة اندمج تجددها المتوالي مع الملامـح الاساسية للتشكيلة الاجتماعيـة اللبنانية . لقد رأينا ان بعضا من هذه الظواهر يندرج في اطـار الازمة العامة التي أصابت الدولة العثمانية، بمؤسساتها السياسية والعسكرية ، وباقتصادها . لكن من الجلي ان هذه الازمة لم تنمُ في دائرة مغلقة تمت بأسبابها الى «دولة» تتطور بدفـع ذاتي . فالأزمة العامة التي سارعت في تفكيك السلطنة نتجت عن السمة الرئيسية التي طبعت القرن التاسع عشر ، لاسيما في الستين سنة الاخيرة منه ، وهي التوسع الرأسمالي والاستعماري . فما تصفه الادبيات الماركسية في صورة تكوين متقطع ، لكنه مستمر، للسوق العالمية لم يتم على نسق توسع كمي وهادىء لقيمة تبادل اقتصادية ، او لعلاقات انتاج مجـردة ، تفتح بقوة المنطـق الاقتصادي السمحة مناطق جديدة تضمها الى مملكتها وتحولها الى «أسواق» تندمج في «السوق الواحدة» ــ صحراء بلا نتوء يخيم عليها صمت «السلعة» القمري . فما تسميه الادبيات نفسها «عوامل خارجة عن الدائرة الاقتصادية» ، والتي بقي نموذجهـا أسياد الارض الانكليز وهم يطردون الفلاحين أمام زحف قطعان

الماشية المجللة بالصوف، ويسورون الاراضي العامة والبلدية ليحولوها الى مراعي ، هذه العوامل لم تنقرض مع «التراكم الاولي» داخل حدود اوروبا الرأسمالية . فاذا صح أن التراكم في معظمه اخذ يتم داخل اوروبا بواسطة الآلية الاقتصادية ومنطق قانون القيمة، فان العلاقات العالمية لم تملك يوما هذا الصفاء «القانوني» . ولا تكذب ثورة فيتنام ، بعد الثورة الكوبية ، وقبل انقلاب الشيلي، هذا التأكيد .

هذا يعني ، ببساطة ، ان دراسة تكوين التشكيلة اللبنانية ، ولاسيما بناها الفوقية ، لا تتم الا بدراسة التداخل المستمر بين وجهة تراكم راس المال والصراع الاجتماعي بمختلف عناصره . «ايها الرفاق ، لا تنسوا الصراع الطبقـــي» (ماو) . هذا يعني ، ببساطة ايضا ، لا تنسوا الصراع الطبقي في دراســـة الجوانب المختلفة في «ميزان قوى» محدد :

- داخل المعطيات الاقتصادية ، من قوى الانتاج التي يتيـح نموها قياس امكانات التحقق التي تملكها الاديولوجيات التي تكونت في هذه التربة ، الى تناقضات هذا النمو .
- داخل علاقات القوى السياســية ، من درجة التجانس والتنظيم التي تملكها القوى الاجتماعية المختلفة الى المستويات المؤسسية الاخرى : الفئة الاجتماعية (المستوى الاقتصادي)، الدولة التي تتكون من تراتب اكثر مـــن فئة اجتماعية ، العلاقات الدولية التي تنظم تراتب دول عديدة .
- داخل ميزان القوى العسكري ، أكان العنصر العسكـري «عسكريا تقنيا» أم «عسكريا سياسيا» (١) .

---

1 — Antonio Gramsci: œuvres choisie - Ed. Sociale Paris 1959 - pp. 240 - 242 .

انطونيو غرامشي : **الاعمال المختارة** ـ باريس ، ١٩٥٩ ـ ص ٢٤٠ـ٢٤٢ .

اذا كان التناقض (الصراع الطبقي) هو محور التحليل وركيزته ، ينبغي الا يغرب عن التحليل ان عناصر التناقض متعددة مهما كان التناقض الرئيسي غالبا ، من ناحية ، وأن عناصر التناقض قلما تتساوى او تتوازن ، بل انها غالبا «تعرج» اذا جاز التعبير . مما يطبع حركة الجسم كله بإلتواءات بعيدة عن التناسق والهندسة المربعة الزوايا . وما يحدد مرحلة تاريخية هو مضمون التناقضات داخل هذه المرحلة ، ووضع العناصر التي تتكون منها هذه التناقضات (تراتبها وبالتالي حركة «التوائها» العامة) . وما تاريخ المرحلة الا ترابط العمليات التي تنقل التناقضات من وضع الى وضع ، اي من تسلسل الى تسلسل آخر ، مع ما يفترضه ذلك من حذف لتناقضات تموت مع اندثار «أبطالها» وتحللهم في مجموعات جديدة ، ومن صعود «أبطال» جدد متفاوتي الترتيب .

اذا صح ذلك ، وما هو الا استطراد «لا تنسوا الصراع الطبقي» ، فان العلاقات الطائفية التي تسود البنى الفوقية اللبنانية ، من حقوقية وسياسية وإديولوجية ، هي الشكل الذي يبلور ميزان قوى (بالمعنى الغرامشي) متشابك العناصر ، ويعمل على استقراره في الوضع المتفاوت الذي يحفظ رجحان الطرف الغالب .

راينا بشيء من التفصيل العناصر الرئيسية المتشابكة والتي تبلورت طوال ربع القرن الذي يفصل تراجع الحملة المصرية ونهاية حكم بشير شهاب عن اعلان نظام المتصرفية بعناصره الدستورية والجغرافية ، فضلا عن عناصره الاجتماعية . اذا استعدنا تبويب غرامشي ، أمكن حصر ميزان القوى في الصورة التالية :

١ - بسبب وضعه الدوني ، لاسيما في المناطق المختلطة ، استطاع العنصر المسيحي أن يكون عامل تنمية فعال للقوى المنتجة . فشرع بتحويل استغلال الارض الى الزراعة الفردية الصغيرة ، واحتكر تقريبا العمل الحرفي ، وانخرط بدون تردد

في الوحدات الصناعية التي صدرتها اوروبا ، وتولى مهـام الوساطة التجارية والمصرفية التي ارتبطت بالتوسع الاوروبي ، ونمى المدركات والمعارف المرافقة لهذه المهام جميعـا . على هذه الاسس نهضت شبكة مواصلات خطتها محاور الانتاج والتبادل الرئيسية . لكن أيا من هذه العناصر التي تشكل «المعطيـات الاقتصادية» الا ويشكل طرفا في تناقض : مع زراعة العهـدة وتبعاتها ، مع نظام الإتاوات العثماني ، مع العمل الحرفي العائلي، مع وحدة الحرفة والزراعة ، مع السوق الداخلية السورية ، مع مجتمع الفروسية وسيطرة العنصر العسكري ، مع الراسمالية الوافدة ...

٢ ـ استطاع العنصر المسيحي ان يصل الى درجة عالية من التجانس والوحدة ، رغم تعرضه الى عوامل التفاوت والتعارض. وقد ساهم في ذلك ارتكازه الى الفلاحين كفئة اجتماعية رئيسية وجّه تحركها ضربة قاسية الى قاعـدة العلاقات الاجتماعيـة المقاطعجية ، اي الى نمط استغلال الارض . لكن هذه القوة التي ولدت على ارض علاقات الانتاج ، لم تكن وحيدة ، ولم تملـك «وعيها الذاتي» من داخل علاقات الانتاج وتناقضها ، بالدرجـة الاولى . فقد شكلت الكنيسة التي تملك أوسع شبكة تأطير في ذلك الوقت ، بالاضافة الى التجار ، قيادة ذات طاقة توحيدية حاسمة . فجاء تنظيم الحركات على درجة رفيعة من التشعب والترابط والتعميم . كما انه ساهم مساهمة فعالة في تغليب المصالح المشتركة على التنازع الذي حصل بالفعل ، ولم ينقطع منذ بدء الحركات الفلاحية . بذلك مهدت القيادة لتكوين الدولة التي أعطاها النظام المتصرفي شرعيتها الحقوقية والدولية . لم تكن القيادة المسيحية منسلخة عن ميزان القوى العالمي : بل ان هذا الاخير شكل على الدوام بعدا ملازما للصراع يكاد يكون داخليا. في المقابل كانت القوى الدرزية اكثر تشتتا مما يبدو عندمـا

ينحصر الاهتمام بالجانب العسكري . يتردد الفلاحون فيها بين التضامن مع الحركات الفلاحية وبين الانضواء المسيحي ، تحارب على جبهة ابراهيم باشا وبشير الثاني ، تتضامن مع دولة عثمانية مفككة ضد تدخل اجنبي يملك تفوقا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ساحقا . وهي ، الى ذلك ، ضعيفة التمايز والتنوع (٢) .

٣ ـ اذا كان العامل الاخير (ضعف التمايز والتنوع) قد لعب دورا فاعلا في التفوق العسكري المحلي ، فانه اقرب الى ان يكون عاملا عسكريا «تقنيا» ، قصير المدى . أما العامل العسكري السياسي ، اي الستراتيجي ، فكان لا شك في الصف المسيحي (٣) . استطاع العنصر المسيحي أن ينمي تنظيما عسكريا موازيا للتنظيم السياسي البلدي ، بتشعبه ووحدته . لكنه لم ينجح في مجابهة قوى صدام متراصة ومتنقلة ، وقد قبل بالانغلاق داخل مدن محاصَرة (دير القمر ، زحلة ، بيت مري ...) يسهل عزلها . لكن الميزان العسكري لا يقتصر على القوى الصدامية .

---

٢ ـ يشكل تكاتف الدروز ووحدتهم امرا مفروغا منه لدى معظم المؤرخين الذين تناولوا هذه الحقبة من تاريخهم . لكن غالبا ما يستنتج ذلك من التنظيم العسكري الدرزي . اذا صح الاستنتاج في ما يعني الحرب فهو لا يبدو اكيدا ابدا في غير الحرب من مجالات التنظيم الاجتماعي . فأبو شقرا يروي «جملة وقائع اهلية» كما يسميها ، تبرز مدى الشقاق داخل العلاقات الاجتماعية الدرزية ، في الفرضية الواحدة . أنظر حادثة حارة جندل ، وحادثة عماطور ، وحادثة مزرعة الشوف ... **الحركات** ... ص ٧٠-٧١-٧٢

٣ ـ «يمكن التأكيد ان بالقدر الذي تعظم فيه اهمية الجيش العددية ، اما بصورة مطلقة ، ـ اي بكمية الافراد ـ او بصورة نسبية ـ اي بنسبة الافراد الى مجموع السكان ـ تعظم اهمية القيادة السياسية في مقابل القيادة التقنية العسكرية» . غرامشي ، **المصدر المذكور** ص ٣٧ .

وهذا ما رجح الكفة في مجابهة استطاع المسيحيون ان يصمدوا أشهرا فيها ، رغم التفوق القتالي الدرزي . وكان دخـــول الاساطيل الاجنبية مياه بيروت ايذانا بإكتمال العناصر الفاعلة في الوضع العسكري وإستوائه على حقيقته العالمية .

عبر هذه التناقضات ، التي كان نضال الفلاحين الموارنة ضد المشايخ والمقاطعجية محورها ، تشكل تكوين سياسي فعال. كانت الحركة التي نخرت علاقات الاستغلال القائمة على المقاطعـــة وامتيازاتها حركة جماهيرية فلاحية عبأت جماهير الشركـــاء بالدرجة الاولى ، في مقاومتها لعلاقات المقاطعة ، التفت حولها، ثم عليها ، قوى سلك تطورها مسالك أخرى لكنها التقت مع القوة الرئيسية في عدائها للسلطة الاجتماعية والسياسية السائدة . داخل هذه المقاومة انعقدت علاقات جديدة جعلت من اوروبـــا والرأسمالية والكنيسة والاشكال العامية في التنظيم السياسي والعسكري خيوطا متشابكة تنجدل عند الحركة الفلاحية كقـوة رئيسية . بذلك تكوّن خط جماهيري عميق الجذور ، وثيـــق الصلة بالنضال الشعبي في تلك المرحلة ، حمل التكوين السياسي اللبناني بملامحه الثابتة ولاسيما الطائفية . أي ان الطائفية هـي وجه تاريخي ملازم للخط الجماهيري الذي كان في اساس تكوين لبنان الحالي ، وليست عرضا يمكن طرحه . مما يبرز تناقض ما يمكن أن يدعى «خط اليمين الجماهـــيري» ، هو في صلب تناقضات سياسية مستمرة تؤلف شبكتها البنى الفوقية للتشكيلة اللبنانية .

لم يكن السياق التاريخي المحلي الذي نجم عن التوســـع الرأسمالي الاستعماري وأزمة السلطنة العثمانية متساوقا . من ناحية وقع عبء الازمة على الفلاحين بصورة رئيسية ، فدفعوا ثمنها إتاوات مرهقة وتفكيكا في العلاقات الاجتماعية التقليدية . لكن أشكال الحيازة الزراعية السائدة، ونمو قوى الانتاج الضئيلة،

ودائرة التبادل الضيقة ، والعلاقات الاجتماعية القائمة ، كلها أمور كانت تحول دون أن تتم المواجهة بين طرفي الاستغلال الرئيسيين: التوسع الراسمالي والقوى الفلاحية . ففي الطرف الاول قوى انتاج هائلة النمو ، كانت قد خضعت منذ قرن لعلاقات يتسع ويعمق طابعها الاجتماعي داخل الملكية الفردية ، ودخلت في حلبة سوق تتوالد فيها قيمة التبادل وتفتت في طريق تجددها «القيم» الاخرى والحواجز الاجتماعية . وشهد مطلع النصف الثاني من القرن تكوين اكثر الاشكال الاقتصادية تجريدا وبالتالي عمومية : ورقة الحسم ، الاسهم المالية والاكتتابات ، المصارف الواسعة ونظام القروض العامة ... كما شهد اكتمال التكوين القومي والسياسي (البرلماني غالبا) في عدد من الدول الرأسمالية . كان كل ذلك يملك «ساعدا» عسكريا طويلا ، عنيف القبضة ، سريع الضربات . في الطرف الثاني ، كان الفلاحون أسرى العهدة او المقاطعة ، تفتتهم الشراكة والعائلة في قرى صغيرة ، وتنتظمهم «غرضيات» كما يقول حسين ابو شقرا ، تقوم على المواجهة والانقسام . ولا يتم الإطلال على أفق أوسع الا عبر مراتب تتسلسل من الوكيل الى السلطان مرورا بمقاطعجي الناحية فمقاطعجي المنطقة فزعيم «الغرضية» كلها او الطائفة ، فالامير فالوالي الخ . في الطرف الاول «صندووق الدين العمومي» الذي يشكل مادة مضاربة مالية ضخمة تشترك في تغذيتها كبرى المصارف الفرنسية والالمانية ، وفي الطرف الثاني حنطة الفلاح او شرانقه «ولما ينزع عنها الشكل الآسيوي» كما تقول روزا لوكسمبورغ .

لذلك لم تكن السوق ـ الراسمالية بالطبع ـ هي «وحدة القياس» او القاسم المشترك لكلا الطرفين. في الطرف الراسمالي اضطر التحليل الماركسي اليساري ، في وجه كاوتسكي وهلفردينغ ، الى ابراز التداخل المستمر بين العنف ، اي العامل

السياسي في عريه وبساطته ، والآلية الاقتصادية الراسمالية . لكن تحليل ر. لوكسمبورغ نفسها ، الذي أعاد «الوحل والدم» الى الآلية المطهرة ، يضع العنف الراسمالي في خدمة «قانون» تناقص معدل الربح – وهو يصوغ وجهة متناقضة لا ينفصل فيها التناقص عن «وجهة مضادة» قوامها زيادة معدل فائض القيمة. يعود ذلك الى تأكيد استقلال العامل الاقتصادي في مرحلة الرأسمالية القائمة على المنافسة ، وهو الطور الغالب حتى مطلع القرن العشرين وتكوين الامبريالية بمعناها اللينيني .

كانت التشكيلات التي تغلب فيها أنماط الانتاج التي لا تستخدم العمل المأجور ولا تلعب فيها قيمة التبادل دورا رئيسيا، عاجزة عن مقاومة القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية الوافدة . في المجال الاقتصادي ، كانت تملك هذه القوة تفوقا لا جدال فيه . لكن التوسع الرأسمالي لا يطال السلع العادية ، الاستهلاكية ، فحسب ، ولا حتى بصورة اساسية . ليس هذا التبادل هو «سر» الرأسمالية .كما يقول ماركس ، ان «سرها» هو تجديد وتوسيع الفصل بين قوة العمل وأدوات العمل ، اي انتزاع العامل من شروط العمل والحيازة التي تبقيه «مستقلا» ، ذا ارتباط مباشر بكل مراحل عمله وبالتالي بثمرة العمل وبشروطه التقنية والاجتماعية ، ينخرط في علاقات اجتماعية «شخصية» اساسها صلات الدم والقربى او الاقطاع او الناحية ، ويكرس فيها الدين وطقوسه رؤية وممارسة «علوية» للخليقة ، الخ . «ان العمل الحر ومبادلته مقابل المال كي يتوالد المال ويكتسب قيمة مضافة ، وذلك باستخدام العمل قيمة استعمال في سبيل المال لا في سبيل المتعة ، ان هذا العمل هو فرضية العمل المأجور واحد شروط رأس المال التاريخية . وسلخ العمل الحر عن شروط تحقيقه الموضوعية ، اي عن وسائل العمل ومادته ، شرط آخر . ينبغي اذن ، باديء بدء ، أن يفصل العامل عن الارض ،

مختبره الطبيعي ، بكلمة اخرى [ينبغي] ان تنحل الملكية العقارية الصغيرة ، كما [ينبغي ان تنحل] الملكية العقارية الجماعية ، القائمة على الضيعة الأسيوية . والراهن ان العامل يتصرف ، في هذين الشكلين ، وإزاء الشروط الموضوعية لعمله ، كمالك : انها الوحدة الطبيعية بين العمل وشروطه الطبيعية» (٤) . لذا لا تشكل علاقات السوق الاقتصادية لوحدها الجانب الغالب في الصلة بين التوسع الراسمالي والتشكيلات غير الراسمالية . فالرأسمالية لا تواجه سوقا ـ وهذه الاخيرة بالغة الضيق مكبلة الحركة بالرسوم والإتاوات والتدابير الادارية المختلفة ، بالاضافة الى تفتيتها و«تعويم» أداتها النقدية بصورة دائمة ، والى ضآلة نمو قوى الانتاج (٥) . ان ما تواجهه الرأسمالية في طريق توسعها هو

---

4 — K. Marx: Fondements de la critique de l'économie politique - Anthropos - Paris - 1967 - tI p. 435 - 436.

ك. ماركس : **أسس نقد الاقتصاد السياسي** ـ الجزء الاول ، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦ .

٥ ـ راجع الوثيقة الثالثة في الملحق الثاني من كتاب **الحركات في لبنان** ص ١٧٥ ـ ١٧٧ ، وهي نص اتفاق بين صاحب حمانا في عهد الامير بشير الثاني المقدم شرف الدين مزهر وبين اهالي حمانا ، كما أقره الامير نفسه . منها :

«١ ـ الطحن يكون في طواحين المقدم (...) .

٦ ـ الرزق الذي ينباع، المال تابع الفلال ، الذي يشتري يدفع الميري(...)

٧ ـ من حيث العادة عند الامراء بيت بللمع على نقل فحم وغلال لدورهم عونات من اصحاب الضهر والعوايد في حمانا من قديم كل ضهر انكان بغل او بهيم نقلتين من حطب وغلة (...)

٩ ـ ... فلاحة كرم يزبك وزيارته تمشي على الفلاحين حسب عادتها(...)

١٨ ـ قد جرى كلما هو محرر أعلاه بعامل الاتفاق والتراضي الطوعي ...»

علاقات اجتماعية مغايرة للعلاقات الراسمالية تشكل الحائل الرئيسي في وجه القوة الجديدة . وليس سبب ذلك هو الفارق الكمي فينمو قوى الانتاج لدى الطرفين المتقابلين، لان الراسمالية اساسا ليست «ثورة» في القوى المنتجة الا لانها ثورة في علاقات الانتاج اولا (٦) . والسبب هو ان الطريق التي تسلكها الراسمالية في توسعها هي طريق تفكيك العلاقات المغايرة وإخضاع عناصرها لتجدد علاقاتها المتسع . لكن بينما تشكل دائرة التداول مجال تجدد علاقات الانتاج المتسع في الرأسمالية ، لاسيما تداول العمل المأجور ، يشكل الصعيدان السياسي والايديولوجي ، اي مجمل التكوين الفوقي بما فيه العنصر الحقوقي ، مجال التجدد هذا في التشكيلات الاجتماعية غير الرأسمالية كما فيالتشكيلات الانتقالية عموما . يقول ب. ف. ري : «ان ظهور قوة العمل في دائرة التداول كسلعة من السلع هو «سر أسرار» اقتطاع العمل الفائض في نمط الانتاج الراسمالي : انها السمة المميزة لنمط الانتاج هذا ، وهي ما تعمل الرأسمالية على تحقيقه باديء بدء عندما تستقر في تشكيلة اجتماعية محل أنماط أخرى من الانتاج» . واذا كان التداول يلعب هذا الدور فلأن «عملية الانتاج معزولة لا تجدد انتاج علاقة الانتاج الاساسية ، وانما عملية الانتاج الاجتماعية ، وضمن عملية تجديد الانتاج تشكل عملية التداول مجال علاقة الانتاج (الاساسية) » (٧) . أما ماركس فيحلل عملية

---

6 — E. Balibar - Lire le Capital - Maspero - Paris - 1966 - t 2, p. 318 .

إتيان باليبار : **قراءة راس المال** ، الجزء الثاني ، ص ٣١٨ . لا تعني الاولوية ترتيبا في الجدول الزمني ولكن في الفاعلية .

٧ ــ ب. ف. ري : **تمفصل أنماط الانتاج** . الدفتر الثاني ص ١٠٢ والدفتر الاول ص ٩٤ .

التداول في التشكيلات غير الراسمالية كما يلي : «في كل الاشكال هذه والتي تشكل فيها الملكية العقارية والزراعة اساس النظام الاقتصادي، وحيث انتاج قيم الاستعمال هو الهدف الاقتصادي، يفترض انتاج الفرد المتجدد علاقاته مع المجموعة الضيعوية التي هو عمادها» (٨) . كما انه يكتب حول دور الدولة في الانتقال الى الراسمالية : «لا تقوى البرجوازية الوليدة على الاستغناء عن تدخل الدولة المستمر . فهي تستخدمه كي «تنظم» الاجر ، اي لتضغطه الى المستوى الموافق ، وكي تمدد يوم العمل وتحفظ العامل في الدرجة المطلوبة من التبعية» (٩) .

كان جبل لبنان ، في مرحلة التوسع الاستعماري للرأسمالية، مجتمعا غير رأسمالي ومجتمعا ينتقل الى الرأسمالية . ويستوي في التحديد العام الشقان : الدرزي والمسيحي مع تفاوت في الاشكال والوتيرة . وقد لعبت الازمة المالية (والعامة) دورا فاعلا في تفكيك العلاقات السائدة و«تحرير» الفلاحين والحرفيين وفئات من عائلات الاعيان و«معياتهم» من الشراكة في الارض ومن الانتاج السلعي البسيط والتبعية الشخصية للمقاطعجي ، كما اخذت تفك الصلة بين الارض والحرفة ، اي اخذت تهدم عائقا اساسيا في وجه تكوين سوق رأسمالية . بذلك كانت الرأسمالية تؤسس دعائم جديدة للتداول (والانتاج) تضرب دعائم التداول التي تسود مجتمع جبل لبنان ، وتطال بالتالي التكوين الفوقي الذي كان ينظم التداول في صورته الراهنة يومذاك ، وعنصره المركزي الفلاحون . لذا لعبت العناصر التي تتصل

---

٨ ـ ماركس : **أسس** ... ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧ .

٩ ـ ماركس : **رأس المال** ، الكتاب الاول ، الجزء الثالث ص ١٧٨ ـ ١٧٩ والكتاب الثالث الجزء الثامن ، ص ١٧١ ـ ١٧٢ .

بالتكوين الفوقي دورا بأهمية الدور الذي لعبته طوال الاحداث التي امتدت من ١٨٤٠ الى ١٨٦٠ . وذلك وفقا للظروف الداخلية في خط التطور التاريخي للفريقين الرئيسيين . فالمؤسسة الايديولوجية الاولى داخل الفريق الدرزي وعلاقاته الاجتماعية هي التراتب العائلي ـ بالاضافة الى وظائفه الاخرى . بينما كانت الكنيسة قد شرعت تحتل مكان الصدارة من الاجهزة الايديولوجية داخل الفريق الماروني . لكن المواجهة ، كما رأينا ، لم تقتصر على جهاز دون آخر ، وهي لم «تحترم» اختصاص الاجهزة ـ الضعيف ـ أصلا ، بل شملت كل المرافق والعلاقات وأشكال الممارسة والرؤية وحدود الارض ... وما تحديد التدرج في الاجهزة الا مؤشر التركيب الاجتماعي المتفاوت .

حملت طبقة الفلاحين ثقل الاستغلال المضاعف الذي نتج عن تراكب أنماط الانتاج المختلفة ، والتي اتت الرأسمالية «تتوجها». لذلك شكل الفلاحون قوة الدفع الاولى في مختلف الحركات ، كما انهم كانوا الوسط الحي الذي ترجع اليه الحركة كل مرة تجدد قواها وتلئم جراحها . ورغم الهزائم العسكرية المتكررة التي مني بها الفلاحون ، والتي تركت آثارا عميقة في روايتي أنطون ضاهر العقيقي وحسين غضبان ابو شقرا ـ وهما من شهود العيان ـ وفي الذاكرة الشعبية حتى زواياها المعتمة، فان الحركة الفلاحية لم تكلّ ولم تهن . وكانت تعاود الكرة ، تتراجع لتعاود الهجوم ، تنخذل فتبدأ بالاستعداد للجولة القادمة ، لا يثنيها تفوق عسكري أكيد يقوم على تقاليد عريقة في الفروسية والنزال، ولا يخيفها استبسال من يقاتل وظهره الى الوادي . يمهرية ، الرزانية ، جزين ، بيت مري ، الشويفات ، قيتولي ، كفرسلوان، صليما ، قرنايل ، دير القمر ، زحلة ، حاصبيا ... وعشرات غيرها من «مواقع» لم ينتزع فيها الفلاحون المسيحيون انتصارا فعليا واحدا ، بينما سجل المحاربون الدروز في معظمها انتصارات

لا تعد . لكن حركة الفلاحين لم تنهـــزم ولم تخسر ، بل انتهت بانتزاع السيطرة على الجبل للكتلة التي شكلت هـــي قاعدتهـا الاجتماعية العريضة .

شكل الفلاحون القاعدة الاجتماعية ، لكنهم لم يشكلوا القيادة التنظيمية ولا القيادة السياسية والايديولوجية للحركة التيغذوها بدمهم وسواعدهم . لقد آلت هـــذه القيادة الى اكثر الفئات والاجهزة انخراطا في دائرة التداول ، بمعناها الواسع. لذا تألفت القيادة التنظيمية من عناصر ينتمي بعضها الى القيادات السياسية والعسكرية السابقة من بكوات وأمراء (شهابيين) . وقد كـــان دورها أبرز ما كان في العمل العسكري وتنظيم الجهاز المحارب. ولانتماء هؤلاء الى الحركات الفلاحية أوجه متداخلة بالطبع : فهم، من ناحية ، من «ضحايا» الازمة التي أصابتهم في سلطتهـــم وعلاقات التراتب التي كانت تقوم عليها هذه السلطة . وهم ، من ناحية ثانية ، عماد الجهاز العسكري «التقني» السابق ـ ممـــا يتيح لهم أن يلعبوا دورا بارزا في القيادة العسكرية الفلاحية . لكنهم ، اخيرا ، مسيحيون موارنة (في معظمهم) يندرجون فـــي الثنائية الطائفية ـ «الغرضية» التي تقسم الجبل ، وتعين لكل طرف موقعه في الصراع ، وان تفاوتت حدة التعيين .

أما الفريق الآخر في القيادة ، فهو فريق التجار والفلاحين الموسرين والحرفيين . والوجه البارز في هذا الفريق ـ عـــدا طانيوس شاهين نفسه ـ هو الياس المنير الذي يعتبره الحتوني مدبر الانتفاضة الكسروانية ودماغها المحرك اليومي ـ بتحريض من بشير الثالث البعيد كل البعد عن مسرح الاحـــداث . لقد لعب التجار داخل هذا الفريق دورا فعالا ، وكانوا نواة التحرك الاولى في نقاط ارتكازه المدينية ـ اي في دير القمر وزحلة . لقد رأينا الصلات الوثيقة التي ربطت هؤلاء التجار بالتغلغل الرأسمالي : فهم شبكته السلعية والمالية ، وهم وسطاؤه في تجميـــع المواد

الاولية ، وأداته في ارتهان صغار المزارعين وصغار الاعيان المفلسين . وبلغ التنازع ذروته بين هذه الفئة الآخذة في التكون، والمقاطعجية ، في المناطق المختلطة بالتحديد حيث يشكل الاشراف على موارد العمل الفلاحي محور الصراع . عبر تزايد وزن التجار في علاقات التوزيع (الديون وفوائدها ، تسويق بعض السلع المستوردة ...) كانت «حصة» المقاطعجية تتناقص ، وبالتالي يتضاءل دورهم في تدبير التداول والتوزيع والاشراف على الارض. ولم يتم ذلك على الدوام بصورة غير مباشرة. فالمقاطعجية انفسهم لم يبقوا طبعا بمعزل عن توسع العلاقات النقدية والسلعية فتحول بعضهم الى مدين يلاحقه التجار والمرابون ، وينتقصون من مكانته الاجتماعية . يضاف الى ذلك بعد عالمي اكتسبه التجار في علاقاتهم مع الرأسمالية ـ الفرنسية بصورة خاصة ـ جعلهم على صلة وثيقة بالمجال الذي شرع يسيطر على أحداث هذه البقعة من العالم وتطور أحداثها . لم يقتصر دور هذا الفريق على الجانب الاقتصادي بل تعداه الى الجانب الفكري، اي الايديولوجي بمعناه الضيق . أن وثيقة كتلك التي تلخص مطالب الحركة الفلاحية الاخيرة ، والتي وجهها «الشعب» الى البطريرك بولس مسعد في ١٦ كانون الثاني ١٨٥٩ (أنظر أعلاه) ، تحمل بصورة قاطعة اثر مساهمة تجار «كوسموبوليتيين» في الصياغة الفكرية والسياسية لبرنامج الحركة وخطها . ففي الوثيقة ، بالاضافة الى تلخيص آراء الياس منير ، مفاهيم برجوازية واضحة ، تستخدم كلمات لا التباس في دلالتها الحقوقية وفي انتمائها الى «اعلان حقوق الانسان والمواطن» .

والفريق الثالث هو فريق رجال الكنيسة . استطاعت الكنيسة ، بسبب عوامل عرضنا لها ، أن تستقل عن الالتحاق المباشر بالاعيان ، مالكي السلطة ، وعن نزاعاتهم وأحزابهم . لكن الكنيسة تحولت بدورها الى طرف جامع يستخدم صلاته المختلفة

والمتعددة في وجهة تدعم هذا الاستقلال وتعززه ، فأفادت بصورة كبيرة من غياب قطب مسيطر في الصف المسيحي بعد هزيمة بشير الثاني وخلو مكانه . كما افادت من التوسع السكاني المسيحي في المناطق المختلطة حيث لا مجال للتنافس على الزعامة الرسمية المعقودة للمشايخ والبكوات الدروز . مما يفسح في المجال امام زعامة خاصة ـ ترتبط بالمجتمع المدني ـ مستقلة عن الزعامة السياسية (١٠) . لهذه الاسباب مجتمعة تداخل عمل الكنيسة ونشاطها بالظواهر الاساسية في حياة المسيحيين ، ولاسيما الفلاحين منهم . لم تكن الكنيسة حاضنة لمعظم رموز الحياة الاجتماعية وشعائرها وطقوسها (الولادة ، العمادة ، الزواج ، الموت ...) فحسب ، وهي لم تكتفِ بإعطاء هذه التعابير لغتها وكلماتها المميزة (من حفاظ على السريانية الى استخدام الكرشوني عنصرا شعائريا حيا) ... الى جانب هذه العناصر «الستراتيجية» التحمت الكنيسة بعناصر اكثر التصاقا بالعلاقات الاجتماعية وبالاحداث الظرفية . فهي ، من ناحية ، التصقت بتضاعيف التوزيع السكاني وأشكال التجمع . فكانت الضيعة «رعية»

---

١٠ ـ «يمكن تمييز «مستويين» اساسيين داخل البنية الفوقية ، المستوى الذي يمكن تسميته ب «المجتمع المدني» اي مجموع الاجهزة التي تدعى عادة «داخلية وخاصة» ، ومستوى «المجتمع السياسي او الدولة» . ويقابلان وظيفة «الهيمنة» التي يمارسها الفريق القائد على مجمل الجسم الاجتماعي ، ووظيفة «السيطرة المباشرة» او الاطر التي تعبر عن نفسها من خلال الدولة والسلطة «القانونية» .» انطونيو غرامشي : **المثقفون وتنظيم الثقافة** . ورد في أ. ـ م. ماتشيوكي ، **المصدر المذكور** ص ١٦٣ ـ في موضع آخر يوضح غرامشي ان التمييز ذو طابع منهجي وليس عضويا ، اذ ان المجتمع المدني والدولة يندمجان في الواقع كما أن القمع و«الاقناع» او «التربية» لا ينفصلان فعلا .

متفردة تلتف حول الخوري الذي يعيش معاشها ، ويتزوج منها، ولا ينفصل عن تناقضاتها العائلية انفصالا تاما . كما كانت المطرانية تنقل الى داخل التراتب الكنسي التشابك الجغرافي والاجتماعي ، فتدخل في الاعتبار عوامل جديدة كالمكانة العائلية، ووضع الوراثة داخل عائلات المقاطعجية والصلات بين مختلف طوائف الناحية او المنطقة الخ . في قمة الهرم كانت البطريركية تضطلع بعلاقات القوى والتوازن المركزية والتي تحكم مصير الطائفة بتناقضاتها . في الحياة اليومية ، بأبعادها المختلفة التي تصلها بالرموز الكبيرة وبالاحداث التافهة ، كما في المنعطفات التاريخية، كانت الكنيسة في ثنايا كل الاشارات والحركات . وقد أتاح لها طابعها المزدوج – الشرقي والكاثوليكي – أن تجمع بين المحلية التفصيلية والعالمية المشرعة . فاتصلت ، بواسطة الجانب الاخير، بتيارات وتفاعلات ذات تأثير في صراع القوى العالمي – صراع التكتلات الاستعمارية ، والتكوين القومي ، والحركات الثورية العمالية – مرتكز التناقض الاساسي بين التوسع الاستعماري والفلاحي . لذا استطاعت الكنيسة أن تستجيب للاتجاهات العميقة التي اخذت تشكل الوضع اللبناني وتعين ملامح تطوره البعيد المدى . فهي لم توجد الطائفية ، بل كانت مرتكزا – أساسيا – من مرتكزاتها .

بين فرقاء القيادة التي عددناها تتمتع الكنيسة بوضع خاص . فهي الفريق الوحيد الذي يملك صلة عضوية بقاعدة الحركة الفلاحية كلها ، وهي الفريق الوحيد الذي يراكم الوظائف التنظيمية والعسكرية والايديولوجية والاقتصادية . ولا ينازعها هذا التعدد سوى فريق التجار – وان كان هذا التنازع في أفق تطور الوجهة التاريخية اكثر مما كان راهنا . في المواجهة الطويلة المدى التي كانت الكنيسة طرفا حاسما فيها ، تكونت وظائف الكنيسة الطائفية ، وظائف تجديد التفاوت بين مجموعتين

اجتماعيتين ، وبين العناصر الرئيسية في حياتهما الداخلية من علاقات الانتاج الى الصلات الدولية والاشكال الثقافية . لقد امتدت التكوينات الكنسية ، ولاسيما دورها الحاسم في مجال التداول وتجديد علاقات الانتاج ، على طول خط المواجهة بين الطرف العامي والاطراف المختلفة التي تولت اقتطاع فائض الانتاج الفلاحي . لقد رأينا الكنيسة تلعب الدور الفاعل في جوانب التفاوت التي اخذت توسع الشقة التاريخية بين الدروز والمسيحيين . فكانت فريقا بارزا في التنظيم العسكري والبلدي، وكانت صلة وصل حاسمة في العلاقات الدولية ، ولم تستنكف عن الولوج الى أشكال الانتاج الرأسمالية الجديدة، فكانت مصدرا هاما للمادة الاولية وضابطا لانتظام اليد العاملة وإلتزامها بعقد العمل .

أدى تعدد هذه العناصر ، وامتداد تكونها على حقبة زمنية طويلة بالاضافة الى وثوق صلتها بالتناقضات الرئيسية داخل مجتمع جبل لبنان ، الى بروز الوجه السياسي في دور الكنيسة. غير ان الكنيسة لم تضطلع بدورها السياسي هذا بالاستيلاء على سلطة مركزية تملك اجهزة مكتملة التكوين والانفصال . بل انها عملت على خلق هذه الاجهزة ، او عملت على تكييف الاجهزة الموجودة مع المهام المستجدة . ف «الاخويات» التي هي في اصل الحركة الفلاحية ، شكل عرفته الانتفاضات الشعبية ولاسيما الفلاحية في المنطقة العربية . لكن برنامج عاميتي انطلياس ولحفد، عام ١٨٢٠–١٨٢١ ، كان يحمل تأثير المطران يوسف اسطفان والخوري نهرا الماروني المتيني ، كما ان موقف البطريرك بولس مسعد كان عامل تشجيع واضح للحركة الفلاحية الكسروانية ، وعامل إضعاف لموقف مشايخ بيت الخازن . وهي بحملها على راسها بطركا من اصل شعبي ، استبقت المادة الخامسة من نظام جبل لبنان التي تقرر «نسخ وإلغاء كل الامتيازات العائدة لاعيان البلاد

خصوصا ذوي المقاطعات» . وبمواكبتهـــا الصلات التجاريـــة والصناعية التي غلب فيها الطرف الفرنسي بشكـل قاطع ـ عدا الارتهان الدبلوماسي والسياسي ـ كانت الكنيسة تقف في صف التعاطف الشعبي على الطرف الذي كان مصدر عمل وبدا عامل تجاوز نسبي للأزمة الاقتصادية التي لحقت بالجبل ، وبتوحيدها الموقف الماروني منعتعنه الغرق في الخلافات الداخليةوالنزاعات التي عملت على تفتيت الدروز ، وأبرزت كتلـــة متلاحمة رات جماهير عريضة في تلاحمها ووحدتها معالم «أمة» في طـــور النشوء .

لقد كان من نتائج التفاوت في خطي تطور الاوضاعالاجتماعية داخل وحدة سياسية واقتصادية شرعت تتحقق بقيادة طرف من الطرفين ، أن لعبت مؤسسة خاصة دور المحـــور في بلورة العناصر التي ترسي سيطرة احد الخطين علىالتشكيلة الاجتماعية كلها . وساهم مساهمة فعالة في هذه البلورة ان الكنيسة كانت مصدر المثقفين الرئيسي في تلك الآونة من تاريخ الجبل (١١) . فهي ، عدا دورها الفريد في صوغ الاشكال الاجتماعية للعلاقات اليومية ، سيطرت على الاسس المادية لاعداد المثقفين وتشكيـــل نظرتهم . فالمطابع الاولى تملكها الكنيسة ، وهي تستخدمها في طبع ونشر الكتب الدينية . والمدارس البدائية التي تلقن مبادىء القراءة والكتابة يشرف عليها الخوارنة ، ثم الرهبان والارساليات. والكنيسة هي الوحيدة التي تعمم أساليب في التعبير ، وصورا

---

١١ ـ أستخدم كلمة «مثقف» بالمعنى الواسع الذي أطلقه غرامشي على هذا الفريق الاجتماعي . فهو المساهم في عمل التخطيط ، المنظم ، «المقنع الدائم» او «الاختصاصي السياسي» (**الاعمال المختارة** ، ص ٤٣٤) . يعدد غرامشي فئات من المثقفين : موظفو الدولة ، اصحاب المهن الحرة ، الفنيون المهنيون (ص ٤٣٦) .

تنفذ الى اسس العلاقات اللغوية وبالتالي الثقافية . وقد كانت الكنيسة سباقة الى «استيراد» المدارس الفرنسية كما رسم ملامحها التراث اليسوعي والنابليونية . بذلك ساهمت ، الى جانب المدارس الفرنسية ، في انشاء الجهاز المدرسي الذي قام على الانفصال العام ، ولعب دورا في تعميقه وذلك بجعله مدخلا لازما الى اجهزة الدولة . فكان أداة امتداد لسيطرة الطرف المسيحي على المجتمع اللبناني كله ، عن طريق تعميم اعداده هو وقصره الدخول الى اجهزة الدولة على الذين يخضعون لمعاييره .

كان هذا الدور احد عناصر الصراع الاجتماعي المتشعب والعام الذي جعل من «اجهزة الدولة» ـ التي هي وحدة «المجتمع السياسي» و«المجتمع المدني» كما يقول غرامشي ـ عاملا اساسيا في السيطرة على تداول العاملين في مرحلة انتقال (استعماري) الى الرأسمالية . من ناحية ثانية ، نجم عن ظروف تفكك الدولة العثمانية والصراع الداخلي في جبل لبنان ان اضطلعت مؤسسة دينية ذات جذور عميقة داخل العلاقات الاجتماعية بالدور السياسي القيادي الذي وجد الحركات الفلاحية .

لذا لم تكن الطائفية مفتعلة . وهي ليست وليدة «أفكار» جهنمية او «تأريث أحقاد» تغذيه السفارات او القنصليات . ان الافكار والمخططات والإيحاءات والمساعدات الخ . وقائع لا شك فيها ، لكنها لا تفسر الطائفية ، بل انها من عناصرها التي تلحق بها في التفسير .

ولم تكن الطائفية ، بالتالي ، موقفا هبط من علو ، افتعلته الكنيسة او ولد في مخيلة «المرابين» ، أجداد «الطغمة المالية» الحالية ، بقصد إلهاء الشعب عن مشاكله الفعلية وقضاياه المصيرية ، رغم امكان استخدامها فعلا في هذه الوجهة ، كما حدث مرارا . ولم تطرأ الطائفية على صراع اجتماعي صافٍ ، كما ينبغي للصراعات الاجتماعية المخلوقة أن تكون ، انجرف عن جادة

الصواب و«تلبك» بطعم غريب . بل كانت الطائفية في صميم صراع جماهيري ، شعبي ، عامي . وهي احد مرتكزاته الرئيسية قبل أن تتحول الى «شكله» القالب ، بالمعنى الذي يقول فيه انجلز في رسالة الى ج. بلوك : «ان الوضع الاقتصادي هو القاعدة ، لكن عناصر البنية الفوقية المختلفة ذات فعل ايضا في مجرى الصراع التاريخي ، وهي ، في حالات كثيرة ، تحدد شكله بصورة رئيسية» . وقد استطاع الشكل الطائفي أن يحضن ممارسات متعددة تجسد «أفكارا صحيحة» بالمعنى الذي يستخدمه ماوتسي تونغ عندما يسأل «من اين تأتي الافكار الصحيحة ؟» ويجيب : «من الممارسة» .

فالخط الطائفي ، قبل أن يتناول النصوص القانونية ويطبعها بطابعه جاعلا من الممارسة الحقوقية عنصرا من عناصر تجدده وفاعليته ، تكون على ارض ميزان القوى الفعلي ، التاريخي . على هذه الارض ، كانت الدولة التركية والدول الاوروبية الرأسمالية (المتفاوتة الرأسمالية) يشكلان طرفي المواجهة الدوليين . فإنحاز الفريق المسيحي الى صف الدول الاوروبية الرأسمالية الذي تربطه به علاقات متشابكة ، بينما انحاز الفريق الدرزي (والمسلم عموما) الى الصف العثماني . في اطار الظرف التاريخي الراهن، يومذاك ، كان الصف العثماني يحمل مكونات تتجاوز الدلالة الحقوقية للسلطنة . فالصف العثماني ، في المواجهة السياسية التاريخية ، ومن زاوية الصف المسيحي ، يعني الداخل العربي المشرقي ، ويعني مصدر المحاربين الدروز الآتين من حوران الرهيبة بقيادة اسماعيل الاطرش يحاصرون زحلة «حصار السوار للمعصم» ، وهي منارة المسيحية والتجارة في سهل يلتف عليه الحرافشة من جهة ، وعهدة بشير بك جنبلاط من جهة ثانية ، ويعني طغيان الولاة الذين لا رادع لهم عن الاموال او النساء . ويعني اضطهاد «الذمي» واستبعاده عن الحياة العامة . كما اخذ

يعني ازمة معيشية خانقة لا فكاك منها ولا مخرج . في الطرف المقابل ، عنت الدول الاوروبية الحماية من التعدي الدائم ومن الإذلال ، وعنت الدعم القوي الذي يهابه الحاكم التركي، بل الدعم الوحيد الذي يجعله يحجم عن الايغال في العدوان والتجاوز ، وعنت ممارسة اقتصادية وسياسية وثقافية مثلت «النموذج» الذي جهدت «النخب» المحلية من تركية وعربية ، للتمثل به ومحاكاته . وقد جاء تدخلها ليحسم بالقوة العسكرية والسياسية صراعا مميتا . وتم الحسم لصالح الممارسة الاكثر انفلاتا من الأطر التقليدية المستندة الى السيطرة العثمانية . والاكثر التصاقا بالمؤسسات التي ابتدعتها «مخيلة فعلية» (غرامشي) متجددة . على هذه العناصر مجتمعة أرست النواة البرجوازية التجارية هيمنة فعلية ، تجمع الى السيطرة القائمة على العنصر العسكري (الذي تمثل بالتدخل الاوروبي وبالوثائق السياسية التي فرضت على السلطنة نتيجة ميزان قوى عسكري ، كما تمثل بالاحتلال ثم بالانتداب الفرنسيين بعد١٩١٩) «استيعابا متدرجا ومتصلا(...) للعناصر النشيطة والفاعلة الآتية من الفرقاء الحلفاء ، وحتى من الفرقاء الاخصام (...) . بهذا المعنى تضحي القيادة السياسية وجها من وجوه وظيفة السيطرة ، وذلك بالقدر الذي يؤدي فيه استيعاب نخب الفرقاء الاعداء الى كسر شوكتهم وإعدامهم طوال حقبة طويلة غالبا» . بذلك يثبت أن فريقا اجتماعيا «يستطيع ، بل ينبغي له ، أن يكون قائدا وموجها قبل أن يستولي على الحكم، وذلك بممارسته «القيادة الفكرية والاخلاقية [العملية] » . » (١٢)

لم يكن الخط الطائفي عامل حسم في ظروف ازمة اجتماعية شاملة فحسب ، او في الظروف التي تكونت خلالها شروط

---

١٢ ـ غرامشي : الاعمال المختارة ، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٥ .

انفجار الازمة . فهو بتكوينه المتشعب ، وبانخراطه في تفاوتات السيطرة الاستعمارية ثم الامبريالية ، مد جذوره في عناصر الانتاج المتجدد لسمات المجتمع اللبناني ، اي لسمات الصراع الطبقي فيه ، وفي بناه الفوقية من ضمنه . فالالتحاق العضوي بالسوق الامبريالية ، ودور الوسيط بينها وبين الداخل العربي، والعلاقات المتفاوتة بين مختلف المناطق الداخلية ، والهيكل الحقوقي الملي ، ودور الركائز المحلية وممثليها في تكوين اجهزة الدولة والسيطرةعلى منافذها، ودور الاجهزة الخاصة (العسكرية، والثقافية ، والسياسية ، والاقتصادية) في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ... هذه الامور جميعا تستعيد أسس التكوين المتشعب الذي أرست عليه البرجوازية المسيحية هيمنتها ، وبالتالي تجدد الخط الطائفي ومرتكزاته في «الكتلة التاريخية» المسيطرة . لا يعني ذلك ان ما حدث بين ١٨٤٠ و١٨٦٠ مستمر بفعل «قانون» جمود اجتماعي ما . فالاستمرار المعني انتاج متجدد لعناصر بنيوية في العلاقات الاجتماعية يتم عبر صراع دائم ، مستتر او علني ، آني او متبلور ، الخ . لكن قاعدة هذا الصراع ترتكز على استعادة فوارق او تناقضات اساسية داخل الوجهة التي تتطور ضمنها التشكيلة الاجتماعية عموما . فالبرجوازية المسيحية ، رغم انسلاخها شبه الكامل عن القاعدة الفلاحية التي كانت ركيزة صعودها في منتصف القرن الماضي ، لم تفقد سماتها وعلاقاتها التكوينية : من ارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية ـ ارتباط تنقل من فرنسا الى انكلترا الى الولايات المتحدة ـ الى الجمع بين اهتمام تجاري ومصرفي بالسوق العربي وبين انفصال سياسي عن المواجهة العربية ـ الاسرائيلية؛ من استيعاب واسع للنخب البرجوازية والادارية التي تنتمي الى الطوائف الاخرى ، الى تعميق الفوارق بين مناطق مركزية ومناطق هامشية ؛ من تعريب اقتصادي ومهني واسع

فرضته ظروف التطور الاقتصادي العربية الى تدعيم المواقع الريعية التي تحفظ فروقات واضحة بين الحلقات العربية وداخل الفئات الطبقية اللبنانية ، الخ . ان دور هذه العناصر البنيوية يتجاوز المجال الاقتصادي ـ الذي لا وجود له مستقلا عن العلاقات الاجتماعية الا منهجيا ـ الى العلاقات الاجتماعية التي تطبع التشكيلة الاجتماعية وحركتها . فهي عامل محافظة فعال على التفاوتات المحلية والقطاعية ، وبالتالي على التراتب وما يلحقه من إتباع منطقة بمنطقة ، وقطاع بقطاع ، وفئة بفئة ، وطائفة بطائفة ... غير ان هذه العملية لا تتم في خط بسيط واحد: ففي المقابل يتسع الاندماج بين الفئات الطائفية «العليا» داخل القالب الذي رسمه منطق تكوين البرجوازية المسيحية ، كما يتسع الاندماج في صفوف الطبقة العاملة وبعض فئات البرجوازية الصغيرة ، ويكتسح انتشار السلعة وسيطرتها على مجمل السوق فوارق وحواجز رسخها الطور البضاعي البسيط وضعف التبادل.

لكن لا شك ان وحدة الوجهة العضوية لتطور التشكيلة اللبنانية تجدد انتاج الخط الطائفي . في كل مرة يتم فيها الالتقاء بين مثقفي طائفة (بالمعنى الواسع ، الغرامشي) على اختلاف نزعاتهم ، وبين كادحيها من فلاحين وعمال يلعب الشكل الطائفي دور المرجع الموحد . يصح ذلك بصورة شبه دائمة على الدروز الذين لم تتوقف أوضاع فلاحيهم عن التراجع ، كما يصح على الشيعة في «حركة مطالبهم» الاخيرة عام ١٩٧٤ . ولا يشكل «المضمون التقدمي» استثناء او سمة جديدة . فقد راينا ان الحركة المارونية حملت مضمونا ، وارتكزت الى ممارسة ، انطويا على طاقة ثورية فعلية تجاوزت في ممارستها السياسية وفي اشكالها التنظيمية ما أنجزته الحركات الاخرى حتى اليوم ـ رغم تنازع سياسي حاد فرضته الصراعات الدولية وظروف تطور المنطقة العربية .

بذلك تنتضي الطوائف ، الواحدة تلو الاخرى ، ومن زوايا ومراتب مختلفة او متناقضة ، ما يبدو لها سيفا قاطعا او علما جامعا تدخل به حرم الصراع السياسي اللبناني . فالطائفية ، على غرار قيمة التبادل في الرأسمالية ، تخترق المجالات كلها من علاقات الانتاج الى علاقات السوق حتى الصلات بين الاشخاص : من توزيع اليد العاملة بين وكلاء وعمال الى تحديد سلم الاجور والزيادات تبعا لطائفة العامل داخل المعمل ، من تعيين الانتاج الزراعي الى آلية أسعاره ، من رسم مناطق السكن الى احتمالات النجاح المدرسية واحتمالات الزواج، من المراجع الثقافيةواللغوية الى أطر الحياة اليومية ... داخل هذه الآليات والمجالات حدود تعيد الفرز تبعا لمعايير تشكل الطائفة مرتكزها ومرجعها .

هذا لا يعني أن أسس خط التفاوت الطائفي لا تخضع لما يمكن أن يسمى «تفكيك التركيب» . لكن «تفكيك التركيب» هذا لا يوازي عملية التركيب وان تناول عناصر قد تبدو واحدة في ماديتها وحرفيتها ، رغم ان اندراجها في علاقات مختلفة وعمليات تحويل مختلفة ، يجعلها أخرى .

لقد تكوّن الخط الطائفي داخل تناقضات لم يلغ عناصرها ، بل ان تطوره العام قام على توسيع هذه العناصر وامتدادها الى مجالات جديدة . في الصراع الذي نشأ عنه الخط تبلورت أفكار اساسية مثل الاستقلال ، وعامية السلطة ، والتنظيم العسكري الشعبي ، والعلاقات الرأسمالية (الفردية) ... تبلورت هذه الافكار في مواجهة أفكار أخرى شكلت يومها البنى القائمة والمسيطرة . فالاستقلال كان يعني الانسلاخ عن الطغيان التركي وعن التفاوت الذي يكرسه بين فئات تنتمي الى اديان او ملل متعددة . لذا كانت «التنظيمات» حدثا سياسيا واديولوجيا يصعب اليوم تصور وقعه وانتشاره الى أقاصي الارياف . لكن الإستقلال كان يعني ايضا ، وفي حركة واحدة ، الانضواء تحت

قيادة القوى التي تشكل الند الفعلي للطغيان التركي . لقد كان حضور هذه القوى من الالحاح والشمول بحيث كان ضربا من العبث ان تحاول قوة تصارع السيطرة التركية الافلات من التدخل الاوروبي . كانت محاولة محمد علي مشروع استقلال ، وقد امتلكت من الامكانات البشرية والاقتصادية والسياسية ما جعل منها سابقة هائلة تسد الطريق باكتمالها على كل محاولة لاحقة اذ لم يكن من الممكن ان تتوفر لطرف آخر في المنطقة العربية ما استطاع محمد علي أن يعبئه في سبيل مشروعه . ازاء هذه المحاولة ، وان كانت من طبيعة مختلفة تمام الاختلاف ، تبدو المحاولة اللبنانية بشروطها الموضوعية ان لم يكن «بمشروعها» ، ثانوية ، وهي في كل الاحوال لم تكتمل . فالتعبئة الفلاحية والعامية لم تستطع ان تشكل محورا قائما بذاته ، يستنبط علاقات اجتماعية جديدة (بلدية ، «أخوية» ...) الا في مرحلتي الاعداد للمواجهة ، وخلال المواجهة نفسها – عند غلبة وجهها الصدامي . لكن شكل المواجهة ووحدتها العامة نقلا مركز الثقل فيها الى القيادة الاكليركية – التجار ، وبواسطة هذين الفريقين الى الدول الاوروبية التي جسمت المواجهة العسكرية والسياسية.

لم يكن بمقدور فكرة الاستقلال هذه أن تنمو خارج الترابط مع قوى يستدعي نموها وانتصارها أن تستقل هي نفسها ، وأن تدعم استقلالها . ولا يمكن بالطبع استنباط هذه القوى . فهي قوى عربية ، في منطقة يرتبط بها لبنان ارتباطا عضويا – ولولا ارتباطه العضوي كان انفصل الجبل ، كما خطط البعض قبل أن يكتشفوا أن الانفصال يعني ببساطة الموت . لكن القوى العربية، يومها ، كانت في معظمها تركية ، تلتحق بالسياسة العثمانية او تناضل في سبيل الاصلاح العثماني ، يضاف الى ذلك ان الداخل العربي – او السوري – كان مصدر الموت في نظر المسيحيين ، وحليف الخصم الدرزي ومجال تراجعه الستراتيجي في وجه

التدخل الاوروبي او المصري او التركي . لم يكن ميزان القوى السياسي ، وتفاوت امكاناته ، العامل الوحيد . نجم عن الانخراط اللبناني ، المسيحي في العلاقات التجارية الرأسمالية ، وعن استقبال الوحدات الصناعية في جبل لبنان ، تفاوت اقتصادي واضح . فنجحت البرجوازية اللبنانية الوليدة ، نتيجة صلاتها الوثيقة بالسوق الرأسمالية ، في أن تجمع بين يديها قسما كبيرا من أعمال الوساطة والمساهمة والتحويل ، دون أن ينحصر الامر داخل حدود البرجوازية اللبنانية (المسيحية) . رأينا في صدد الحرير مثلا أن الوحدات الصناعية الفرنسية كانت ذا أثر مزدوج: بينما أدى توسعها داخل الجبل الى ضرب الحرف السورية بالدرجة الاولى ، أتاح هذا التوسع مجالات عمل جديدة أمام ريف لبناني يصدر «فائض» يده العاملة مهاجرين الى كل النواحي . وقد سوغ اختلاف الظروف ، والصلة بعناصر التشكيلة الاجتماعية (دور الكنيسة ، الحماية العسكرية الفرنسية ...) اختلافا في وقع الرأسمالية . بينما كانت هذه الاخيرة في العالم العربي عامل استغلال وقهر يضاف الى العامل العثماني ، ولكن دون « تعويض » الخلافة الاسلامية ، كانت الرأسمالية في لبنان ـ جبلا وعاصمة ـ عامل تمييز على حساب الداخل السوري العربي . وقد شملت هذه «الامتيازات» ـ وهي، تعريفا ، نسبية ـ فئات شعبية رأت فيها وفي شروطها نتيجة من نتائج الانتماء الطائفي اللبناني . وبالطبع جاءت الكنيسة تكرس هذه الرؤية الملازمة لوضع مادي معقد . فالبعبع السياسي العسكري ، الذي تحول الى عنوان البداوة الدرزية والتسلط والمواربة التركيين ، هو شرط «أزدهار» الجبل ، والمرجع السلبي لتفرده وتمايزه في عالم اخذ «اللبناني» يذري عليه تراب الصحراء والاسلام ... قبل انقشاع النفط ودائع وعقارات واصطياف .

لم تتلقف الطبقة الآخذة في السيطرة «نخب» الطبقات والفئات الطبقية الاخرى فحسب ، بل تلقفت ايضا افكارها . لم تشكل النواة الشعبية في حركة الفلاحين طرفا مواجها لمقاطعجية الدروز والموارنة فحسب . فهي لم تتعرض للامتيازات القائمة في صورتها المصلحية بقدر ما تعرضت للعلاقات الاجتماعية التي تقصر السياسة على الاعيان ، وتجعلها ترتكز الى العنف المباشر . هذا ما يعنيه الشكل التنظيمي ، المدهش والتقليدي في آن واحد . فهو ، من جهة ، يخرق أعراف الصلة بين السيد والمسود، ويكسر معنى القيادة والزعامة كما مارسهما مجتمع العهدة ، بدون مواربة ولا تردد . وهو ، من جهة ثانية ، شكل «موروث» عادت الانتفاضات الفلاحية والمدينية القائمة على «النواحي» الى استنباطه في كل مواجهة عامة أتيح لها بعض الديمومة . لكن الحركة الفلاحية لم تملك أفكارها ، وبتعبير أدق لم تملك مثقفيها. فالمثقفون الذين كونتهم وأعدتهم الكنيسة ، أداة الإعداد الرئيسية يومذاك ، ألحقتهم المؤسسة بالوظيفة العامة التي اضطلعت بها . أما المثقفون المدينيون الذين حملوا اكثر النزعات عروبة او علمانية وشمولا فقد طبعتهم المدينة الرئيسية بطابع نموها المزدوج : فهي ركيزة النفوذ الاوروبي ومستودع وكالاته ومرابيه ومدارسه ومحطة مواصلاته ـ وهي ، الى ذلك ، مدينة تغذت من مصدرين سكانيين : مصدر أصلي ، أرثوذكسي ، ومصدر متجدد حمله سيل الهجرة من الجبل في أعقاب مذابح ١٨٦٠ مؤصلا فيه خوفه من الداخل واعتماده على الخارج . وتكونت الافكار المنفتحة عند تقاطع الخط الاول مع عدد من الظواهر العريضة مثل حملة ابراهيم باشا وبلاط بشير الثاني . لكن ترافق ذلك مع انفصال متزايد الاتساع عن الحركة الفلاحية والفلاحين ، عنصر التحديد التاريخي الرئيسي في تلك المرحلة .

مع تراجع المحاولة الاستقلالية الوحيدة في المنطقة العربية،

ووطأة الوصاية الاوروبية التي شكلت القطب المواجه للطغيان التركي ، وتحول النفوذ الرأسمالي الى امتيازات واسعة و«مقصات» تفصل الجبل عن الداخل السوري العربي ، والتحاق الحركة الفلاحية بقيادة ومثقفي النواة البرجوازية التجارية ، كان لا بد للطرف المهيمن ان يتلقف الافكار الشعبية ويتمثلها في دائرة علاقاته وسلطته . فاذا بالاستقلال يعني بالدرجة الاولى استقلالا عن الداخل العربي - شرطه الغالب التحاق متزايد ومسعور بالنفوذ الاجنبي - من القنصل الفرنسي الى السفير الاميركي ، مرورا بالانتداب وبإنزال عام ١٩٥٨ . ذلك ان الطرف العربي ، سلبا او ايجابا ، هو العنصر الفاعل في صوغ وجهة الاحداث البعيدة المدى . فالاقلية الطائفية وما ينجم عنها من بحث عن حماية او وصاية - في مجتمع غير مندمج بقيت سيطرة الرأسمالية فيه شكلية ولم تبدل العلاقات الاجتماعية عمقا - تتحدد في مقابل المقدرة التي ارتقى اليها الداخل العربي في دمجه للعناصر المتفاوتة او حتى المتنافرة ، أكانت هذه العناصر طائفية ام قومية . كما يتحدد مصير السعي في سبيل التحاق عضوي بالامبريالية في ضوء تكامل النمو الاقتصادي العربي - بشروطه السياسية والاجتماعية في عصر الامبرياليات المتنافسة - او تفككه وتبعية آليته . أما الخليط الثقافي فلن يتبدد اذ لم «تعصف» به سوى رياح النقد المثقف - ولو هبت من صوب الماركسية واللينينية والماوية ، وما لم تذره ثقافة ملتحمة الاوصال ب «الافكار» التي تولد في تضاعيف المجابهة اليومية للتفرقة والعزلة والاخضاع .

منذ ان ارتسمت ملامح «اديولوجية لبنانية» ، هي ركام أحكام ومقررات تنقل في صورة موجبة وشاملة الاحداث الجزئية التي ارتبطت بها هيمنة النواة البرجوازية المسيحية على التشكيلة اللبنانية - منذ ذلك الزمن وضعف هذه الاديولوجية

(بالمعنى الفكري الضيق) يدهش المثقفين العرب والليبراليين ، لاسيما بما يرجع الى ازدواج الموقف العربي . عام ١٩٠٨ ، لم يكن محمد كرد علي يظن ان وطنية اللبنانيين «تحول بينهم في الانتخاب القادم وبين ارسال نواب عنهم حتى يشتركوا وسائر اخوانهم العثمانيين في الغنم والغرم فليس من الانصاف أن يبقى جبلهم بدعوى قلة خصبه على الحياد وهو في وسط البلاد ويحسب جزءا متمما من أجزاء السلطنة العثمانية» (١٣) . لكن التردد بين قطبي الانخراط والانكماش لا يحرج الاديولوجية ولا يحد من امتدادها الى عقول يفترض أن لا تستطيع كسبها — او كان عمل الاديولوجية مستقلا عن «نظامها المادي» (دومينيك لكور) . فقد كتب عمر فاخوري عام ١٩٤٤ : «اذا صح أن ثمة مستقبلا ، قريبا او بعيدا ، ليس يعرف الا ثرة القومية وما يلازمها من مظاهر الطمع والفتح والغلبة ، ولا التحريم الفكري وما ينشأ عنه من تعصب على اختلاف أنواعه ، فقد كانت اذن ثقافة لبنان هي المثلى ، ورسالته في الدنيا هي الفضلى : ثقافة تمازج ورسالة تواصل» (١٤) .

---

١٣ — محمد كرد علي : **غرائب الغرب** . الجزء الاول — مصر — ١٩٢٣ — ص ٢٢ . ينطوي ادراج وصف لبنان في كتاب يدور على غرائب الغرب ، على تبنٍ ضمني واسع للصورة اللبنانية عن الجبل . فهو جبل المسيحيين الذين «يميلون الى الرفاهية ، ويقدرون طعم الحياة قدرها» (ص ٢٧) ، حيث لا يقل دخل الرهبنات عن «نحو ثلث إيراد لبنان ...» (ص ١٤) ، وحيث الاصطياف مورد اساسي يجعل لبنان «من سوريا ومصر كسويسرا من اوروبا وأميركا» (ص ٣٣) .

١٤ — عمر فاخوري : **الحقيقة اللبنانية** ، منشورات دار المكشوف ، بيروت ١٩٤٤ — ص ١٣ . خلال مئة سنة كان عمل الكبت قد تقدم ...

من البين ان مرجع هذه الآراء ، انبهت الى التفاوت الذي يقوم عليه وضع الجبل ام «تجاوزت» هذا التفاوت في طوبائية متجسدة ، شديدة المحافظة الاديولوجية (في مدلول كارل مانهايم) ، هو تاريخ فعلي متناقض . فالاستقلال قائم . لكنه استقلال عن داخل سوري عربي ، لا ضمانة له في الظروف العربية القائمة يومذاك سوى الحماية الاستعمارية ونتائجها المحلية . و«التمازج» و«التواصل» قائمان ، لكن شرط تحققهما الفعلي في عدد من المجالات السياسية المؤسسية هو هيمنة البرجوازية المسيحية ـ بينما تفرق عناصر الاختلاف ومقاومة الهيمنة ومعاييرها في الظل . لكن رد الاديولوجية اللبنانية بحجة «تهافتها» و«فجاجتها» و«هزالها» الخ ، لا يعدمها مرجعها الفعلي والعملي الذي تتغذى من اتصالها به ، ولو كان ألسنتها هم ميشال شيحا وسعيد عقل وشارل مالك وكمال الحاج .

اذا كان هذا يرتب على نقد الطائفية النظري ما يترتب على كل نقد تاريخي ، اي تبيان حدود الفعالية التي هي حدود نمط محدد في انتاج شكل سياسي ، فانه يرتب على النقد العملي مهام اكثر صعوبة وتعقيدا .

نجح عمل الطائفية في تكوين الشكل السياسي اللبناني ، في حجب آثار العملية الجراحية التي أدت الى هذا التكوين بسماته المحددة . فالعنف الهائل ، «الآسيوي» ، امتد الى أبعد ثنايا العلاقات الاجتماعية وأعمقها ، وكان فعلا «قابلة» تاريخنا المعاصر . والنزعة العامية الفلاحية التي ولدت في خضم الصراع ضد التعسف الضريبي تبلورت مرارا ، ومنذ عامية انطلياس عام ١٨٢٠ـ١٨٢١ ، في أشكال تنظيمية تجمع الى التمثيل المحلي المباشر الترابط المركزي السياسي . كما ان عناصر التوحيد الداخلي ، ان داخل الطائفة الواحدة او بين فئات شعبية تنتمي الى اكثر من طائفة في فترات متقطعة وغير عضوية ، ارتسمت في سياق

مقاومة ثابتة لعلاقات المقاطعة ولامتيازات المقاطعجية . لكن هذه الخطوط لم تشكل محاور الثبات والتوازن في استخلاص الوجهة العامة للوحدة بل تشابكت مع الخطوط الاساسية التي رسمها ميزان الصراع العالمي والتحقت بها ، فشكلت النقيض الايديولوجي للمؤسسات اللبنانية كما أرستها سيطرة النواة البرجوازية المسيحية . مقابل العنف المخيم ، حل العقد ، الميثاق، اي الشكل الحقوقي الذي يجلي التفاوت والاختلاف بافتراضه ارادتين مجردتين ومستقلتين تقرران الشروط العامة لاتفاقهما . «اذا كان اتفاقنا صريحا وشريفا ولم يقع احد ضحية له ، واذا كان يحافظ على كرامة المسلمين والمسيحيين ، ويحترم العواطف السياسية لدى الفريقين ويوفر توزيعا منصفا بين حقوق الجميع ، وأخيرا اذا كان العهد الجديد يدلل على مرونة وعدالة تجاه المسلمين ، اني كفيل ليس فقط بالحصول على قبول المسلمين بل ايضا بإقناع الزعماء السوريين والعرب على الاعتراف باستقلال لبنان وضمان حدوده الحالية» . كان جواب رياض الصلح لبشارة الخوري عندما سأله عن تبني المسلمين لاتفاقهما (١٥) . ومكان النزعة العامية والتوحيد السياسي رجعت المراتب العائلية وأسسها المحلية نتيجة مساومة مع عناصر جديدة (الثروة ، النفوذ ، المكانة الاجتماعية التي اخذت المهن الحرة او الوظيفة تسبغها ...) وبالاخص نتيجة مقاومة مستمرة من قبل أنماط الانتاج غير

---

١٥ - في رواية يوسف ابراهيم يزبك لحديث الميثاق الوطني - «ماغازين» عدد ١٤ آب ١٩٥٨ . عن جوزف مغيزل : **لبنان والقضية العربية** ، ص ٨٥ . الصراحة ، الشرف ، الكرامة ، العواطف ، الحقوق ، المرونة . العدالة . القبول ، الاقناع ، الاعتراف ... تنتمي جميعا الى دائرة الذات او الشخص الحقوقي الذي لا يأنف ، كما هو جلي ، من التضخم الاخلاقي .

الراسمالية في وجه رأسمالية لا تملك دينامية فاعلة . فأتى القانون الانتخابي يكرس تحول علاقات المقاطعة على اساس التمثيل الانتخابي البرجوازي . وترابط الانفصال السياسي عن الداخل السوري العربي مع امتيازات اقتصادية متشابكة تضع وجهة نمو الاقتصاد اللبناني بمجمله - ورغم تناقضاته الحادة - في صف الطرف الاستعماري. فترجمت الاديولوجية الانفصال - الالتحاق بـ «الوجه العربي» ، وجعلت من التبعية العضوية للمشاريع الاستعمارية المتعرجة رفضا حبيا ولفظيا للممر والمستقر .

وقد تكللت هذه «النجاحات» باستقطاب المؤسسات النظامية للصراع الاجتماعي والسياسي . في المعارك الانتخابية ، وفي المعارك المهنية والاقتصادية ، وفي المعارك الحقوقية ، وفي المواجهات الطائفية المحدودة ، تبرز المؤسسات التي تكرس الشكل السياسي اللبناني بشروطه ، اطارا صالحا وفعالا لحل المشاكل المطروحة . وليس هذا وليد وهم كياني مفرق بل انه نتيجة حتمية لاستقرار قيادة البرجوازية المسيحية للمجتمع اللبناني . ولا شك أن مقاومة هذه القيادة ، ونظامها الاجتماعي ، ممكنة وقائمة داخل التشكيلة نفسها كما كونها استقرار القيادة المعنية. وليس في الامر تجاوز . فالنظام السياسي لا ينفي التناقضات - ايا كانت أشكالها ومضامينها . لكنه يرسم لفاعلية التناقضات حدودا لا تتجاوزها ما دامت تنمو داخل مسلمات النظام السياسي الاولى . لذا لم تؤد الصراعات العديدة التي عرفها لبنان منذ الاستقلال الى أزمات سياسية عامة الا عندما تضافرت والمواجهات الداخلية مع عامل عربي يضع «استقلال» لبنان موضع الشك او التجاوز ، ولو ضمنا ، كما حصل عام ١٩٥٨ و١٩٦٩ - ١٩٧٠ . لكن هذا التضافر الذي لا مقابل له في المؤسسات الرسمية ، والذي برز بصدد اختلال طرأ على عمل المؤسسات نفسها ، كان يؤدي دوما ، كما في فكر هوبس السياسي ، الى طرح الاسس

التي يقوم عليها النظام ، اي «التعايش» الطائفي . فتحجم القيادات الاسلامية والعروبية المستوعبة والملحقة فعلا بالقيادات اللبنانية الاساسية ، اي المسيحية ، وتستر تراجعها بالشعارات الحقوقية : «لبنانواحد لا لبنانان» ، «لا غالب ولا مغلوب»، الخ.

في الوقت الذي يشكل فيه الافق العربي عامل تأزيم يطال اركان النظام اللبناني ، يطرح هذا الافق نفسه اكثر المشاكل «الداخلية» حيوية . لقد اختط الانفصال اللبناني طرقا في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية : من التنظيم العسكري الى المنظمات السياسية ، ومن موقع المثقفين الى نمط الانتاج الغالب، ومن العلاقات الدولية الى الصعيد الحقوقي ، الخ. ، في سياق تمايز طائفي نحا منحى التكوين القومي المستقل دون ان يبلغه . لذا لم يقوَ العامل العربي ، كلما بدا في أفق الازمات اللبنانية الشاملة والحروب الاهلية ، على تجاوز مسألة الهوية او اعادة النظر في وتيرة استيعاب «نخب» الطوائف غير المسيحية في الأطر القائمة . فالنضال الجماهيري المحلي لم يجعل من الحل العربي خطا جماهيريا يحاكي الشمول والعمق والجدة التي امتلكها الخط اللبناني ابان تكوينه ـ عندما لم يجهد الناطق بإسمه للمزاودة على الوضع اللبناني الحالي باتجاه التغلب على «انكشافه» و«اختلاله» بتفصيل نظام ضرائب يتناسب مع تطوره باتجاه «لارأسمالي» . والمؤكد أنتكوين رأسماليات الدولةالعربية على أسس بيروقراطية، مهما بلغت من القوة و«السيطرة على التقنية الحديثة والمتطورة» كما يقول الصنميون الجدد ، ومهما نجحت في استيعاب القيادات الحزبية الشيوعية ، لن يلعب غير دور الكابح في عملية التفكيك الجماهيري للخط اللبناني .

خلال ستين سنة انقضت على أوكتوبر السوفياتات امتدت الرأسمالية الى كل زوايا الارض ، وألحقت بسوقها كل التشكيلات الاجتماعية وانماط انتاجها . لكنها ، ومنذ عقود ، لم تعد

الحركة العاصفة التي تعيد صوغ المجتمعات علـى اسس مختلفة وجديدة. فهي غالبا ما تكتفي بعلاقات التبادل تضمها الى شبكتها، وتلحق بواسطتها العلاقات الاجتماعية بسيطـــرة البرجوازيات العميلة . ماذا يعني ، في هذا الاطار ، تداخل المراحل ، وبالتالي ماذا تعني المرحلة الديمقراطية الوطنية ، وما امكان بناء قومـــي مستقل ... أسئلة يتغذى الحاحها النظري والسياسي من قسوة الفشل وإصرار النضال .